حاشیه شرح جامی بر کافیه ابن حاجب
از سید نعمت الله جزایری

۱۹۹۲۰۵

خ ۱۲۶ کتابخانه ای
ردیف ۲۷

مالک هذا الملوک مملوک مالک الملوک
الا ه

حاشیه شرح جامی بر کافیه ابن حاجب
از سید نعمت الله جزایری

۱۴۹۲۰۵

کتابخانه آیت الله العظمی
مرعشی نجفی
قم

مالک هذا الملوک یملوک مالک الملوک

۱۱۵

حاشية سيد نعمت الله بن جابر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا لهتدي به الى فهم القرآن المبين ومنارا يفرق
به بين الغث والثمين والصلوة على من خصه بظهر آياته وفضله على الرسل
وسماته وآله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المنبئين لنا والاهم
بتبشير الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وبعد فيقول الغريب في
البلد البعيد عن الاهل والاوطان نعمة الله ابن عبد الله الحسيني الجزايري اني
لما رأيت العلم المزبور من اجل العلوم وصرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من
زمني نحو تحصيل مقدماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في جمع اسبابه واداته فلما
ما اسهرني في رد شواذه وعيوني في كثيرا منها نقرت عن عويصاته مع الافاضل لم
اقف فيه على ظنوني حتى مدت الي يد الفكر فاقطفت منه لبات ثماره ووقفت على
جوزه فملئت كفي من بنانه وبجاده فالفت فيه في صغر السن ما يطفي الغليل ويشفي
العليل ثم تطلعت فرأيت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل
عبد الرحمن الجامي قد احوى من علم النحو على اللباب ما نطوي على ما يدهش العقول
والالباب قد صنت الفرقدان جيادها عاديه على قصد المنشا والركبان فوقفوا
لديه يطلبون فارسا حاذق فاعلم على الطريق ودليلا عريفا قد سلك هذا

الفج العميق وانا كنت قد علقت عليه حال اشتغالي عصابة من الاخوان بمدارسته
لدي ومذاكرته بين يدي ما كشف عن القناع عن عويصاته واوضح المقفل من
مشكلاته ثم تناديت على ايدي الاسفار وفوقت وقاتي في البراري والبحار يوما
بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان واخر شيراز فاعدت النظر في تلك
الحواشي رافعا عنها ما اشرفها من الغواشي ومزحتها بتحقيقات اهلى من ايام الشباب
وزينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرتها هدية الى الاخوان
في الدين وجعلت تمرة رحم الله مؤلفه وصيره في زمرة الامنين فمن نظر فيه بعين البر ولم
يقل انا تلوناه عليه فقد غضب الجواهر بلا ثمان واتصف بما لم يتصف به فرد لا يهتم
جعلنا الله واياكم من احسن من طلع عليه الهنا وتعاقب عليه الابكار والاصال
انه قدير بالاجابة جدير قال الشيخ طهر الله ذكي ترتبه وحشر مع احبته **قوله**

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الكلام في التتميم يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها
قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالخبر وللاستعانة كقولك كتبت
بالقلم والاول ادل على التعظيم لدلالة الثاني على كون اسم الله موصلا به
الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان
الاول اذا كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف
فاستتر فيه فحذف صلة المفعول كالتلبس هنا فانه شامل لجميع افعاله
اللغوية فاذا كان عاملة خاصا حذف فاذا كان مذكورا سمي بها لخلوه وكونه ملغى
عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلا
فحكم المذكور كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا ما اخذ من الابتداء
والتأليف وقول علماء البيان يقدر ما جعلت التسمية مبتدا

قصدوا او التقدير الافعال المدلول عليها للبيان فرجحنا بالوفاق وان
قصدوا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمحال المنع واسع فان القائل
ابتدائي ببسم الله الرحمن الرحيم يمكن ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مر
هذا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى اخر فوق الظرف المستقر الذي
يفيد تمام الكلام اليه وذلك بان يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما
كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان احد خيرا منك فيها ويمكن ادراجه بنوع من
الاعتبار الى الاصطلاح السابق الامر الثاني في تحقيق الجلالة اشتقاقا وجامدا
ذهب بعضهم الى الثاني والا لزم التسلسل وح فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع
وهو مذهب المحققين وح اسناد الاشتقاق اليه بوصف كلا بوصف بريائهم فاعبر واعن كل شيء
بتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يعهل الخالق الاشياء مبدعها ان قبل كل واضع شيء
لا بد ان يتعظم ذاته تعالى ان يتعقله لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ ما هو بخاطره
ان قلنا بان الواضع غيره وهو بعض الاصوليين او نقول تصور الموضوع له
بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر او اخرون الى الاول فقيل انه
مشتق من الولاه اي التحير لتحير العقول الكاملة فيكنه حقيقته وقول رسول الله صلى الله
عليه وآله ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع
لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو محمول على الامور الاخروية كالجنة والنار
والحساب ونحوها والمراد البقين بوجودها واثباته ومباينتها اي ظاهر من لزوم
كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول فيندفع اما يحمل طلب النبي لزيادة المعرفة
على الكلية وقبول المادة يعني لما كان مادة النبوة اكمل من مادة الامامة فهي قابلة اذن
لزيادة المعرفة واما مادة الامام فقد كمل كمالها او يحمل طلب الزيادة على ايام
الحجوة وقبل استكمال المعرفة الى الابد بصعود فوقيا بالنسبة الى مراتب البشر ان

د تجا معرفة بوجه كانت ان يزيد يوما بعد يوم الى ان قبضه الله الى اكمل له المعرفة اللائقة
بحاله وهو قد فاق تلك العلوم باسرها الى الامام فهو على تلك العلم الكامل
قال هذا القول وهذا والاول مسلكي في هذا الخبر وسابقه مسلك العلامة
الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل معناه اي احجب الاحتجاب عن الحواس قيل ان الهمت الى فلان في
البيان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه فاضيف
به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف اذ اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاه على
وزن فعال فحذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء
الامر الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما
تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر وعاذر واجيب بان
المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر رحمه الله
الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على
غير الله واما صفة عمومه فلان رحمته تعم في هذه النشاة شاملة الكل موجود
ومنه يظهر وجه الترحيم الرابع في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء
بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي اخر كل امر لم
يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتر وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء من
الغير في المسند وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود لا ربط في صدق
الابتدا عليها بهذا المعنى فيهما بترجح تعلق الجار في ذانك التصانيف بالابتدا
لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعنى في غيره امتثالا للمعنى خاتمة اي الابتداء
الحقيقي قبل الابتداء بالبسملة للمقدمة وقيل بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي
شيئين التقدم والمقارنة وهما مختلفان في الابتدا به وتاليهما ان الباء فيهما للالصاق
والاستعانة بمعنى لا بنا في الاستعانة باخروتاليهما ان الباء فيهما للملابسة و

الابتداء من

التقريب امر وراءها ان البدا بمعنى التقديم قال في المغرب بدا بالشئ اذا قدمه فلا
تعارض حينئذ لتقديمها معا وفاتها وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكره مايدل
على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه
تعم بالكمال لاشتمالها والذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمالات يدل التزاما
على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر لامتناع انفكاك فان
قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شئ منهما
اسم الله نعم قلت لفظ اسم المضاف الى الله تعالى لكن لا يخصوصه بل بلفظ دال عليه
فالتبرك حينئذ بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى وخبر يؤدي الى جعله
مبتدأ بالفعل فهو من ثمة ذكره على الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد
احسانه اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه لانها معان وصفات غير جيد واغرب منه
كلام من التسمية والتحميد امر وبان قلت بطلبهما يقتضي الجمع بين بسملة الخ
وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال بلاحظ انه كان يقصد بالابتداء لا بجعل
وسيلة الى الابتداء الخ قوله والحمد لوليه لتحقيق هذه الفقرة ثم بيان امرين
الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اما ان
ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهومها المستفاد من حيث هو وهو ذلك
لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في
ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق وبعضا معينا وذلك لام العهد
الخارجي وغير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع
الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها للتعريف
فادخلت عليه لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر
من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلاعتداده به او لانه راجع الى حمده تعالى

المفيض

المفيض على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة او على الخواص ففيه استغراق
العموم من لام الجزاء هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد
لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط
بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان قصر
الحقيقة على شئ يوجب قصر افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت
فرد منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة
وذهب بعض اخر الى انها للامر المعهد الخارجي فالمراد الحمد لله الذي حمد به نفسه ملائكته
واولياءه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معنى احدهما وهو المروي انه يخلق صوتا في كل
الملكوت يحمد به نفسه فيكل يوم ثلاث مائة الف مرة ثم يخلق من كل حرف من حروفه
السنة العباد ثم انها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال كما
يجئ وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه
وذلك انه تعالى احيى بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه
التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهرها بادلة فطعت بفضله
غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة وتمام
حكمته الباهرة ولا يتصور في العباد ما يماثل هذه الدلالات ومن ثم قال لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والحق ان قبال اللسان والاختيار
غير داخلين في مفهومه اما الاول فلما مر من ثنائه تعالى على نفسه في قوله عز وعلا وان من
شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم واما الثاني فلوقوع الحمد على الكمالات النفسانية
من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية واجابوا عنه بتكلف مستغنى عنه
بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم منتظم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معنى الشكر و

اصطلحا عليه المحدثون فانها مأخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم
ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الجامد منه او جميع
افراده القائمة بفاعلها متعلق بولية او بمعنى المفعول فمعناه ح ان جنس المحمودية
او جميع افراده قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل فاعله هو الله تعالى
فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به تعالى آتية من غيره فيكون وصفا بالجميل اظهارا
العجز عن الحمد تأخوذ من قوله لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي
هنا بمعنى المتولي والصاحب لم يصرح بالاسم اما الادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق
الحكم على الوصف المشعر بالعلية وقوله والصلوة على نبيه الصلوة من الله تعالى
الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فهي
اين جاء ان يكون بمعنى رحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه باعتبار غاياتها فان
غاية الدعاء الرحمة وكذا الطلاق الرحمن والرحيم عليه ثم ولذلك تسمع اهل العرفان يقولون
هذا لغاياتان حاصل المباني النبي فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من انبأ
بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكر بعضهم الكشاف واخبر به مكابرة صرح بحجة لورود
في الكلام الفصيح وقد اطلنا الكلام منجح تعالى يقينا على تفسير القاضي واما بمعنى
مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع الله تعالى له على سائر المخلوقات وقيل يجوز
من النبي وهو الطريق لانه على الطريق الحق الذي يفضي السالك الى المطلوب قوله
وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في اصله فقيل عن اهل او اول قال
سيبويه بالاول وبالثاني الكشاف وبظاهر اكثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف
في آل فقال الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلبيين عندنا لانهم
اهلوه وآل امره منهم البتة عند الامامية عن الائمة هم الذين يؤول اليهم صورة
ومعنى غني والحظ الاوفر وهم اهل العبا وبابي الائمة وافقنا على هذا الامامية

الزاوية في النفير الكبير قال الفاضل المحقق منع الشيعة دخال علي الآل عند الصلوة و
انقلبوا في ذلك حديثا والتزموا اهل السنة ذكروا دا عليهم فانها موجودة في الاحاديث
الصحيحة انظر انما نقلوه يكون موضوعا انتهى واما قوله اما الحديث الذي اشار اليه
وهو قوله من فصل بيني وبين آلي فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد
به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم ووروده من ائمتهم في الفضل
بعلي وان اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال انا وربنا بطريقها الى شيخنا البهائي
انه زاد في كتب الاشاعرة عليه فائدة تتعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء الاصحاب
وهي ان الصلوة عليه على آله لا خلاف في انها تعود بالنفع علينا واما عودها
بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم
بما لا مزيد عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار واخباره استاذنا العلامة عودها
بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم يؤيده ما ورد في بعض الاخبار
من ان حوادث الايام التي تنزل علينا على امامنا العصر يعرض عليها اولا على الرسول
ثم علي ثم على الائمة حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلى في الخبر بقوله لئلا يكون علم
اخرنا ازيد من علم اولنا وح فهذا كمال مترايد لم يكن حاصلا قبل واما العز
اعدائهم فلا خلاف ايضا من عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادة
عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب عام واختار استاذنا العلامة زيادة
عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن يرد هنا اعتراض قوي وحاصله ان اللعن
فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب به اخر لمنا فاته لقواعد العدل وتقرير الجواب
عنه من وجوه احدها انه تعالى الما قرر الاحكام قرر عذابا باز اء الفعل واقر كذا لمن
باز اء لعن اللاعنين واسمعهم كلامها فمن اجترى على ذلك الفعل فقد عرض نفسه
لعقابين متعمدا فلا ظلم ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصة للحق فان عذابهم

حيث منعوهم من مرادهم واستروا خوفا من شيء الجهل والاحتياج ولاروا في الحسية
والمعنوية فهم قد غضبوا من كل لاعن حقا فالعذاب بازائه ثالثها ان كل محب لهم اذا
سمع ما صنع اعداؤهم بالم واحرق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء ذلك التأثر الكلام
قوله واصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل
هو اما جمع الصحب بسكون الحاء كفهد وافهاد واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار
مخفف صاحب وقد اختلف فيه فالفرق بين العامة ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول
وقيل وطالت صحبته وقيل روى عنه وكان اهل الوفاية عنده وفاية مائة الف
واربعة عشر الفا قوله المنادبين بادابهم اي المتخلقين باخلاقه المجاورين على طريقته
فخرج من قصد اذخاله لان حشا منعتين كانتا اشهر من الشمس في رابعة النهار قوله
اما بعد فهذه قال سيبويه اصل اما مهما يكن من شيء فزيد قام والظاهر
ان مراد سيبويه بيان المعنى المجموعي وتصويران اما تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها الا
انه كان في الاصل كلاما فحذف الاكثر وبعد كلمة تنهي فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
من الكلام وما ستجيء واول من تكلم بها قيل داود عليه السلام قوله وآتيناه الحكمة وفصل
الخطاب وقيل علي ع وفي بعض رسائله الى معاوية وقيل قس بن ساعدة الايادي حكيم
العرب في الجاهلية المضاف اليه منها هنا لفظا ومعنى بني على الضم جبرا لما فاتها
من المضاف والمشار اليه بها المعاني المدلول عليها بالالفاظ والالفاظ الدالة
عليها المرتبين في الذهن سواء كان وضع الدباجة قبل التصنيف وبعده كما
نزل المعقول من لدن المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه قوله وافية اي تامة فيما
وصفت له من حمل المشكلات الكافية الشافية اما للتانيث وللنقل من الوصفية
الى الاسمية فان المعنى المنقول اليه فرع المعنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر
فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة المؤنث له قوله للعلامة صفة للكافية

بتقدير

بتقدير الكاينة او لحاصلها على طريقة قولهم واتبعوا ملة ابرهيم حنيفا والتانيث
للمبالغة وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد في صفته كانه جماعة فلهذا اطلق
عليه تعم هذا اللفظ وان اتصف بكله ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على جميع الملوك
العقلية والنقلية كالعلامة المحلي والشيرازي وقد قيل ان ابن الحاجب لم يجمع الا للعلوم
النقلية فوصفه به مبالغة قوله المشهر بكسر الهاء وقد يجوز الفتح بناء على ان اشهر
جاء متعديا ولازما قوله في المشارق والمغارب بهما كنايتان عن جميع الارض
توجيه الجمعية اما باعتبار ان للشمس من اول الحمل الى اول الجدي في كل يوم
مطلع حتى تكمل ماءة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها وكذا الحال في المغارب
واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين فباعتبار مشرق الذهاب والعود وكذا
الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب
فكانه سمى كل بلد في طرفه بهذا هو الاذنب بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية
مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله
الشيخ ابن الحاجب سمي عثمان ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة وشيخ
في اللغة من مضى له خمسون واحد وخمسون سنة الى الخمسين والى الثمانين وقد قيل انه
قال شابا فالوصف صحيح للتعظيم قوله نعمه الله تعالى النعمة المسرة يعني سر الله
ما كان منه بعفوه اللايق بجنابه قوله بجوهة جنانه الجوهة بضم الباءين وسط
الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله اخبار الجنان مسكنا له لما اشتهر من ان خير
الامور اوسطها قوله فضمنها في سلك التقرير وسمط النحرير النظم الجمع شبه
فوايد بالدرر وجمعها بنظمها والسلك الخيط الا تحالي من اللالي فالاضافة هنا
مثلها في يحبن الماء ومعنا اتى جعلت الفوايد في تقريره كالخيط فكما ان الخيط يحفظ
ما فيه من الاجزاء كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره ومكانه والسمط

الخيط

الخيط الذى فيه الجواهر والتحرير بتجريد الكلام من الحشو والزوائد بالاضافة هنا مثلها
سابقا ولما كان التحرير بعد النظم فى سلك النشر يشبه التحرير بالسمط الذى هو الخيط
المشتمل على الآلى قوله للولد العزيز الغرة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر
انه قصد المحبة البشرية قوله رضيا الدين يوسف يجوز فى رضيا الدين الاعراب الثلثة
والوقف والنصب بالغ فى المدح والخرق من التقدير والاضافة لامية اى نودى بتلك الى
معرفة الدين وهو لقبه يوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اى الحزين
المغموم كما جرى على فرسه الاول قوله عن وجيا التلهف والتاسف ذهب كثير
من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات فى الخطاب بما اوقع
حسنا وفرق بعضهم بان التلهف الحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن وقال
الجوهرى الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله بالفوائد الضيائية من غالهم
اذا نسبوا الى المركب الاضافى نسبوا الى الجزء المقصود منه فزبيرى بالنسبة الى ابن
الزبير المقصود منه الجزء الثانى وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المطلوب كونه
فوادا بالنسبة الى معرفة امر الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه
لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم فى التصور وتتاخر فى الوجود وضيا الدين متقدم
فى الوجود ولكن لما كان باعثا ومحركا صار كانه العلة وهى فيهما عبارة عن تعلم
وتعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب قبل الثواب الاخروى قوله وما توفيقى الا
بالله فاعل التوفيق هو الله تم واستقبح الفصحاء نسبة الفعل الى الفاعل بالبناء لانه
يشبه النسبة الى الآلة فى قولك فرح بالعصا وجبه الكشاف بتقدير مضاف حيث قال
اى ما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبى ونعم الوكيل مصدر بمعنى محسب
يقال الحمد لله نعم الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام اى الذى لم يكن مقيدا بصفة
فان قولك نعم الرجل زيد مدح عاما كانه استغرق المدح على جميع صفاته واما فيما

تحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية
وهى انا معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اى الله لا الآلة الضمير
السابق عليه عطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يؤتى بالجملة السابقة
خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبى وكافى وعطف على خبر انا
على تاويله بالجملة الفعلية اى يحسبنى الله لا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير
مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اى وهو نعم الوكيل فهى جملة خبرية لفظا
جملة انشائية وهو ايضا معيب عندهم فقد الخبر وهو مقول وجوز بعضهم كون
الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام واذا
عرفت هذا فاعلم ان ما اغاروه من القاعدتين غير مهيب لورودهما فى الكلام الفصيح
اما حكاية العطف فوردت فى الايات القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعم وتبشر
الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر المومنين فى سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن
عصفور وقال ابو حيان وجاء سيبويه جائيا زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر المحذوف اوضح من ذلك قوله تعم انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر قوله تعم وقالوا حسبنا الله وقول الشاعر وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند
رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اى هذه خولان واحكاية
وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى التقاء
وانى لك هذا وتقدير القول فى جميع ذلك تصدق وتحقق هذه المسئلة بما لا مزيد
عليه تم فى موضع يناسبه قوله اعلم ان الشيخ الخ اشار بهذا الكلام الى دفع
اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف
بالتحميد وحاصل دفعه انه مضمر نفسه وتخيل ان كتابه من حيث انه مصنفه لا من حيث
انه مشتمل على المسائل البرهانية كتب السلف الثانى مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله

ولا بأس الخ وحاصله ان اشتمال الحديث يحصل اما بكتابته المحدث في الدفاتر او بتصويره
في الخيوط فهو مثل بالثاني كما في سائر الكتاب هذا واعلم ان الثلاثة بين الابتداء
بالتسمية والتحميد بفعلك في هذا المقام فانه صرح قدائي بالحمد في ضمن التسمية الآتية
بقي المراد بالاتيان بها ان يكون مشغلة بنفسها واجاب الفاضل المحشي عن الاعتراض
الثاني بان كتابة ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان المراد من ذي بال
الامر المهتم بشأنه ويعتنى به عادة فكما فعلل القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد
من هذا الوصف التفهيم على ان هذه قضية تقطيعية فالمراد من امر ذي بال اي يخطر
بالبال جليلا كان امر حقيرا فاذا فات الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه
ذو بال في الواقع ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة و
الصوم بتخييل انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين قوله وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال
لهما انفسهما او لاقسامهما الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما بقال الكلمة
ما دلت على معنى في نفسها واما اثباتها لاقسامها فكما بقال الاسم معرب واما اثبات
احوال الكلام نفسه فكما بقال الكلام اما مركب من اسمين وفعلين وبالجملة
فتعريف الموضوع صناعة عليها الان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن
احواله واحوال اقسامه في كلام من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن
الكلام راجع اليهما او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه ذلك لان هذا العلم
يبحث عن احوالهما كما عرفت وقوله فمتى لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويحتمل
ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم يحصل بتمايز
الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف

علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود فيه ليتوفر رغبة
الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض
منه فصون اللسان عن الخطا في المقال والمضرة ليتعرض لهما وما للاختصار و
ما اعتاد به الفضلاء الخ بانه كتب هذا الكتاب المصنف الذي لا يكون تحصيله الا قهرا كما
فلا ينتفع في تحصيله البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يتعب المتعلم
على حفظ ما في الكتاب بعيد بل علته منقلبة على قارئه من يوخذ قسرا يحبس له
المطالب وتزين في نظره المارب وتبين له الغايات ليخرج من حالة القسر الى رغبة
هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورده بانه ما علل الا تعريفهما
دون تقسيمهما فتامل فائدة في بيان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم
الزجاجي في امالية حدثنا ابو جعفر محمد بن درستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم
السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد مسلم الباهلي
قال حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب
فرايته مترقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا
لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا
وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف والاسم ما ابنا عن المسمى والفعل ما ابنا
عن حركة المسمى والحرف ما ابنا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد
فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر
ولا مضمر انما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود
فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان و
ان وليت ولعل وكان ولو اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال

بلى هي منها فرعا فيها انتهى كلام الامالي وانا انا فقد رايت في كتب اللغة الخ وشيخنا
باحثا من العالم المحقق السيد هاشم الاحسائي واضع النحو قد روى لوالبه
اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين ع كما اتفقوا على ان
اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا
يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص عليه
فقال اهذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول
منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له الخ الفاظ
فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى وهذا لا ينافي ما نقلناه
عن الامالي بل يؤكده وذكر بعض المتاخرين وجها لجر رسوله على ان يكون الواو
للقسم قوله وقد الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها
جزء من مفهومه هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان
زيدا جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله
الكلمة لفظ الخ وقد اخذ في مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين با
الاسناد والكلمتين اللتين والكلمتان اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد
بها المفهوم ان قيل المقصود بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فبانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها الى
افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفضل الخ وجعل من باب اللف والنشر
المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان
افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل البيان قد عرفوا المركب على المفرد قلت
استلزام تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث
انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما قوله

مفهوم

مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلما ذكر حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم
الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها قوله الكلمة قيل
هي والكلام مشتقان من الكلم بتشديد اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على
ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير فهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم
بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جبذ من الجذب سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا
منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لاجل المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب
في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل
بعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق على قسمين
اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح فذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق
بلا تقييد وقرينة هو القسم الاول وعرفوه اي باب الصناعة بان يكون بين اللفظين
تناسب في احد المدلولات الثلاث المعنى مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها
مع المناسبة في البواقي وزادوا بالمدلولات الثلاث المعنى المطابقي والتضمني
والالتزامي فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد فيه لما خوذه من المعتل المجرد
كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدقا فانه يناسبه في
مدلوله التضمني اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوضع والمكان وصرح
واعلم ايضا ان نسبة الى الفعيل يشعر بتاثيره وذلك لان المناسبة بينهما ليست الا
باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير الذي يصح له لفظ
وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا
حيث لا يفهم منه عرفا متى اطلق بل هو ما صل من معنى بعض افرادهما وهذا مبنا

بعيدة

بعينه والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه بفتح العين واما الجرح بالضم فهو
اسم بمعنى الجراحة **قوله** وقد عبر بعض الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة
بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشيخ
الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب ولم يبلغ ذلك الشيخ ولو بلغه
لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول اني تصفحت الديوان المنسوب
الى امير المؤمنين ع فلم اجده ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان اعلاه
على صدوره من ذلك الامام ع اما نظما كما هو وانثرا فنظموه الشعراء في كثير
من حكمه ولوليه ودده بانه ع لو يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ع ونقص مرتبة الشعر
مردود اما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبه البليغة واما ثانيا
فلأنه وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف لكنه كمال في نفسه ولو ورد
هذا الهذيان الزنيم وكثير من اطواره في المحاشرات والمحاورات التي هي كمال في حد نفسها
نقص بالنسبة اليه ع واما ثالثا فقد قال الشارح المعتزلي الكلام الموزون المسجع مثل الشعر
لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر لعلمه فصاحته بل اتفق له ذلك كما اتفق لكثير
شعرا وهو غير مقصود له ع وقد رأيت مثل هذا في شرح معنى اللبيب منقولا عن الشيخ
قوله والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كتمر وتمرة اعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه
اسم جنس والتاء للجنس وثانيها انه جمع والتاء للوحدة صاحب الكشاف في صفات اللباب
ثالثها انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق يقتضي ان احقيقة
الفرق بين هذه الثلاثة فلا بأس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على اثنين بالمطابقة
فاذا قلت جاء الزيدون فكأنك قلت جاءني زيد وزيد وزيد للاحاد بشرط انضمام بعضها
الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط فانه
موضوع لمجموع الافراد فلا لثة على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من

ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى
عنه لان المفهوم من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما هو
في الحكم وتاء الوحدة مطابقة لها **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي الخ لان
للكلم افرادا وحقايق احدها الكلمة اللغوية وثانيها الكلمة المنطقية وثالثها الكلمة النحوية
الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يتعرضون
فاهو متداول لهم ويقصدونه بلفظ الامكان يشير الى ان ما ذكره ضعيف وبهذا الفاضل اللبيب
يوجه بين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف
ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة المجاورة على
السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر انه فهم من
قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو
الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين
اي حملوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة
الحقايق كما سبق عرفا لحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة
المعرفة بين ارباب الصناعة هي لفظاه فلام العهد هنا لا تخرج عن لام الحقيقة
لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود
فردا من حقيقة لا تصح ما قال فهذا جواب لبيلة الاول ويفهم منه الجواب عن ليلة
الثاني فان قوله والكلمة المجاورة على السنة النحاة اه ممنوع لما عرف من ان المعهود
قسما وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فتامل في هذا المحقق فانه دقيق اي ذلك
ظاهر هنا فانه لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة بالقصد فان قلت
فما وجه الضعف الشبيه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب الاهاجة البعيدة
اذ التعريف لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها

وكلامنا
من الجمع مبني على الجمهور
من ان مفهوم الكلمة معنى خارجي
لا نوعي كما توهمه
منه

حصة

حسنه من مطلق الكلام فاعتبار وكونه حقيقة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا
الاعتبار وركاكة لا يحتاج اليه بل يقام التعريف بها ثم تجعل ابتداء للحقيقة
من حيث هي وانما حمل اللام على العهد الذهني فهو بعيد جدا لان المعهد الان يعتبر
التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي من الفم ثانيها النطق وقد اطلق المشترك
على ان المناسب حينئذ قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلق ثانيا بقوله اي يعنيها
لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم حتى على ما ذهبوه واقول وان كان ظاهرا كما
قالوا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله
بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت لمجرد نحوه وثانيهما ان ترتب
اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ حينئذ لا يتصور الا من الفم
فقول الحي يقال لفظت النواة اذا رميتها لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تصل
في الفم غير معقول الا ان المناسب حينئذ ان يقول لفظت النواة او يقول هذا وترتب على الكلمة
التمر مع ان معنى الثاني انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا
الا انه لما كان مستعملا بالحرف المناسب للمعنى الاصطلاحي اللفظ به لكونه اخصر
من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها
ومن قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال بعض الائمة ان اللفظ والاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد فيها كما استعمل القول بمعنى المقول
فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان بقي انه في عرف اللغة بمعنى الملحوظ به
حقيقة وفي هذا العرض تأمل مع الحكمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد
جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول
يكون من تسمية السبب باسم المسبب فان رمي الحرف من فم ادهما يسبب التكلم او

اللفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى الرمي
مطلقا كان او غيرها وهذا اثنب بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كلها بمعنى المفعول
واورد والد المحقق الشريف على هذا التعريف بوجوه ابان معرفة يتلفظ الماخوذ في تعريفه
موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو واحد
الحاء اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي
هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون
زيد من قولك زيد كتب مركبا فلم يكن اسما معربا بالاناة من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم تكن
الكلمة ما افادت بوضعين الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها
عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج
لحروف الاعراب لانها ومخرج الضمائر واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح
ولكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد بان يكون الكلمة موضوعة بانها لا في
ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله مهملا كان او موضوعا
قال في الحاشية وانما قال موضوعا وله يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة بينهما
على ان مرادهم بالمستعمل انتهى وقد علم المهمل مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل
في كل كلمة الاهمال والوضع طارئ عليها قوله كزيد ضرب لو مثل للحرف اكتفاء عنه بالكلم
او الواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذا اكبر الصغرى مطوية
من الشكل الثاني تقديره ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء من
المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وبعكس الى لا شيء من المنوي
بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال الخ ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الواجب
البتة ان كان راجعا الى الواجب فهي واجبة وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولة اذ

كان

هو الوضع والا يلزم الدور
ضع لفظ قبل ان يستعمل وهو لفظ
انتهى

كان راجعا الى الصوت فهو من مقوله في المثال المذكور فهو من مقوله الجوهر ويجوز
قوله الى ذلك فتعميم انه ليس من مقوله الحرف والصوت ليس على ما ينبغي ولم يوضع له لفظ يدل لما كان
عمدة في الكلام اكتفى عن ذكره من غير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير ان كان راجعا
الى ما يلفظ يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه **قوله** وانما عبر واعنه باستعمال
لفظ المفصل دفع لما يتوهم من انه لما عبر عنه بهذه الضمائر كانت موضوعة له
فبين ان التعبير على طريق الاستعمال **قوله** واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقي
لكونه محكوما عليه كضرب مؤكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومعطوفا
عليه الخ غير ذلك من الاحكام واما اجريت احكام اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا
قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان
ان المحذوف من اى القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المصنف في
الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر
صونا للسان عن مذموم الفاعل وبيان الوزان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا
لكان لفظا حقيقة فلا يكون اللفظ الحكمي مثالا **قوله** لانه قد يلفظ به الا
في بعض الاحيان افاد هذا للتحقيق لا للتقليل لظهوره بعض الاحيان لان المحذوف
ان كان جائزا فالملفوظ به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف ح يمكن الملفوظ به وان
كان غير محتاج اليه او انه يلفظ به بحال اختلال احد شرائط الوجوب كان لا يقوم
مقامه غيره او ان تنتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل
المحشي حيث قال المحذوف لفظ حقيقة اصدق عليه اللفظ عليه لانه من مقوله
ما يلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود والمحذوف لا يلفظ به فهو
قد حمل اللفظ على ما شانه ان يلفظ به الانسان وخفي انه تعليل مستدرك لا
غبار عليه **قوله** وكلمات الله تعم ذاخلة ضميره لما اعتبر الانسان في تعريف

اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان الملفوظ بها كل واحد منهم
فحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له مدخل في هذه الصناعة
او بقي انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار
صدور ها من الانسان فلهذا بقي كلمات الله ولا بقي الفاظ الله **قوله** والدال
الاربعة وهي المخطوط والعقود والنصب الاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها الدال المبتداء وغير داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع
خط وهي الرسوم الحسنا والعقود جمع عقدة وهي عقدة الاصابع لان كل عقد
موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجارة والنصب جمع نصبة
وهي ما وضع لمعرفة الطريق وفي هذا الكلام كما قال بعض المحشين تعريض بنجم الائمة
حيث قال احترز بقوله لفظ نحو الخط والعقد والنصب في الاشارة فانها وان دلت
بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجلس ايضا اذ كان
اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون
لفظا وقد لا يكون انتهى وجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وظني ان الشارح ان قصد هذا فكلامه مبني على غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاحتراز
عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصح ان يقال انه قصد ذلك الفاضل
فهو دفع لاعتراض من يقول ان الدال الاربع داخلة تحت جمع الفصول الاحترازية
فلا حاجة الى احترازه في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق
قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظا اه اعلم ان حيثما المفصل عرف الكلمة بانها لفظ
اه والحامل له امران احدهما ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما
المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجوز حمل المضمر على عدة الالفاظ فكونه

ويجوز ان يكون الاحتراز بالجلس ويجعل
الاخير فيما يجلس ويجعل
الفرع الاخير لا بقصد
وان لم يقصد وهو ان يقول
بعد الاخير لم يخرج منه

فاجاب الشارح بنبائها فالامر بن اما الاول فلان المصنف لم يقصد من اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة الخروج بعض الكلمات التحويه عن التعريف كعبد الله علما واخاه لانه لفظ ان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي المنسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذا الدار مكان طيب اللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مقصود ومعتبر في مثله الاصل نحو امرأة صور ولو جوز المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمونث كفعيل بمعنى المفعول يقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان لا يكون رافعا للضمير المبتدأ فلا يقال هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما الان مقصوده حصل اما ذكر ولين المقام مقاما يبانا وتفصيل قوله مع كون اللفظ احضر لان فيه حذفا بائن قوله لمرور وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الجزاي المكان ولما كان الواضع يسبب بين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله مختص بشيء ولم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيجيء ان قبل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج المشترك او المراد قلنا المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتسبيب الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدا التخصيص فيها ممنوع فان الوضع لما كان متعددا فيها تبعد الزمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس قوله لو اواحس اي شوهد بالعين كما في

الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب يفهم الشيء الثاني وهو نصف الفرس وزيد مثلا قوله فهم منه الشيء الثاني اي بعد الحكم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا قبل القائل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله واجيب حاصل الجواب انه لا مطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معنا بسببها وهي بترت والنصرة مثلا في قولك بترت من النصر ويمكن الجواب بان الضميمة معنى مجتمعا اليها لا للدلالة على المعنى بل لتعيينه قوله ولا يبعده حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة المعتبر عندهم واهل اللسان تسمية المسبب باسم السبب واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة فحينئذ لا يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير الاول قوله للمعنى ما يقصد المعنى هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم مكان الفاء فصيحة اي اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة اما مفعل اسم مكان اي مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما مكان القاصدة او المقصودية قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عنايته وعنايته بمعنى معنوي اي مقصود نقل الى المقصود شيء فهو من قبيل نقل العام الى الخاص قوله او مخفف معناه فاصله معنوي كمرمي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كمرمي ثم خفف بحذف احد الياءين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا

قوله لم

الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدد وجود نظيره فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى
والتسمية بهذا الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص قوله
ولما كان المعنى اه جواب سؤال مقدر وهو ان المعنى ما خوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشيء
في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام الاختصار فلا اثبات كرة ثانيا وحاصل الجواب
ان ذكره بعده مبني على عدم دخوله في مفهومه وكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء
بعبر الشيء الثاني والحامل له على هذا اما صحة توصيفه بمفرد وهذا من مويد كونه
صفة للا اللفظ كما سيجيء او اخراج حروف الهجاء بقيد صحيح والذي يخلج في نفسي
عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح المحقق في الجواب ان الشيء الماخوذ في تعريف الوضع وان
كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله المعنى
قوله فخرج بهذا القيد الوضع وانما لم يحترز به عند ذكره لان الاحتراز به على هذا
النحو مبني على تجريد المعنى عن المعنى فتدبر ذكر المعنى لا معنى له قوله المهملة والالفاظ
الدالة بالطبع اي الدالة على معانيها بتوسط الطبيعة كدلالة الاخ على وجع الصدر
فطبيعته يقتضي التلفظ به فان ملاحظة اللفظ وتحقق حالة لا يقتضي هذه الدلالة
بل بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما
تخرج هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ زيد المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ
المراد بالمهمل ما ليس بموضوع وحيث ذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر
الملائكة وجبريل كذا قال الناظر لكن في هذا الكلام نظر اذ لا يخفى ان المحال ليس على ما
قالوا بل الفرق واضح فان المهملات هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة
بالطبع على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة
بالعقل فقد تكون مهملة وقد تكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دل بتوسط

العقل

العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلوم لا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسط
ح فاعرض عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور
قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الضمير راجع الى الكل واما عطف التخصيص
على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله وبقية حروف الهجاء تقطع
اللفظ بحروفها فخرج حروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اي حروف هي بعض اللفظ فقوله
الموضوع لغرض التركيب لانها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
معتبرا فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا تكون معنى
ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اي يقصد لاما لاجل اللفظ والا لكانت حروف
الهجاء كلها مترادفات فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع
اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية مثله في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظني
ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة
والواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها اما بقيد
الحقيقة فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى وبما حققناه لك سقط
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم والفعل و
الحرف وهذا الاعتراض يندفع بما ذكره المعنى بما تعقله ليس في محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله وان قلت قد وضع لما
كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى
رد هذا اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ
الجملة والخبر المراد بالخبر ما ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم و
قام وضرب اصل انها والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكره بعد ها من قبيل
عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها

الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر **قوله** فمثل هذه الالفاظ اى الالفاظ
المذكورة فى قوله بازاء الالفاظ المركبة التى هى معانيها الالفاظ المفردة وان كانت
مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا مفردة بالقياس
الى الالفاظ التى هذه الالفاظ معانيها فان المعنى المفرد كما سيجىء لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعنى الجيم مثلا لا يدل على جزء معناه كزيد
من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فلا لبس عليه كذا
لفظ زيد على معناه **قوله** وقد اجاب المجيب السيد فخر الدين فى شرح الموجز
بالتوسط **قوله** انه ليس ههنا اى فى مقام النقض على تعريف الكلمة لفظ وضع **قوله**
مفردا كان او مركبا لاخط بقوله مفردا الاغراض الاول وبقوله او مركبا الاغراض
الثانى **قوله** بل بازاء مفهوم كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة
دلت على معناه والغرض بان هذا ايضا مفهوم مركب اجيب بما سبق بانه وان كان مركبا
بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع
الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب فى الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالى معبر
عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت لذلك لملاحظته فهو فى حد ذاته مفرد **قوله** افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل اه لهذه العبارة احتمالان احدهما ان يكون قوله كلفظ
الاسم بيانا للالفاظ المجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه
قال للاسم مفهوم كلى له ذلك المفهوم افراد وهى الفاظ مثل لفظ اسم وفعل
وحرف زيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر
عنها كقولك ضرب فعل ماض وفى حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحالة عليه
مفهوم الخبر والجملة وغيرها ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب افراده الفاظ
كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم آه متعلق ومتمم للفظ

السابق

السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء
مفهوم كلى افراده الالفاظ وهذا الذى اعتمد عليه فى هذه العبارة وان كان الاول
اقرب لفظا فتامل فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام **قوله** ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر اى بحكم بانه ليس فى مقابل كون الكلمة موضوعة
لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضمائر وامثالها مثل الموصولات ونحوها
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلى يكون
اللفظ موضوعا له كما اذا قلت فى بدء فصل الذى قائمه اسم مفرد وقلت فى بدء
فصل الذى قائمه مركب خبرى **قوله** فان الوضع فيها اى فى كل واحد من الضمائر
وامثالها والجمعية باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له خاص كان الموضوع
له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم **قوله** فليس هناك اى فى مقام وضع الضمائر
وامثالها الا الالفاظ المخصوصة او فى مقام رجوع الضمير اليها **قوله** هو الموضوع
له فى الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك مفهوما كليا يسمى الموضوع له مجازا
كما يقع ضمير الغائب موضوعا لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا
والمراد انه موضوع لخبر ثبات هذا المفهوم والذى هو موضوع لحقيقة مبهمة والمراد
افرادها وان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان
المواضع فى الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا
مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص المتصور المعبر فيه اعنى تصور المعنى والموضوع
له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحت جزئيات فان عين
لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالاسماء
الموضوع للمحسوس الناطق ولو ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة
تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحو فاوهذا النحو

الاجمالى

الاجمالى كان فى الوضع فيكون الوضع عاما والموضوع له والمستعمل فيه والمعنى المتصور المعتبر فيه الموضوع له خاصا
واما عكس هذا المعنى ان يكون الوضع خاصا لخصوص المتصور المعتبر فيه والموضوع
له عاما فغير ممكن لان الجزئى لا يمكن وجها من وجوه الكلى ليتوجه العقل به اليه فتصور
اجمالا انما الامر بالعكس اذا تنقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا
لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ولد امس متكلم الا بعينه ولكنه
موضوع لواحد منها والا لكانت فى غير مجاز او لكل واحد منها والا لكانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلى
شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها فى افراده المعينة
كذا قال جماعة من الافاضل والحق انها افادة العقد واستحسنه الشريف واشار اليه
فاضل الدين وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها
مجازا فى شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو سلم ما ذهبوا اليه لكان انا
وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقيقة لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هى لها من
المفهوم الكلى بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد بالنظر الى الاستعمال ولو كانت كذلك
لما اختلف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك فى اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق وشابت
لمة الليل **قوله** على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه يصدق بما يقابل المعنى المفرد
فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون المعنى مفردا **قوله** وفيه انه يوهم اه اى فى جعل
المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع
وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق بشئ
مقيد بصفة يستفاد منه فى عرف اللغة ان تقيد هذا الشئ بصفته متقدم على تعلق
الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ له لامتناع وضع شئ

الفرد صفة للمعنى خرج جميع
الالفاظ لان معانيها مركبة
اعنى العدد والنداء والفاعل و
المفعول ان يتم ان الاولين
على هذه الثلاثة بحسب اللفظ
بل يدل على واحد فى ضمن
الاثنين او الجمع فتدبر
منه منه رحمه الله

لامر معدوم وان كان المعنى المقيد متصفا بصفة يجب ان يكون تلك الصفة متقدمة
وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد فى هذا المقام فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد
على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة وعدمها
فرعان لهما والاحتمال المذكور رويناه بالنقل عن الائمة الاسترابادى من ان الافراد
صفة اللفظ عند النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان فى ذكر
التركيب طردا للباب **قوله** فينبغى ان يتركب فيه تجوزا اى فى كون المعنى متصفا
بالافراد قبل الوضع والتجوز ان بقى لما كان المال المعنى الاتصاف به بعد الوضع
سواء قبل الوضع به تسمية الشئ باسم ما يؤول اليه كما قال تعالى انى اراينى اعصر خمرا فله سلبه
اى من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فمتى يتحقق الحكم فتدبر
لانه يؤول الى القتل لا نفا ولا **قوله** لا يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه
يستلزم ح ان يكون اللفظ لفظ اخر على ما لا يخفى **قوله** ولا يندرج من ادرياتيا
تكئة الخ اى حين جعل المفرد صفة للفظ صار اللفظ صفتا احدهما جملة فعلية
اعنى الوضع والاخر مفردة اعنى لفظ مفرد والاحسن فى الوصفين التشابه ليكون
الكلام على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او
بالفعل وبالاسم فمخالفته الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم الوضع على
الافراد بحسب الرتبة لان تقدم الزمانى غير معقول هنا لما قدمنا فيه فاستعير
ما يدل على التقدم الزمانى اعنى صيغة الماضى للدلالة على التقدم الرتبى والى هذا
التشبيه اشارة الى انه يمكن ان تكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها ضعف لاعنى الجمود والمجرد والفعل اصل فى العمل عبر عنها بما هو
كذلك الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف

على المنون تقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف قوله
فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال نابت عن هيئة
الفاعل او المفعول وثانيهما انه لابد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو
ههنا مختلف لان العامل فيه الحال وضع في معنى حروف الجر وجه الدفع ظاهر ولم
يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى
عليك قوله ووجه صحته اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من المضمر
او من المضاف والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال والعامل مقترنين والوضع
هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على
الافراد ذاتا وربتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اقتضاء المضاف بالافراد حالة الوضع
وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات
وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا لغيرها مردود
بما اخترناه وفي هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد
بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع
وضع قانونا كليا يتعرف منه الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف
اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج
في معرفتها الى علم النحو قوله وكلامية او غير كلامية الياء للنسبة اى مركبات
منسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات الثانية
كزيد قائم وغير الكلامية ما عدا ما سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا
او نحوها قوله فيخرج بمررت الخ وكذا يخرج عندي رجل بالتنوين فان التنوين بمنزلة
اللام في كونهما من حروف المعاني قوله مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافي

صار مفردا بالغلبة وانما صار مفردا لان المقصود من التخصص المسمى بهذا الاسم
لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات قوله مع انه معرب باعرابين احدهما
على المضاف والاخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول
عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه
وباعتبار المنقول اليه صح قوله والغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال
اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب باعراب احد يكون كلمة وكلما اعرب
باعرابين يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل على جانب المعنى بناء على اصطلاح
اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المضاف يحتمل
من وجهين احدهما خروج قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر
ان تعريف المفصل يحتمل من وجوه واحد قوله فانه لا يتولد لفظة واحدة الظ
ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يقصد مثل هذه الوحدة على عبد
الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث
لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما خرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من
جزئيه باعتبار وضعه الاضافي وهو بعيد قوله فمثل عبد الله خرج عنه علم
ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الخ جعل عبد الله من اقسام الاسم
العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض فنسبه الفاضل المحشي
كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظة
في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد قوله
اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما يتوهم لم ترك المضاف في التعريف قيد
الدلالة ولم يات به كما فعله صاحب المفصل ومحصل الجواب ان المضاف قد قيد
الوضع وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قيد الدلالة وكانت

اعم من الوضع لانها ان كانت بجعل الجاعل فوضعية وان كان بجعل الشيء
الاول مقتضى للطبع عند عروض المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احترازا
الى قيد الوضع **قوله** بن المسموع من وراء الجدار وقيد بذلك ليتمحض الدلالة
العقلية لان ذكر وهو يوهم الدلالة الوضعية والافلا فرق في هذه الدلالة بين
المحالات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ
حال المشاهدة يعلم من جهتها **قوله** اى منقسمة اعلم ان هذا التقدير لفوائد
احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر يقصد به تكميل تعريف الكلمة بتصورها ثانيا
بضم قيود اليها تحصل بملاحظة تقسيمها الاقسام ثانيها كونه اشارة الى تصحيح
الحمل فانه على القول ان كل واحد من الاقسام الثلثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم
من كل واحد منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتداء او مساويا له فيحمل
الخبر مقدرا والوجه شرط صحة الحمل ثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا او
خبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكر والاذان
يعتبر ضمير المذكر وفاقا بان الخبر محذوف ذا بعضها وهو لفظ ان ضمير هي راجع الى مفهوم
الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من واو الجمعة فاجاب
بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد
الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال
حال اخويه والبية اشارة لنجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه
الثلاثة لامعانى الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل
قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون
ما اشار اليه الشارح جوابا اخر وهو ان المقصود بقوله وهي اسم اه اى منقسمة الى الاسم
فافهم **قوله** لانها اى الكلمة اه غرضه من هذا ان قوله في اثناء التقسيم ولا

بدل ضد قوي على مذهب احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن
لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف فنبه
على ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع وهي لا يكون الا معنى **قوله** اما
صفتها انما قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر
ولا يصح ان تقع الكلمة اما على الدلالة او الدلالة لكن يصح ان تقع صفتها اما هو دلالة
او دلالة قال سيد المحققين لا حاجة الى التقدير شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر
الصريح والفعل المضارع المصدر بان او ان فانه في تاويل المصدر بان او ان فانه
في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه والاضافة
او نحوها ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو مخدوش وقال
بعضهم انما اتى من ان المقصود تعميم بدونها للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر
مغنى حصر التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له
امر اخر غير الا ترى ان معنى قول الانسان ما عالم وليس بعالم ليس الا ان
الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون غيرهما فتقدير من التين اللفظ وتحسينه
قوله كائن في نفسها اشارة الى ان الظرف مستقر **قوله** اعني الابتداء
والانتهاء اذ الابتداء والانتهاء الخاصتين لانه معناهما والا فالابتداء والانتهاء
العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك
الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه ثم فانظره اذا عرفت هذا فاعلم
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره ما ذكره الشارح المحقق دل عليه الحرف له
متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه اذا انتقل لفظه الى ذهن
السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قائلا الحرف كظرف خال فلا بقي معناه فيه بل في
غيره بخلاف قيمة فانه اذا انتقل لفظها الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان

غالب كما انها ظرف اذا انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى فكان
الفتوى فاعلم ان له نفسيا اخر في كلام فاضل احدها قول معنى دلالة الحرف على معنى
في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل في
الجواب انه للتبعيض وجدت تصوره متوقفا على الغير لا يمكن تصوره التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك
فيلزم ان يكون حروفا كلا قائل بهذا بينهما قول آخر بين المراد من دلالته على معنى في غيره بانك
اذا قلت من مثلا لم يتبادر هي مبعضة او مبينة ام غيرهما فاذا ذكرت مجرورها تبين معناها
وهو كما ترى بقي في الضعف لانه يدل على انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة
في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويرد عليه بانه لا تم في الحروف الغير المشتركة
ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاستراباذي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في
لفظ غيرها فخرج صفة للفظ واطنب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها
قوله فالام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وفعل
في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث
لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان
لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة فان اراد قيامه بمعنى غيره
قيام حقيقتها فبطلانه اظهر لانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه
حروفا لدلالتها على معان قائمة بغيرها من الالفاظ غيرها وان اريد بقيامه بمعنى غيرها
لزوم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معانيها متعلقة
بمعانى غيرها حروفا وهذا كله فاسد **قوله** كالبصرة والكوفة الكفى بذكر بعض
الضمة عن تمامها لان ضمة معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت و
الكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك **قوله** ان يقترن ذا ان المعنى

الضمة المنهال اذا المقترن حقيقة باحد الازمنة الثلثة ووصف الكلمة بهذا من قبيل زيد
حسن الكلام **قوله** في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن ذلك المعنى خال فهمه من اللفظ
قوله اي حين يفهم اه بيان للمطبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحيث تحقق والقرينة
فانه لا يتحقق فاعد بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظ ضارب بل على الزمان بقرينة حالية كما اذا
اطلق ضارب في فهم الزمان **قوله** اخوذ من التهو وهذا ما اختاره البعض ومن بعده
مختار الكوفيين والكل واحد من الفريقين لا نا اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل وقوله
لضمة الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل الخ فيكون من باب تسمية الدال باسم
المدلول والاولى ان يقال من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسموا الدال باسم
المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها
حصر عقلي مردد بين النفي والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ
جمال الدين ابن هشام في شرح الملحة اجمعوا الامر لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة
في ثلثة الاسم الفعل والحرف قال ابو حيان اذا ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه
المخالفة وهو اسم الفعل انتهى وجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه في المعنى والعمل وانه
اسم لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت او للفظ على الاصح
فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مسمى قولك ضرب
من نحو ضرب زيد فمعنى الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه واما لفظه فاسم و
الا لزم التناقض في الاخبار **قوله** وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف
اي قد بينت وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او
لرد من ظن ان هذا حصر له وفي تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكتفي بالاشارة
كذا قال الشارح المحقق اقول ويجوز ان يكون تنبيها شريفا وقد اما للتقريب او للتحقيق

والبا

والباء للسببية **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى اعلم ان المتأخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل وهو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه النفسي من اعنى الحدث بحيث انهم متفقون على اطلاق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى النفسي وظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انهما حيزان للفعل فما لم يحتج الى امر خارج عن مفهوم الفعل كما فقاد معنى الحرف ليه الا ترى ان معنى الاضافات كالمقارنة والمباعدة والمجاورة واشباهها معا استقلت مع احتياجها الى الطرفين الآن ذهنيين الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرف وكلام المتقدمين في عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فبعضهم من وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولم لا بل حررناها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وقد ذكرنا بعضها وانها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل معلوم ان الظرف لا يكون جزء من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به بل ان زمان غير الفعل يقولون الزمان الذي هو جزء معنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء للفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الانشائيات رابعها لو كان الزمان الماضي جزء الماضي وكذا في المستقبل لما امكن اختلافه بجائز وقد يختلف كما في قولك ان قمت قمت ولم تقم فلا يكون جزء لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزئه لتلزم الحدث وبل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معنا

وهذا عيب على التحقيق الذي من دخول اللفظ في مفهوم الفعل منه ع

واقتران

والاقتران اسم الفاعل به باعتبار وتحققه لان كل فعل من ضرب وغيره فلا بد له من زمان ولم يفهم من ضارب الا ان صفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدد كلانها على زمان الحال يجوز ان يجرد الشيء عن جزئه فيضبر هذا لوله الجزء الاخر كما جرد الوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة ومعنى وقد يتخلف المثال وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل حقيقة لكان ان الشرطية وعليه نقول المضارع ومثل هذا التخلف وان كان المحل الابق بما يحب الفعل الا انا ذكرنا ها هنا خوفا من مضاع الزمان **قوله** وليس المراد بالحدث الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجودين وفصل الحرف المخرج لاخويه عندي وكذا فصل الاسم الذي هو مميز عن الفعل وحاصل الجواب ما ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع وان كان فصله عندهم وقد عند اهل الميزان **قوله** والقطع عند المعتزلة الذي في اللغة ما يبين من الضرع كاللبن وفيه خبر كثير عند العرب يراد به الخير مجازا فورود وقده اي كثير خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما ها هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فضل الممدوح والصادر منه ونسب على الله تعالى مع انه فعله لغرابته وهو تمام مشتهى العجائب فكان هذا الفعل لله تعالى لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد بر لبن امه التي غذته منه حتى ضاد **قوله** الكلام في اللغة اما الالف واللام في الكلام مثلا في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا بقوله في اداء المرام على ما في القاموس لا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه البتة وهو كلام من

عجيب

الشهيد الثاني في شرح اللمعة **قوله** اي لفظ فخرج الغائبة باللفظ لان الكلام
المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد قائم اذا تكلم معه لفظا مهملا لانه
متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ
قال الشريف في حاشية الطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة
لا تصير شيئا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة هيئة وهذا شبه هي جزء صورة المركب في على
هذا الا يتحقق الكلام من جزء صورة هو المركب وهي الهيئة وهي ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا
لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال تتميمه لفظا باعتبار
اغلب اجزائه وح فيجري فيما قيل **قوله** حقيقة او حكما اما قيد للمتضمن فالمتضمن
الحقيقي ما كان له جزئين حقيقيين بمعنى حقيقة كضرب زيد والمتضمن الحكمي
ما كان احد كلمتيه وكلتاهما حكميا القضايا وهو ما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما
بمعنى حكمية فيما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان
كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا الشيء
هذا هو الظاهر من تحقيقه الاتي بعيد هذا **قوله** فالمتضمن اسم الفاعل اه جواب
اعتراض يرد على المتن واول من تصدى لدفع الشبهة المتن وتقريره انه يلزم اتحاد
المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع
دون كل واحد الذي هو المتضمن فلا اتحاد ح وقال بعض الافاضل لو جعل باعتبار
قوله بالاسناد للاستغراق لم يحتج الى الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين دون الاسناد
ولو جعلت بمعنى مع احتج اليه وظني انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد
ليس لفظا والشبهة اخذ اللفظ في التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما
منه او شمولها شمول الافراد **قوله** اي تضمنا حاصل بالمصدر ويجوز ان
المتن مع هذا ان يكون الباء اما للاستعانة او للملابسة او للمصاحبة وقوله

اي تضمنا

اي تضمنا بيانا لكون الظرف صفة مصدر محذوف ويجوز ان الفاضل الهندي تعلقه
بمتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين بالاسناد **قوله** حقيقة وحكما
والكلمة الحكمية على ما عرفت فاصح وقوع المفرد موقعها **قوله** وهيئتان كانت
الكلمتان اه ان الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على الصاحب بان كلا
على الصنفين ان يقول الكلمتين او اكرم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه **قوله** بحيث
يفهد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب يفيد الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل
الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على التفات الذهن كما يقول
بتحقيقه **قوله** او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل الخ في كون الخبر في زيد
قائم ابوه تركيا نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر قولا ما ذكره
يتمشى على صاحب الكشاف من ان الخبر ما تتم به الفائدة مع متعلقه اما على ما هو الشهير
من ان الخبر هو المجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه **قوله** اعني قائم الاب ليس المراد
بان الخبر هو المجموع المركب المحذوف بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله** في حكم هذا
اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسق **قوله** اعلم ان كلام المصنف اه لانه قال
ما تضمن كلمتين بان يكون الكلمتين في ضمنه فهو واحد اكثر عنهما والنحاة ذهب اليه
صاحب المفصل لو جعلت احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف فاعل
وعلى غيره توقف غاية ومفعول ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
لا باكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد اليه وانما قال ظاهر لانه يمكن
ان يقال اذا تضمن كلمتين فقط او اداة التركيب **قوله** ثم اعلم ان صاحب المفصل المتضمن
اه واعلم ان صاحب المفصل اللباب يعبد ان عرف الكلام ومثاله بضرب زيد وانطلق
بكر ونحوهما قال صاحب المفصل وسمى جملة وقال صاحب اللباب يسمى كلاما وجملة
وظاهر المحال كما فهم الشارح لكن قال المحقق الشريف اعلم انه قد وقع في عبارات

النقلة

المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم
وهذه العبارة نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق كلامهما على مذهب
الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتها فتنبه
فيه **قوله** في تضمن الجملة على الجملة الخبرية اراه انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز للوقوع وقد سبق
مجملا وسيأتي انتم تقوم مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقعة
وصفا نحو يضرب ابوه في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى الضمير المستتر
ليس مقصودا بالذات والاصل بل المقصود اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير
محصلا لهذا الربط بين الفعل ومبتدائه اسند اليه كذا في الثاني فتامل
قوله وفي بعض الحواشي اي الحواشي المنسوبة الى المصنف فان المصنف كتب حواشيا
على هامش الكتاب حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة
بالامالي غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث حروف الاستفهام ان لها
صدر الكلام وهو يدل على كون قام ابوه في قولنا زيد قام ابوه كلاما عنده
والا لوقع حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته
قوله الا في ضمن اسمين او في ضمن اسم وفعل انما احتيج على تقدير هذا اللفظ
لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل ذلك
اي الكلام او ما تضمن كلمتين والمضمن المذكور او نوع الاسناد الاصلي المقصود
لذاته وعلى الاولين تشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصح ظرفا للجزئي
انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء
ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل
في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو ان يجعل في بمعنى من

قوله فان التركيب الثاني اي هذا انما يفيد انحصار الكلام في الثاني والمدعى
اعم من ذلك فانه على مذهب المصنف يكون ثنائيا وفوق الثنائي **قوله** وفي بعض النسخ
او في فعل واسم ووجه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدم الذكر
قوله ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد
فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر ان والمبرد يذهب الى ان احد جزئي الكلام
مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الناصب
فيكون على مذهبه من تركب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي
مما يقوم مقامه فهو الى ما ذكر اشار **قوله** الاسم ناظر الى كلمة دلت الالف
واللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا ونحوي انما جعل
ما موصولة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه دال الابتعة وبعض المركبات **قوله** على معنى
كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا صفة بمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء انما
بنفسه على معنى وفي جعل الباء في محل نظر او حرف الجارة انما قام بعضها مقام بعض عند
الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق **قوله** فتذكير الضمير
اي مطلق الضمير فيشمل الضمير المفرد المذكر ما باعتبار اللفظ مذكر ومفرد وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار
المعنى **قوله** قال المصنف في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير
المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى في حد ذاته اي لا يحتاج فهمه
من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها اي قيمتها الف
درهم مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد الجامع او الحمام او نحوهما مما يزيد
في قيمتها والظرفية على هذا مجازية **قوله** اي باعتبارها متعلقة فذكر متعلق
الحرف انما يجب ليحصل به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا ادراك متعلقه

انه والملاحظة فعدا الاستقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصد وتبعا
ذمعنا قوله محصور اى محصور ما ذكره المصنف فى ذلك الشرح والمحصور بمعنى
المفهوم قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف فى تعليقاته على شرح
الرشيد وعبارته تاره بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قوله
قائما بذاته كالجسم قوله قائما بغيره كالبياض والسواد القائمتين بالجسم ولو
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود قائما
بغيره وهو موجود فى غيره لكان غايته فى ايضاح معنى الحرف وما يقابله قوله
كذلك فى الذهن اه الا انه ما فى الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا
العكس بخلاف المعقول الذهنى فانه ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا
قصدا وبالعكس كما سيتلى عليك قوله مقصودا اراد بالمعقول هنا المعلوم
قوله هو مدرك قصدا اه اى توجه المدرك الى ادراكه قصدا قوله
ملحوظا فى ذاته فى محل فانه بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ اولا و
بالذات قوله تبعا فان تلك الدلالة كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة
المقصودة بالذات وهذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه الة
التعرف احوالها وهذا كله مجمل يوضحه قوله فالابتداء اه قوله فالابتداء
مثلا وانما قال مثلا لجريان ما ذكر فى الابتداء والظرفية ونحوهما والمراد با
لابتداء هنا معنى الا لفظه قوله قصدا منصوبا على المصدرية اى ملاحظة قصدية
او على الحال اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية قوله ولزم اى لزم مفهوم الابتداء المطلق تعلق متعلقه اجمالا وتبعا
لان الانسان يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول
ابتداء السير خير من انتهائه والا فهو بل يذكر متعلق كقولك الابتداء حسن ويراد

بالمتعلق المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان غير مقصود بالذات كفى فيه هذه الدلالة وقوله تبعا مفصل لقوله اجمالا قوله
من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج الفهم فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان مدركا تبعا
اليه للاتصال والبيان اولا يحتاج الى ذكره مطلقا تامل قوله وهو بهذا الاعتبار اى
مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات مستقلا بالمفهومية قوله
فقط اى يكون مفهوما من لفظ من فالحصر اضافى والمراد انه لا يحتاج الى الحرف فى كونه دا
عليه قوله لا حاجة فى الدلالة اه بيان له قوله ليدل على متعلقه اى ليدل ذلك
اللفظ المفهوم الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه
فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى
اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان الاسم
والفعل معنى كائنا فى نفسه الكلمة الدالة عليه يعنى الكلمة بنفسها دالة على ذلك
المعنى غير محتاج فى الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه
وليس مرادهم بكون المعنى فى نفسه الكلمة ان يكون مقصودا لها حتى يخلو الكلام عن الحمل
ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظه العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء
من حيث هو حالة اى نسبة بين السير والبصرة وتربط احدهما بالاخر كان نسبة
الفعل فى زيد قائم اما يحتاج اليها لربط الخبر بالمبتدا فهى فى نفسها لا يكون مقصودا
بل كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور طرفيه ولا تظن ان مفهوم
الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن مخالفا
لما بينا من ان لفظ من موضوعة لكل واحد من جزئيات المحصور بل المقصود تصور
ان هذا المفهوم يجرى فيه اعتبارا ان واردت ان تعرف كيف تصور اعتبارا ان
فى معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضحه لك بمثال

من المحسوسات تقول انك اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احداهما
ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا لها عالما للمرآة التي هي مرآة
ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بها على هذا النوع
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها
قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها كقولك المرآة صيقلية وتكون الصورة حينئذ
تبعا واستوضح ذلك في المعقولات بقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
او كقولك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها
حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالها فكأنها مرآة تشاهد بها ما يتحقق
بالاخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني
مدركة بالقصد وملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهي على الوجه
الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى
التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية بحروف
قوله لتعرف
حالها اي لمعرفة حال البصرة وهو كون السير مبتداء والبصرة مبتدءا منه
قوله ولا يمكن ان يتعقل اي لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه
الالية الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء سير البصرة حسن **قوله** ولا ان
يدل عليه اي لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معنى الابتداء لفظ دال على متعلقه
كلفظ السير والبصرة الدالين على معنييهما الذي هو المتعلق **قوله** والحاصل اي
الذي حصل في ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والحرف **قوله** كل واحد من
جزئياته اي لفظ من موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة او
البغداد او من الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام
وهو نوع من النسبة كالنسبة الابتدائية مثلا الكل ابتداء معين مخصوص

والنسبة

والنسبة لا يتعين الا بالمنتسب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع
الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بتعلقه فيتعقل بتعقله
قوله من حيث انها ان من حيث ان تلك الجزئيات حالات ومنتسب متعلقاتها كما عرفت
قوله يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اي في ان المفهوم الكلي الذي لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك
الابتداء اخص لانها او محكوما به كقولك الذي اتاه متلبس به الابتداء **قوله** في كل
منهما اي لا بد في كل المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا
بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه وبين
غير كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات هي
نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا تكون مستقلة فلا يصح ان يقع محكوما عليها
او بها **قوله** لملاحظة احوالها اي احوال تلك المتعلقات كما سبق **قوله** وهذا
هو المراد بقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر
متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها
ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعقلا باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا
الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله** واذا عرفت هذا اي ان
بعض المفهومات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره **قوله** بكينونة المعنى في نفسه
اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى **قوله** مستقلا له بالمفهومية اي
كون ذلك المعنى مستقلا في مفهوميته من اللفظ **قوله** فمرجع كينونة المعنى اه
حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية
هو المعنى على تقدير واللفظ على اخر **قوله** من كينونة المعنى في نفسه الكلمة في قوله
في وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا **قوله** في المعنى الاخير وهو

ارجاع الضمير الى المعنى **قوله** وارجاع الضمير اى لم يعبر عن الظرف بارجاع الضمير
الى ما كان فى هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا المقام لم يكن
مسوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان
وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقربه **قوله** وما سبق من التحقيق وهو ان معانى
الاسماء مفهومات كلية لانها تقبل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التى جرت العادة
باستفادتها فى المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك
الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذو الصاد مع غير
مأخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظائره **قوله** لكن لما جرت العادة
يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية
عن الاضافة بخلاف الحرف فان معانيها على ما عرفت هى الخصوصيات ولا يصلح استعمالها
فى المعنى المطلق **قوله** ولما كان الفعل الاعلى معنى فى نفسه توضيح هذا
المقام ان الاقوال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقلا بالمفهومية وهو الحدث
وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة المحكمية الملحوظة من حيث انها الخاصة بين طرفيها
اعنى الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا
يحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظ من موضوعة
وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظ ضرب موضوعة وضعا عاما
للحدث الذى دل عليه الفاعل بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل
الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا بد ولا بد فى كل واحد
منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما
اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره اعنى النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان
يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف

وضعه

وضعه انما مجموع معنى المركب من الحدث والنسبة المخصوصتين فهو غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى ماخوذا من هذا الحد ناقصا
للمعنى المطابقى والتضمنى لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن اه هذا تطبيق
الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل المعين واما
على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعنى
المطابقى ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة
على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ فى التعريف هو المطابقى لانه التابع المتبادر
والالفاظ المذكورة فى الحد دائما تحمل على ما يتبادر منها كيف ولو صح ما ذكره
للزم عليهم خلاف ما اجمعوا من عدم وجود دلالة التضمن بدون المطابقى لانها
تابعة لها وبيان اللزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم
المعنى المطابقى لان من جملة النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشى بان العالم
بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو وما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع
له بالخصوص فاذا حضر عنده بالضمنية التفت اليه من اللفظ من حيث انه مرآة فيفنى
الحدث والزمان فى ضمن هذا الالتفات هو الدلالة الضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سمع
ضرب بدون فهم معنى المطابقى فالمخبر به وعده من الالهام والظن انه من الالهام
فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا
المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوسط وليت شعرى ما الذى حداهم على
ان يفرقوا بين ذو وتحت وفوق وفاتحيتها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا
انها موضوعة لمفهومات كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكرت معها

فتدبر

نكذا تقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت مع
الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين
لكن تعينه عند المتكلم كافٍ فذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع وهذا
وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب هو وضعه للحدث والنسبة الى فاعل
معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بتعين عند السماع وعدمه فتامل
واما عدد وقوعه محكوما عليه فلأن المحكوم عليه يكون الا اذا تا مقدرة يحكم عليها
بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان و
هو متجدد وغير مستقر على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام
فانه من مزال الاقدام وقد حققنا لك سابقا مبنيا على هذا التحقيق **قوله**
اعني الحدث انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه **قوله**
مع احد الازمنة اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران عند فهم ذلك
المعنى عن لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس **قوله** فهو صفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهي فصيحة
جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوبي
الشد الحدث نصبه ان يكون كلا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدا محذوف وانما اخترنا
الشادح الوصفية لان النصب يحوج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير متناسب
والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف الاصل **قوله** سواء كان النقل فيها
صريحا نحو ورد يرد في الاصل مصدر مصغر واد مصدر ورد اي رفق بعد
تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير ورد بمعنى الرفق ومعنى كونه
النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل

الذي هو حمل **قوله** انه قد يستعمل مصدرا اي كما يستعمل اسم الفاعل نحو قوله تع
امهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه
لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه **قوله** او غير صريح نحو مهما اه ومعنى كونه غير
صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو
مهما فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن ثو
فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد **قوله**
مصدر وقوفا كتب على الحاشية الدجاجية وقوق اي تصيح قوقاة وقيقات
على وزن فعال وفعلال **قوله** نحو صه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه
وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل
الذي هو اسكت واكفف **قوله** وعن المصادر اي من المعاني المصدرية التي كانت اي تلك
المصادر اصواتا في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء المنقولة عن معانيها هي نفس
هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيها الى معنى اخر وكذا قوله او عن
الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو اناء فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام فنقل
من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل اناء زيدا فمعناه
تقدم زيدا واسبقه وكذا الجار والمجرور ومثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور
ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا
فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري والمطلوب
الوضع الصحيح فليست اسما فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا
الامر انما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا للكلام
النحاة وظني انه خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم ان تكون اسمية هذه
الاسماء معتبرة في حال معاني الافعال عامة اقترانها باحد الازمنة التي هو مثبت

للاشتهار بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد لانظر اذ اللائق ان مذاد الاشتهار على وضع
واحد لا يكون وضعا لغويا ومعتبرا لاعتبار وضع اخر فالذي يخلا مهم ان تكون
اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا اجامدة بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال
بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولا
التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم
من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف
الاسم ونحن نوضحه من غير احتياج اليها فقولهم الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا نه ذا على حدث وذلك الحدث مقترن مع
احد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل واذا قيل ضرب مثلا
فمعناها الفعل اي لفظ الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد
الازمنة بل المعنى هذا اللفظ الذي معناه اي اسكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا
اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ
الافعال لمعانيها فقول ابن الائمة الرضي وابن ما قال بعضهم ان ضرب مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعنا شئ
اذ القرائن تنبا بقوله ضرب مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وبما لم يسمع اصلا
غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحي لا اللغوية والا
فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف قوله نحو عسى وكاد
فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيدان يقوم فمعناه ان ترجي قيامه
زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم
فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنها في الاصل مقترنة
بزمان فان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعلى الترجي

الواقع فيه فاذا قلت عسى فمعناه ترجيت في ذلك الزمان قوله وخرج عنه المضارع
اختلف النحاة في هذا المضارع من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال
مجاز وقيل بالعكس وهو الاصح وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته
على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل
على واحد منهما قوله لا يقدح في الدلالة اي لا يمنع ولا لته على الزمان
المعين دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كالزمان
اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما
فان ارادة الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق
للمشهور من ان اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة
لكن لا يراد شئ منها الا معها والا على ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة شرط
الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا مع القرينة ومعها لا يدل الا على زمان
واحد قوله ليفيد زيادة معرفة اي ليفيد ذكر بعض الخواص اه والمضمر
يجب ذكره لجاز زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن كان في
التعريف دقة وخفاء بما عرف اوضح زيادة ايضاح بذكر بعض خواصه قوله
منها اي من قبل الاولى اذ قد الخبر والا متقدم ليس للحصر قوله بصيغة جمع الكثرة
وهي فواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب قد ينبا
من ثلاثين خاصة قوله ومن التبعضية والدليل على كونها تبعضية دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية توضحه قولك هذا من الناس او
الانسان قوله ولا توجد في غيره الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة
عند ارباب العربية ما ذكره الشيخ مملوكا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة
هي الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك قوله وبهما شاملة

الخاصة الشاملة وهذا المقام مما لا يسعها البته بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل
الا اسما معينة بغيرها مثل العشرين واشباهها **قوله** دخول اللام اى اللام اعتبارا
ودخولها **قوله** اى لام التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد
الخارجى بارادة اللام الشايعة فيما بينهم وهى لام التعريف واما ان اللام عوض
عن المضاف اليه لكنه لا يلايم بما بعدها من الجر والتنوين وغيرها فان اللام فيها ليست
عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا فلا نعيدها وانما احتاج
الى العهد لانها قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتقليل
والتخصيص والقسم الموطية له وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام وكى ولام الاستغاثة
قوله لتنزل من امتيازا مصيبا فى اصفر هذا كلامه فى جواب جل من جمله التى هى قبيلة
من طى حين سالها من اى امتيازا مصيبا فى اسفر والمعنى من جملة الاحشاء وفصل الخبراء
الصوف فى السفر وهذا الحديث صريح فى نفى ما جوزه العامة من الصوف فى السفر
فان البر يشمل فعل الواجب والمستحب واذا خرج عنها بقى كونه مكروها او حراما لا
لا يصوب والاباحة فى مثل هذه العبادة وبضم ذلك الى ما ذكر من الطرفين يحصل المرتبة
اصر بجا **قوله** لعد شهرة اى لعد شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض
اللغات ويجوز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت الاشارة الى
ان المخاطب عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله** فى اختاء واللام اى اختاء اللام على
الالف اللام او على حرف التعريف **قوله** هى اللام وحدها وهو الذى ذهب اليه
الدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامة حرفا واحدا وهو التنوين
فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف تسقط فى الدرج
ولو كانت اصلا لما حذف من الساقط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان
الاسم لكثرة الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف

مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه ولا يمكن ان تقضيها
على حرف واحد لظهور عملها حتما فيعرف بان هذا العمل لذلك المقدر واما شوتها فى الله
وقل الذكرين حرم ام الانثيين واخواتها فضارع يحذفها فى اكثر منه مع ان
ثبوتها واخواتها مضارع يحذفها فى هذا الموضع لعلة كالعلة التى اوجبت كاتبه
زيادتها اما فى الله فللحافظة على التفخيم واما الاية ونحوها فللتباس الاستفهام
بالخبر **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام وتد ساكنة مبالغة فى الخفة او لانه
علامة نقيضه اعنى التنكير ساكنة كما مر لما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها
لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست باللام
الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل فى الامر الكثير الحاجة اليه فى الاستعمال
اختاروا الهمزة لانها التى تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف فتحت مع ان همزة الوصل
مكسورة فى اكثر المواضع مبالغة فى التخفيف **قوله** اى كهل اى على وزن فعل
احتج عليه بان حروف المعانى لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة
وقد عرفت الجواب **قوله** والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف لحذف الهمزة مع
بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل الخ فانا حذفها مع كونها علامة
لان اللام اللازمة لها تذكرها **قوله** لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل
للفاضل الرضى ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمنى كاللام الحسن
فانها لتعيين الذات المعتبرة فى مفهوم الحسن لا بسبب الصفة والنسبة المعتبرتين
فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها فى هذه الامثلة ونحوها لتعريف
الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف **قوله** والفعل يدل عليه
تضمنا لان معنا المستقبل هو الحدث ودلالة الفعل عليه بالتضمن وقد ذكر الكل
قوله فان حروف التعريف اى اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف

حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون بنيا على مذهب قال ان تعريف المنادى بتوجه المخاطب اليه وباللام المقدرة كما في انت وان الخلان انما هو في المنادى النكرة نحو يا رجلا واما المعرف بلا كالضمائر فحرف النداء لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام المصنف المحققين قوله كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي يدخل عليه اداة التعريف بعيد قوله وكذا سائر الخواص يعني مثل اللام فانها غير شاملة لاني انها لا يتحقق في الضمائر واما انها قد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم قوله ودخول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة الى غير المفعول المفيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي لفظ في المضاف اليه في هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشارح نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد حصل غلام لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا اصل الحرف ولا ينكر عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع وفضل لقوة الدال عليه المضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر شريعة منوطة المضاف فيه معنا ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخبر لا هو واسطتها اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل عمل في وقته واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل فيه بقوة المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول النسبة التي بينها وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو لاسناد الفعل

وهذا

وهذا القائل لم يقل به قوله لاقتضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه ان يوصل معنى الافعال ووقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد بلا واسطة تقول ابتدأت المرور بزيد بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد وقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد فلذلك اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فبقي جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها بلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية بلاحظ فيها لفظ معناه وكانت اصلا وهي فرع لها اولانها ذات فائدتين وهي في الاولى فاعل فائدته كان فرعا لكثيرها اولان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما هنا ينافض ما تقدم من تعريف المضاف اليه بما ان اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص اه هذا بيان لكون المخالفة بوجه وعلى وجهين احدهما ان تختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم وما يخالفه وهو الفعل والحرف لكن قيد بالفعل الظهور ان الحرف لعدم استقلاله اصلا لا يصلح لذلك وثانيهما بان توجد في الفرع احد اصليها بان تشمل الاسم والفعل قوله الاثنين الثنية وعرفوه بانه الاحق للقوافي التي قبل اخرها حرف الاطلاق وهو الواو والالف والياء الخاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقل

نسخة الاضافة اللفظية

اللوم

اللوم غافل والعنابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلفوا في وجه التسمية
فذهب بعض الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم وهو الصحيح
انما يحصل بحرف الاطلاق ليتوطأ لها المد الصوتي بها فاذا انشد اولم يترنم ولجأ
بالتنوين مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الجازمون فلا
لانهم يدعون القوافي على الهاء في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية
بانا المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن والية ذهب ابن
يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جيء به لوجود
الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحالين فاذا ابدل منها والتنوين حصل الترنم
لان الترنم غنة في المخشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هي المشهورة وقد
نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب اقساما اخر منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة اي الساكنة نحو شعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشبه الاعلام
لماع الخفق سمي بها اما لغلوه اي ندرته او لانه تجاوز الحد من خلاف المجرى اي
افراده وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد تغذاه وزاد عليه ومنها
تنوين الزيادة نحو قول الشاعر شعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا
مطر السلام وعده في المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية
ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر شعر وبوم قلت الحمد لله اعصر
وقال في المغني هو تنوين التمكن لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة
وكثير انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلاثة الاربعة
تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة قوله عطفا على الدخول اه
نصب عطفا على المصدر اي يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه في قوله دخول

اللام قوله ومدخول الدخول اي الذي دخل عليه لفظ الدخول وهو اللام
المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول
الاسناد اليكون عامل المعطوف عليه يقيد في المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من
قولهم خلت هذه الخاصة الاسم ما دخولها او ذكرها في اوله كالالف اللام
او نحوتها في اخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منها لانه نسبة بين المسند
والمسند اليه فخاصة الاسم حرف هو نفس الاسناد اليه لا دخوله قوله وكذا
اي مثل انتفائهما كلاهما في الاسناد اليه انتفائهما في الاضافة لانها نسبة بين
المضاف والمضاف اليه وهي ايضا بالوقوع عطف على الدخول لا على مدخوله قوله ثم
والمراد به كون الشيء مسندا اليه اذا كان ظاهر الجناة بوهم معنى فاسد اه
ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال على
الفائدة اولا بما توهى فجعل الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء
كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم
والشارح المحقق ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بالاتجاه من جهة حيث
قال اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالمخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون
الصفة المستفادة من اليه المختص بها عقلا فيفيد الحصر فاعرفه انتهى وطبق
المحل مراد الشارح عليه وحاصل المراد حينئذ ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه من
خواص افراده فقول الشارح والمراد به كون الشيء اه ليس ان الضمير راجع الى الشيء
المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه قال ومن خواص الاسناد
الى شيء ذلك الشيء هو الاسم وظني ان هذا كله تكلف بل مقصود المصنف ان الاسناد
اليه الذي تراه في الاسم من خواصه لا يوجد فيه لا ان مراده ان الاسناد اليه

التخصيص الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم عن الفائدة وفاته المعتبر منها
التنبيه على المحل وهذا كما يق من خواص علي عليه السلام شجاعة اي ان الشجاعة الى
شوهدت منه لا تصدر من غيره لان الشجاعة المختصة به من خواصه **قوله** لان
الفعل وضع ام يقتضي ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعته مسندا الى امر
مرتبط بهذا هو المعنى المسند اصطلاحا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه
لانه اصطلاح جديد **قوله** لوازمها اه لوازم الاضافة المعنوية التعريف و
التخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرف في لام التعريف
ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب زيد وما يقوم مقامه
من نون التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربو زيد والتنوين لا يدخل الفعل
كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونا ه واما نحو يضربان ويضربون فهو
تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف في نحو حسن الوجه محمول عليه طردا للباب
قوله وانما فرناه اه فان ملاحظة الظرف يقتضي التفسير بما يعم شامل المضاف
والمضاف اليه وملاحظة ما سيجيء من قول المصنف الجر علم الاضافة يقتضي تفسيرها
بالثاني للموافقة فالعدول عنهما للفائدة المذكورة **قوله** للفعل والجملة اه اشارة
الى الخلاف لو اقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب
اخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه في هذا الباب
كما على المضاف اليه في قولك اتيتك زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية با
الاتفاق **قوله** اي يوم ينفع فالمضاف اليه في الحقيقة سوى المصدر المدلول
عليه بالفعل والدليل عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو
اتيتك يوم قدم زيد الحاج او البارد فان الحاج صفة اليوم وهو نكرة
ظاهرا فاتاه التعريف من قبل التعريف المصدر المعرف باضافة الى العلم هذا

واعلم

واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال انا نظن ان المضاف اليه لفظ اتى
يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير
هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين
قوله مطلقا يعني سواء اريد به المضاف والمضاف اليه والنسبة التي بينهما و
معنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما **قوله** فان مرت مضافا اي
الفعل الجملة لان الكلام ليس فيها اي الاسم قسما قد قدمنا لك في تقدير منصرف
وفي قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ قسما هنا فلا
يفيد **قوله** معرب ومبني المعرب ما اخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة
الفساد فالمعرب من الاسم الذي صان مظهر اهميته او دفع التباسه وفساده
بالاعراب والمبني ما اخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه للبناء
الحكم الذي لا يغيره الرياح **قوله** فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد اللفظي
قوله الذي هو قسم من الاسم لانه وصف لاسم فلا بد ذكر الاقسامها و
كذا جميع الحدود التي يذكرها في تعريف الاسم **قوله** اي الاسم الذي ركب
مع غيره اه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي ومحصلها
ان المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما ومراد المص
المعنى الاول مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا نفع في الحد
فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور وه ولو سلمنا هذا لكن
لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب
ان استعمالها الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي هنا موجودة
لان المضاف مصدر تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم
لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد بالمركب المركب

مع عامله لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال ولقايل ان يورد عليه النقض بنحو مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشئ لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقق وتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المصنف وان كان عند صاحب الكشاف معربا كما سياتي قوله اي اوردنا سببه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المصنف عنه بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبني الاصل اعني الفعل بالفرعيتين كما سياتي واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف لان المتبادر منها هو المشابهة الثامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كما في الضمائر فانها اكون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف كمن وحتى وثانيها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ودرويد ونحوهما وذابعها افتقار الاسم الى متعلق كالحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل اه المقصود من هذا من التحقيق دفع ايراد الفاضل الاستراباذي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل فيه في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبني ما شابه

المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض عن المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي اه قال سيد المدققين حمل بعضهم الجملة قسما رابعا قوله فخرج بما يمين ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الواقعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوضعية كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهي الاشارة لانها كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها الا انهم جعلوها عن معنى الحرفية والاولى اقوى لما سياتي في محله انشاء الله تعم قوله الاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوي المعرب الذي في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاءني زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وضعنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي حتى الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد كزيد من قائم زيدا ولا كزيد والمضمر لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسبابات التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله في كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمضمر اعتبره بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا للناه اي ولاجل ان جزما بان الاعراب بالفعل ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يقولون زيد من قولنا جاءني زيد ورايت زيدا محذوف الاعراب معربا ويقولون تاء لم تغرب الكلم وتاء اخرى هي معربة

فتجرى عليها اسما الاعراب نفيا واثباتا ومغزى الشارح لهذا الكلام
على قائله بانك لو تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا علة با
عثة على الحذف كما لو وقف واضطر اليه اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب
اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب المبنى متقابلان وقد اجتمعت
النحاة على ان المبنى ما اشبه مبنى الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا
ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحرف فهذا
فالمعرب على هذا هو الذى انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله او
والمصنف فسر لما عدا المبنيات لم يعد في جملتها الاسماء المفردة مع ان مدلوله
مخالف للاصل في الاسم الذى هو لاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة قسما
ثالثا لمشابهتها بالموقوفة ومشى على هذا القاضى البيضاوى قوله لان
الغرض اه اى الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم
من كونها معربة او مبنية وانما كان معرفة المعرب والمبنى من لم يعرف هذا الاحوال
بالسماع من العرب لان من سمع منهم ان زيدا مثلا في نحو جاء زيد مرفوع و
كان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح فمعرفة
علم النحو لا تفيد الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا
وذاك مفعولا ونحوهما وهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اى الغرض
الاهم لان من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم فاحقه التاخير
وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل
عن المفعول في بعض الاحوال قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
الفاء فصيحة اى اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائل المعرب
فاعلم ان المقصود منه اه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اى ذكر

المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه مما لا يختلف
اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعنى ان يكون
المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكام المشار
اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احوال المعرب
انه من اسماء المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام غيرهم مخالفا لما
الكلام فان ح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف
انما تحصل بعد البحث والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شئ واحكامه
الا بعد معرفة ذلك الشئ فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة
الاختلاف وتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا قبل البحث عن احكامه
بانه مما يختلف اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه
مما يختلف اخره لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال المعرب فمعرفة المعرب
ح موقوفة على معرفته لان المقصود من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث
عن احوال شئ الا بعد معرفته فيلزم الدور وصريحا فاذا اريد دفعه فينبغى
ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المصنف هذا
تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المتن في الشرح واما
الخ فقد شرحه شرحا لا يناسب وان اختلج في قلبك شك فارجع اليه قوله
فطابق كلامهم الفاء فصيحة اى اذا جعل اخره مخالفا طابق كلامهم قوله
فمعرفة الفاء هنا ايضا فصيحة اى اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب
الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على
صيغة المجهول من باب التفعيل قوله يعرف على صيغة المجهول ايضا الا

انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف اى يعرف بذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة
قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هذه هى النتيجة الفاسدة اى اذا عرفت
بتلك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشئ على نفسه اى تقدم معرفة الاختلاف
او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب فى هذا هو الدور الصريح قوله فينبغى
اه اى اذا عرفت فشأن تعريفهم فينبغى العدول عنه والذى حمل الجمهور على
ذلك التعريف وجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقة العرفية ذلك ولم
يعرفوا انه من عوارض المفارقة كما عرفت مالك الهندى قد دفع الاعتراض عن
تعريف الجمهور بامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالعلم
كجرحى او بالجمع كحبلى ولا يخفى ما فيه قوله اى من جملة احكامه تمهيد لما
سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامله ابتدا وحدث الاعراب فى اخره من
جملة احكام المعرب قوله من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج
المبنى فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب
بعض الائمة عن هذه الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب
على حرف الاخير وكان يظهر اما للتعذر كما فى المقصور والاستثقال كما فى المنقوص
بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته
وهو مناسبة المبنى لا فى اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا فى
اخره كما يكون فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء انه فى محل الرفع مقدر
فى اخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال مثل
جائنى ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته
المقصورة من كونه علامة نصب الى علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل
فى حكم تبدل الذات كما سيجئ فى قوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين قوله

اوصفة

اوصفة المراد بالصفة الصفة اللغوية اعنى الحالة وتغيرها فى قولك جاءنى زيد و
رايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل المتغير وصفها وهو كونها مرفوعة ومنصوبة
قوله اى بسبب وهذا اظهر من جعلها اللوق او العلة كما فعله الفاضل المحشى
قوله لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب
لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل ما سيجئ قوله اى يختلف لفظ اخره فالتنوين
عوض عن المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان المعرب
يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره فهذا التعبير يرفع الابهام الواقع
فى النسبة الواقعة فى جملة يختلف قوله اختلاف لفظا اى منسوبا الى اللفظ احترز
المضاف واجرى الاعراب على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشارح
المحقق لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز قوله فان قلت اه حاصله
الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكما ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع
المعربات وليس كذلك فان فى بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاواخر ولا التقدير
العوامل وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث الاعراب بدخول
العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قوله هذا حكم اخر اى حدوث
الاعراب بدخول العامل قوله فليكن هذا الحكم اى اختلاف المذكور قوله
الاعراب اى الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور
فى ضمن المعرب قوله حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بمعنى استعمل لفظه
فى المشترك بين المعانى فى التعريف فاراد بها ولفظة او ليست للتردد بل
فان الاعراب حركة وحرف باذكرها للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى مواردهما
بل يتحقق احدهما فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر قوله اى اخر المعرب
واما النون فى الزيدان والزيدون فهى بمنزلة التنوين ولذا تسقط فى

الاضافة

للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة تميزان عن النسبة فاختلف
لخره الى اختلف ذات الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف وصفته كما اذا كان اعرابه
بالحركات قوله العامل والمقتضى فان العامل مثل جاء وذاب والمقتضى للاعراب
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كانا سببين للاختلاف الا انهما ليسا
حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من باء الجارة
وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف الواقع تفسيرا
للاعراب ان يكون محله اخر الاسم المعرب ح فيخرج الباء الجارة قوله
على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شئ قوله من الاسباب البعيدة
فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد وهي للرفع الذي في
زيد والرفع سبب للاختلاف الذي في اخر زيد فالاعراب بسبب للاختلاف بلا
واسطة والعامل والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة
قال نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل
كالعلة الموجودة بان يقال لباء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منهم في
الموجدة انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه اخر قوله بقيد الجهتية اي
الجهتية المذكورة سابقا قوله على اختيار المصنف متعلق بمعربا شار
الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني لاضافته الى المبني فيخرج بالضمير
الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اي اخراج حركة نحو
غلامي مما على اختيار المصنف لانه عند البعض اعرابي حالة الجر وهو احتمال
بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلام وذاب غلامي ومررت
بغلامي وانه مختلف حكما وهو الاظهر لموافقة ما سبق قوله وما قيل بها

اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما
وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار التفريد ويصدق على القليل والكثير كالثمن والعسل
والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجود ما في اكثر من فردين كالكلم وكالملزم
من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما قلنا علمت ظهر لك ان الحوائن
اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي
هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس
مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا باللغة بالوضع
كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول بانها اسم جنس
من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض علمائنا في الحاق قلل الحمامة الواحد بكذا
قلل الثلاث فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس
فحكم الواحد حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال
قوله البتة بصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى
الجماعة فاذا قلت جاءتني رجال ثلثة فكانك قلت جاءتني جماعة وتما ينفي جمعيته ايضا كونه
على وزن لم يثبت عليه الجموع وتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد قوله
وقليل جمع حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم
والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل
قوله الكلم الطيب ما دل ببعض الكلم اما بان يتوقف اطلاق الكلم واراده بعضه
او يكون لفظ البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة مثلها في قولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراق شغله وهو بعيد من آداب اهل اللغة
هذا وقد قال الفاضل الشيخ ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل ههنا معنى الجمعية

لم يوجد بعد وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت ثابتة لزم ان لا يصعد
الكلم الطيب العلامة ما لا يقصر عنه من الكلام انتهى كلامه انا اقول ان الجمع الذي بمعنى
الجماعة لم جمعية باعتبار لفظه اى لفظ لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه اى ان
المراد به جماعة جماعة وارادة الاستغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعية معناه
فصار الملحوظ به كل فرد فرد لعل ان كان كل جماعة جماعة واما جمعية لفظه وكونه
على وزان الجمع فهي باقية بغير فارق مغير والتوابع كالوصف والبدل وضميرهما
انما يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يبق جمعا او
جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاءني الرجال العالمة فقط
مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها
بهذا الاعتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند
واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس اى الحقيقة لان المعرف
انما يكون لبيان الحقايق والماهيات لانها معقولة بخلاف التعريف لوحدتها لانها
لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء الوحدة ولا منافاة بينهما
الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة
الحيوان والانسان وثالثها وحدة الفرد ويسمى وحدة الشخص كوحدة زيد ووحدة
عمرو ولا يتوهم المناقات بين الجنس والنوع لوقوع كل منهما صفة للاخر كما
في الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع
ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه لانها كلية مفهوما لما عرفت فقوله
هذه الوحدة الى آخره لا يتبين ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة
لانها ليست ضمائرها كما توهمه الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان
وتمران لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد

المتكلم وهذا كانت موجودة قبل دخول العامل قوله ثم حتى الاعرابي وما
ذهب اليه الشهيد في احد قوليه من ان قول المصنف لبيان آه من تتمة الحد وقد
خرج بها حركة بناء لانها لا تدل على معنى من المعاني المتقدمة والشارح
اخرج هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت في حمل العلة خارجا عن الحد قوله
اختلاف وضع الاعرابي لتنبيه ايضا على علة جريان الاعراب في الافعال و
الحروف فان المعاني التي فيها لم تتصور على كلمة واحدة بل كل معنى في معانيها الصيغة
ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغة ضرب والمثنى ضربا وضربن عليهما وكذا
الحروف فان الابتداء لا من والظرفية لها في والحاصل ان المميز لتلك المعاني
بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد
معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن
زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد احسن ومعنى
الثالث اى عضو من اعضاء زيد واى خلق من اخلاق زيد احسن قوله
هذا المعنى اى ان قوله لبيان آه تنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
قوله حيث قال في شرحه على الكتاب قوله لا انه خارج اى لم يرد بقوله
ليس هذا من تمام الحد انه خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من فحوى
الكلام وهو وضع المجهول فهو علة لذلك الفعل المقدر كما توهمه بعض الشراح
بل اراد ببيان ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله و
واللام بالنصب معطوف على انهم ان فحوى داخل في حيز النفي وقوله المفهوم
آه صفة الفعل اعني وضع قوله فائدة بعيد لعدم مفهومه من فحوى
مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة انما وضعت
لتعليم الصبيان وبين الحي بعده بقوله اى لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا

في النسخ التي بايدينا هنا بكون في هذا الموضع بواو العطف والصواب ما اثبتناه
وان كانت غير مذكورة بعد الا انها معلومة بعد الوضع كما ان الواو في الوضع
كذلك

وهو حسن قوله فالكلام فيه اى اذا عرفت ما ذكر بعضهم بعيد فاعلم ان
اللام فيه قوله ليدل الاختلاف اه ان قيل لما استند الدلالة الى الاختلاف
مع ان الاعراب الدال على المعانى عند المصنف انما هو ما به الاختلاف اعنى الحركة
او الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى
الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعانى مستندة الى الاعراب من
حيث الاختلاف فكانه الاختلاف نفسه دال على الاختلاف المعانى نسب الاشارة الى
هذا الاحتمال اه قوله والفاعلية اه فيه رد على الشارح الرضى حيث فسر
المعانى بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته قوله المعنوة
على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست برد ست كردن چيزرا وفيه
رد على الشيخ الخندى حيث ذهب الى ان المعنوة على صيغة اسم المفعول اى ان الاسماء
المعانى بان يجئ اسم فيأخذ الفاعلية ويجئ غيره ويأخذها وهكذا ووجه الرد
ان هذه المعانى انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج الى
ما تميز كل من هذه العوارض عن العوارض الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء
هذا مع ان المرئى عن المصنف كسر الواو قوله على تضمين اه التضمين ان تشرب
كلمة معنى كلمة اخرى والاعلية بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية فههنا قد اشرب
الاعتوار على معنى الاستيلاء والاعلية بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية فههنا
الباء المتعدية له والا فالاعتوار من الامعان المتعدية بنفسها قوله اقتضاء اها
اى اقتضاء تلك المعانى فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة فاختلافها
صار سببا لاختلاف الاعراب قوله تسببها اى سبب العلة فان قوله فوضع
اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض نشأ من الكلام السابق بتقريره انه قد ظهر
من قولك فاذا دلت المعانى الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعانى

مع ان ظاهر عبارة المصنف ان وضع الاعراب غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف اه
على المعانى وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المصنف فانه قال الاعراب
حركة او حرف اختلف اخره به ليدل على المعانى فان جعلت الدال هو الحركة والحرف
المجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد
فهو الشق الثانى فكانه قال الحركة والحرف المقيدا بالاختلاف به كان على المعانى
المختلفة قوله جعل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كان بالحركات او الحروف
اما ناخر الاول فظاهر واما الثانى فلان الحرف الذى هو علامة الاعراب لما كان
اخر الحروف فكان الاخر ظرفا له مجازا اولانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد
الكل لان الاكثر فى حكم الكل قوله على صفته اى صفة المسمى اعنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ وعلى تاخير
الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله من عربت اه وقيل اذا كان
فى اخر الاسم هذا التغير كان كلامك محبوبا عند المخاطب فسمى اعرابا ماخوذ
من قولهم امراة عروب اى محبوبة قوله اعراب الاسم لاطلاق الاعراب
فانه اريد به لدخول الجزم والدليل على القيد انه فى بحث الاسم قوله ثلاثة
اشار به الى ان المجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح حمله على المبتدا
لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون العطف منتقدما على الحمل كما فى قولك
البيت سقف وحدران هذا على طريقة الجمهور واما طريقة الزمخشرى وهو
الذى اخترناها من ان الخبر هو الذى يتم به الفائدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة
الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام فى مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب
وجر سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته
بين اخويه وسمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به

اولانه منصب الفضلة فى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان
عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ به قوله
الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب الكوفيين والرابع الجزم
قوله فى الحركات الثلاث واما الحركة الرابعة فهو السكون قوله اى
علامة كون الشئ فاعلا فالباء فى الفاعلية للمصدرية ومعنى الباء المصدرية
انها التى اذا دخلت على كلمة اوكلها بالمصدر وانما احتيج الى تنبيه هذا المقام لصحيح
الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعنى الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة
وصفه اعنى كونه فاعلا والذات لا تحتاج فى معلوميتها الى الاعراب
فتدبر قوله كالمبتداء والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما
فى حكم الفاعل من حيث ان الفعل صدر منهما وكون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر
جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشارح المحقق ان جعل الباء للنسبة وهو عند
التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل
الهندى قوله وانما اختص الرفع هذا الاختصاص اضافى بالنسبة الى المفاعيل والمضاف
اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع فى غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص
فى الفاعل لكونه اصلا فى الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد
الحصر الحقيقى لانه ما ذكروا من الملحقات داخلة فى الفاعل على ما عرفت من قوله
حقيقة او حكما فهو شئ واحد له فروعان بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع
من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق فى وجه التنبيه
قوله فاعطى اه اقول ضمن الاعطاء معنى الحمل فعداه الى المفعول الثانى
باللام قوله ولما لم يبق اه ونقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة فى الثقل
ولا مرتبة الفتحة فى الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل فى القلة ولا

مرتبة المفعول فى الكثرة فناسب فاعطيت اياه قوله العامل الالف واللام والمعهد
الخارجى هو اشارة الى العامل المذكور سابقا ضمنا فى تعريف المعرب قوله
او معنويا كعامل المبتدا قوله اى يحصل انما فسره به لان المتبادر من النمو
هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل
موجود فيه قوله اى معناه اشارة الى ان اللام فى المعنى للعهد الخارجى اى
المعنى المذكور سابقا فى ضمن المعانى او للعهد الذهنى حتى لا يتوهم ان المراد معنى
معينا كما يفهم من التعريف قوله وان تأمل اعلم انه قد وقع الاختلاف
فى عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذا بنينا احدهما
الى الاخر صارا فضلة فيهما معا سبب كونه فضلة فيكونان هما سببا على ما هو المفضلة
وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقر به الرضى محتجا عليه بان الفاعل جزء
الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمام اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة و
قال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وهذا هو
الذى اعتمد عليه فى مفتاح اللبيب فان الفعل عامل فى الفاعل الذى هو اقوى
من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهر الاول
قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه قوله فالمفرد الفاء فصيحة اى
اذا عرفت ذلك فنقول المفرد اه قوله اى الكلمة لم يكن مثنى قد يطلق المفرد
على ما يقابل المثنى وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان المراد
كل واحد من الثلاثة السابقة فسره بالمعنى الرابع والقرينة جعله
مقابله قوله اى الكلمة لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله انه ما تغير
عن بنية مفرده وذلك التغير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان
يكون بتغير الشكل دون الحروف نحو اسد واسد وبتغير الشكل وزيادة فى الجمع

نحو رجل ورجال وبتغيير في الشكل ونقصان في الجمع نحو رسول ورسل وبابزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثاني نحو ملك تقدر الضمة في المفرد كضمة قفل وفي الجمع كضمة اسد قوله ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اي لانها اقل واخف فيها يصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل و وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينهما وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المتعلم وثالثها ان الاسبق ان يكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدال عليه قوله والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدر مجرور والمضمر اجازه وان لم يجزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على ضما وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعني يعرب قوله على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا و جرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف نحو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان المصدر الحقيقي محذوف اعني لفظ اعراب لكن لما حذف اجري اعرابه على المضاف اليه وسمي باسمه او قدر يعرب رفعا وبنصبا نصبا لسلم من هذه التكليفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا

مفهوم

مفهوما اصطلاحيا وهو شامل لما كان مفردة مؤنثا كسلمى او مذكرا نحو حمزة ودريهما في معلوماتي انهم معلومات وبسلامة النظم كما ذكرناه او بغيرها كعمر وعرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث السالما باعتبار الغالب قوله لكن الحتم تقليل الكاف قوله منقوصا واويا لان الواو ينقص منها حال ازديادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم قوله اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء تخفيفا الان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقف طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمة الفاء لمناسبة الواو وقضا فوك قوله اصله قضو ونقلت ضمة الواو الى اللام ووحدت تخفيفا وضمة الذال للاتباع والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوي وهو الصواب لقولهم ذوبان قوله فاعرب بهذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور اعني قوله بالواو وقوله بالامثلة فان اخوك وابا الامثلة بكسرة موحدة قوله كما ابو الاسماء من انها معربة بالحركات المقدرة وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعباد الشاعر شاملة للمذهبين قوله بكونها الى الكاف مضافا انها اذا اضيفت غير الكاف كالهاء مثلا اعربت بالحروف ناقصا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المصنف وهو المشهور وثانيها انها معربة بالحركات المقدرة الواقعة قبل الحروف وثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة على الحروف وكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو وسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو وابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف نيابة وخامسها انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه رد قوله ع من تعزا بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا

تعزى

تعزى اى انتسب وهو الذى يقول لها لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في
الباطل وقوله فاعضوه بالفتح المشددة اى قولوا اعضض على ذكر ابيك
اى على ذكر ابيك اى قولوا له استهزاء به ولا يجيبوه الى القتال الذى اراده
اى تمسك بذكر ابيك الذى انتسبت اليه عسى ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك
ولا نكنوا اى لا نذكر والكناية الذكر وهو الهن بل اذكر والله صريح اسم الذكر
وهو الابر وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون شاسها كونها مفقوحة
كعضا وعليه رد قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو العاص لما عزم عليه
معوية ليخرج جن الى مبارزة امير المومنين ع على صلوات الله عليه فلما التقيا
ورأى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تحزيم الرجال وفلقها مات
الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلني لظنك اني شجاع امدد على حماية او
على نقل داية بل انا اخوك يا امير المومنين وجبرني على ملافاتك معاتبة اللغيز
وقيل اول من قاله ابو حنش حين قاله خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في
غار يشربون وهم قاتلون اخوته هلك في غار فهبط لعلنا نصيب منهما
وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال يا حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما
قال لا هذا القول وانما الخلاف في الاولية ونحن قد ذكرنا دلائل المذاهب
وما اخترناه والدليل عليه والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوائد
النحوية وكتابها هنا للاختصاص قوله تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى
وهو ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات واعرابهما بالحروف
فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات مرغوب اليها لانها اصل
للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابها جلبا لتلك المناسبة قوله كلا

اعراب اسما لان هذا الاعراب للتناسب بينهما فارغانه من كل وجه مطلوبة قوله
منبئة عن تعدد لتلك لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه اثنان انت و
الاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى
من لفظ كالمثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف
اليه فقول الفاضل الخ واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد
ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسما الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الخ غير تلك منبئة عن التعدد
فالاولى وجوده بدون افادة اللام غلط صريح وهو مبني قوله ولوجود
حرف صالح فاشراحوا من بلبرحرفا جنبية قوله سماعا تمييز رفع الابهام عن
نسبة الوجود الى الحرف اى انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى
غير الياء وقد اراده الاعراب في هذه حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء
بخلاف الاسما الملهوزة الاواخر كيد ودم فان اصلها يدي ودمو فانه لو سمع قد
ذلك المحذوف قط لا وقف الاضافة ولا غيره قوله يلحق به اى في الاعراب قوله
وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع
مفرده اعني كل وجواز ارجاع ضمير المفرد اليه قال تعم كلتا الجنتين اتت اكلها
هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم
حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة خفف بحذف
احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في الشيء لا في
الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا وتاؤها لا يجوز ان تكون زائدة لانه
تقبل لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا تكون الا
بعد ثلاثة وهذه في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث

وقلبتها ياء مع ان الالف للتانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والاصل
قوله فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر لانك تقول ضاربة ثم تقول ضارب ثم
قوله واثنان ولبن بمثنى ازلا مفرد له من لفظه والالف والنون فيه ليس
زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله ما سمي به اصطلاحا اه فيه رد على
الشارح المحقق حيث قال اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من
باب عطف المغاير او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وبنين وقلبن
من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان
الرد انه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كونه مفردا مذكرا فعلى هذا
يخرج مثل سنون واخواته ولبن كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة
وهو ما جمع بواو ونون قوله والوقالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة
اخرها واو بعد ضمة والوكك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغيير
فلم يعتد بها واخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة
قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه
وهذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب والو بمعنى اصحاب قوله واخواتها
اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكور في الاعراب جموع تكسير مثل بنون
جمع ابن واخرون بكسر الهمزة وحكي بونز فتحها وبفتح الباء المهملة وتشديد
الواو جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود فما في نسخ شرح الالفية
من حرة وحرين تصحيف من النساخ قوله لانه اى كان ثلثين ثلث عشرات
فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرون على ثلثين كما صح اطلاق زيدون
على زيد وزيد وزيد قوله ولا تعيين اه لان بدل المجموع اذا اطلق على
اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم منها

عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف
على افراد ثلثة وشرط ثلثة وهو كونه علما للمذكر غاقل بخلاف التثنية فانها
تتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لوقوع
كل منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى الكلام مستقلا ومفيدا بدون
ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله الذي اشير الى تقسيمه اليهما في حكم المغير
حيث قال لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري باللفظي
المعرف باللام العهدية ازاده قوله ولما كان التقديري اه والا كان المناسب
تاخره عن اللفظي لانه اصل له اذ الاصل في العلامات ان يكون ظاهرة
قوله اى تقدير الاعراب في الالف واللام قائمة مقام المضاف اليه قوله اى
في الاسم فانه موصوفة لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة
لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله ومحذوفاه فان
المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على النصا قوله قبل يخرج
العامل متعلق باشتغل قوله غير مرضي لان كسرة الجزء التي يجذبها العامل
غامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلا
لبن معرب لا مبني لتوسط اخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات
الاخر والجواب ان مثل هذه الامتزاج لا يخرج الاخر عن كونه اخرا الا ترى الى
امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج لا يخرج اخره من كونه
اخرا حتى ذهب كثير الى الاعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال من مدخول
الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدد قوله في هذين
النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لبعضا وغلامي وان كان فائدة التعميم
مختصة بغلامي ان قلت فائدته رد من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر

قوله اى فى حالة الرفع والجار اشارة الى ان قول المصنف رفعا وجر ظرف للاستقلال لا حال كما جوزه الشيخ الهندى قوله عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الشيخ الهندى لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة قوله يعنى تقدير الاعراب للاستقلال اه المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المصنف من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف لاستيفاء جميع صور الاعراب التقديرى حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديرى فى الاحوال الثلثة كما فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المتعرف باللام نحو جاءنى احوك الحارث اه ونحو جاءنى صاحبا القوم اه وامثالهما مما اعرب تقديرى قوله فلم يبق علامة الرفع لان علامته الواو والالف ما يبدل منهما فقول الفاضل الجار يرد فى كتاب المغنى وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الباء الاولى فيه عوض من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لان المعوض فيه ليس بموجود قوله وقد يكون الاعراب بالحرف اه ظاهر مما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا فيما كنا قوله اى فيما عدا ما ذكر ضابطه توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور قوله مما تعذر فيه الاعراب واستثقل يعنى ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمى الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب الذى فى بعض ما عداه من المذكورة تقديرى ايضا كما ملوناه عليك قوله ولما ذكره بتفصيله اه يعنى بيان ارتباط بحث غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف اقل اى اقل افرادا الان شرائعه ومعانيه اكثر وقد عرف ان كلما كان الشئ اكثر شروطا كان اقل افرادا قوله واكتفى

بتعريفه اى عن تعريف المصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اى اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة لتوغلها فى الابهام ولكنها تنتقل تخصيصا يجوز كونها مبتدا قوله هو قرنان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل جاءنى ومعناه اذ احمل علما عن القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل فى القسم الثانى قوله واستجماع شرائطهما اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا اثرا واحدا وهو منع الكسر والتنوين مثلا اذا انضم اليهما الشرائط والا لكان نحو فوج غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مما فى هذين البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على فاضل الهند لانه قال وهى راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة وبين الردان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر للمبتدا فتقدير لفظ مجموع بينا لكون الخبر مجموع ما فى البيتين لا لان الخبر مقدر كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه قدس سره اول البيتين موانع الصرف لتسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فالصرف تقصو قوله اى اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطا ولو ذكر البيت الاول لاستغنى عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلها الف المراد من القبلية المكانية قوله ومنع التنوين اشارة الى ان التنوين فاعل منع لتصح كونه صاحب الحال اذ كان عامل الحال الضمير المقدر والمفهوم من المقام لان الكلام فى تعداد موانع الصرف قوله لا يفهم من هذا التوجيه اه لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله

حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة فحاصل المعنى ويمتنع التنوين الصرف حال
كون التنوين زائدة ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي
يحتاج بيانا ان زيادة الالف على هذا التقدير ممنوعة لان التنوين اعني من قبلها
قوله لا بد له من متعلق اما عاما او خاصا وهو هنا من جنس قوله زائدة لدلالة
عليه قوله وتقدم الالف اه اي ان مكان الالف متقدم على مكان التنوين
فقوله جاءني زيدا راكبا من قبله نحو فاخوه فاعل راكبا والظرف اعني من قبله
متعلق بزراكبا والمعنى جاءني زيد حاصلا لكونه راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية
هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون من قبلها ايضا قوله
قوله تفريعي فتكون باء النسبة محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اشتباه
وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل
او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية
يعني كلم يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كلم
يدخل عليها بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرا
او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او
تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل في عمر فانه مركب من
علمين تقديرا الان الواضع لما قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوفا للبس
الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين
وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تكرارها في العجمي والعربي او تركيبها
مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع مع العلتين اخرتين احدهما
مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر يدبغ به الجلود وهو منصرف

لان الفعل للحاق لا للتانيث بدليل قولها تانيث كقولهم ارطاء فاذا جعل علما
لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصفات الفعة شبيهة بالف التانيث
والثانية مزاحمات الاصل في نحو احمر بعد التنكير كما سيتكلى عليك قوله من
حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الآتي
مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف
حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث
اشتماله على علتين اه لان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحقق قد غلط في فهم
قيد الحيثية حتى تعب الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول
قوله فشبه الفعل اه اعلم ان لمشابهة الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء
ومنع جميع انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها يوجب الاسم عاملا كاسم
الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك تحتاج الى معرفتها بعيد هذا قوله
الذي هو علامة المتمكن يريد ان التنوين الممنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين
التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين
المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن
وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت
والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث واذ
قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشاركة لانه لا يبعد
الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي
ان التنوين للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في النطق
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذا الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه
كالتنوين في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن

لكنه لم يجد منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت
التنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين مقابلة قوله اى لا يمنع الغرض من هذا
التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب المنع ادخله في القسم الجائز وعنا
الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المشترك الطرفين
وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب والجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان راجحا
كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب قوله وعند المنع واما عند
غير غير المنصرف فما لم يدخله الكسر التنوين فاذا دخله احدهما حقا منصرفا حقيقة
قوله وقيل المراد بالصرف اه المقابل هو الفتح والصرف في اللغة بمعنى التغيير
والمعنى ويجوز تغيير حكمه الحكم اغروض لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه
جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معنا اصطلاحا فهو خلوه عن
العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله
صبت على مصائب هذا البيت مما قالته فاطمة في مرثية النبي ص واقله ماذا
على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغواليا جمع غالية
وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي اى شيء وقع على من شم تربة احمد في
ان لا يشم مدى الزمان وامتداه انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى
لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منها او انه قد
ترجم بعض الشعراء البيت هذا البيت بقوله يجانم ويخنه جندان غم وددو
مصيبتها اكر بروزها ديزند كودد تبر چون شبها قوله ان خفاه اه
الخفاء حذف يقع في الشعر فهو ما يخرجه عن السلامة ومنه ما لا يخرجه
قوله لان حرف الروى اه وهو الحرف الاصلي من حروف قافية الذي يكون
في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم بان الحرف

الروى المذكورة قوله حيث صرفناه تعليل للتمثيل بهما قوله وهما
لجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلا لا لبيان الاصل المفصول تمثيل للمجموع قوله
كالكلب والدار وان لم يفهم قال في الحاشية فالكلب جمع اكلب وهو جمع كلب والدار
جمع اسود وهو جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى وهي امثلة
تكررت فيها الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتين وكل علة فرع تنبيه
لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالجموع الموافقة
لها اه فانها في حكمها الموافقة في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا بالجمع
التكسير واعلم ان في قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو ضعيف
المضمون ثانيها ان الجمعية فيه وصل الاحد التناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا بجمع
التكسير فكان له كمال قوة في الجمعية ثالثها وهو الذي اختاره وذهب اليه
اكثر النحاة ان قيامه مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية
قوله وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن الالف
لاجتماع الالفين لا الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه قوله وقضا التانيث
مكررا الان كونها الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل
منزلة تانيث اخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير
واللزوم فرع عدم اللزوم قوله ولو عرض اللزوم اه جواب سؤال تقديره
ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض
لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فحق
ينبغي ان يبقى ان في فاطمة مثلا ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التاء
وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فما قلت الآن لزومها عارضي
بسبب العلمية ولهذا لو كسر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم كالغار

نازل منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله مثلا لانها قد تكون لازمة بغير
العلية كما في حجارة وغيرها الا ان هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها
كان غير معتبر قوله فالعدل الفاء للتفسير والعدل في اللغة المثل وفي
ما ذكره المصنف قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقدير دفع
الاعتراض الذي ورد الشارح الرضي على المصنف وهو ان العدل عباة عن
الاخراج كالخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم
لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى
كون الاسم مخرجا فهو تفسير المتعدي بالمتعدي وحاصل ان الاسم المعدول عن
معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود
جعله صفة للاسم المتصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من
هذا التقدير بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل صفة المتكلم لانه العادل
والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيء بصفة اخر فقدره بما يرجع
الى انها صفة الاسم فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في
الاسم وخرج به خروج الفعل لانه لا يبتنى عليه اصطلاحا قوله اي عن
صورتي مفرد الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما
يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست بمرادة ههنا قوله
التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فانه
ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله ايضا في جملة الخوه
بان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه
سمي باسم الفاعل من العمارة فصار اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي
على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر كذا افاده الفاضل المحقق قوله ولا

يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم
الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضاربا المشتق من الضرب ليس اصله و
قاعدته تقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هنالك خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل و
الصفة قوله فبإضافة الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان
صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فخروج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كان خارجة عن
صيغة الا انها خارجة عن غير صيغتها كما عرفت والعدل معتبر فيه ان يكون ذات
الاسم مخرجا عن صيغة نفسه وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة
خرجت من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات
كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغته واستثنى الاخير
الى ما خرج سابقا اما مجازا او تاكيد قوله وان المتبادر يجوز في الكسر
على الاستثناء والواو له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر قوله المحذوف
الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل نحو عدة ومحذوفة الاواسط قوله ولا
بعد ان يعتبر لان هذا التغاير هو المتبادر وحيث ان الصيغة الاولى موافقة
للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها المنسوبة الى ما ينابوها تبادر من الخارج
هذا القدر المذكور قوله المغايرات القياسية اي الى موافقة القياس
كالمقام والمنام فان اصلها مقوم ومنوم غيرا دعلى القياس لان
قياس الواو المتحركة في الاصل قلبها الفا فلما قلبت الفا وصلت الى صيغة
اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب بلا

يكون مقام ومقام في الاسما المعدولة تحقيقا بحيث يمنع صرفها اذا حصل علما للعدل والعلمية ويمكن خروجها من الجموع بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا طلق ما لا يستند الى علة مخرجة وفي مقام واضرابه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة بيان للمثل اقوون وانيب لكونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي مثقلة عليهما فالقياس في الجمع اقاوين وانياب قوله على اقوون وانيب في كلا منهما فان الهما فيهما جميعا ولو كانا مخرجين عن اقاوين وانياب لنسبا اليهما قوله قال بعض الشارحين اه حاصله ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق التفتازاني فلعل النحاجي يذهب الى هذا الا ان مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكر وما قصد فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها لاضر فيه لان هذا التعريف ليس لاخراجها وكان الشارح الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر المقصود في هذا المقام تميز المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تميز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التميز فانه اذا سمي بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدل ظاهرا قوله تلك التكلفات التي اخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم ان اه المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي ان يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله مدليل يدل

عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفته كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه بعد وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم فقط بعدوله عن عامر بل كان كاذبا انتهى وظاهر عبارته المضمومة الرضي حيث جعل التحقيق والتقدير صفة الخروج الآن الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيجيء وحاصل تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واخر وعمر وامثالها غير منصرف وان لم يجدوا فيه الا علة واحدة اعني وافيه العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج عن صيغته الاصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة بل من جهة اخر كما ستعرف قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما تعذر العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فلانهما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله انهم ينبهوا اه اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم ينبهوا وجدوا الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدرا يدل عليه منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية قوله ولكن لابداء هذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون لاصل محقق يدل عليه ليل غير منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس والقاعدة ان يكون على

صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل يجد المعنى وجوه محقق واما باعتبار الاخراج
اى ان ثلاث كان على زنة الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق
بتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه بضد كذلك لانه ليس
المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء
كان الاسم عليه ثم يخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه
ثم خرج عنه فتحقق ثبوت اصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل
الرضى وغيره قوله فانتفاء العدل اه اى الفرق بين العدلين باعتبار
تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا
منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضى في العباب المنقول عنه سابقا قوله
فعلى هذا اى فعلى ما ذكر من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المتن
اذ ظاهرها موافق لما ذكرها النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا
صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذى هو الاصل اى اصل ذلك الخروج
محقق قوله خروجا كائنا اه يعنى ان تحقيقا صفة لخروج مقدر باعتبار
متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا اه يعنى اذا كان المعنى ملحوظا مرتين
بكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول وبيانه التكرار انهم
قالوا جاء القوم ثلث يعنون انهم جاؤا ثلاثة ثلاثة قوله والصواب بحذفها
يعنى ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لورود
في كلام العرب قال الشاعر تظل الطير عاكفة عليه مورده والجنة عشار
وقال الاخر ولا يشربون لها حتى يهبط فوق الرجال خضاخضا عشارا والجواب
بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه لعدم وروده ما ينافيه فضلا عن تجاوزه
في التنزيل لا ينهض حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل

الرضى والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء
النسب نحو الخماسي والسداسي والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام
العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال مذهب ابن السراج
وانما لم يعرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه
عدل عن مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل انه فيه
عدل مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فحمل مرة واحدة ثم
غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف
كما في عمر اذ لا بد من اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني
القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية اه جواب لسؤال مقدر تقريره
ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض كمعروضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا
للمعدودات حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع
الصرف كما سيتلى عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان
اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول عنه وان كان لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه ووضع المعدول عنه قوله الا باعتبار
فيما وضعا اه اى لا باعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلاث ومثلث هو المعدود
فان معنى ثلاث ذات موصوفة بمثلثة ثلاثة قوله اشد تاخرا تقدير الاحد
لانها كونه فعل تفضيل فاذا قلت جاءني زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد
تاخرا منه قوله الى معنى غير صاحب المعنى الاول فاذا قلت جاءني نوبة اخر
فمعناه انه جاءني نوبة غير النوبة الاولى قوله وقياس اسم التفضيل اه
واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما تاخر

فيه لبوك بل هو منقول الى معنى غير كما عرفت به فلا يلزم ان يكون الغيب فيه
ان يستعمل بواحد منهما حتى يكون معدلا عن احدهما الوصف والثانية انه لا
يتم معنا الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل و مفضل عليه
فلما اشبه استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل
قصاراه فيه مع النكرة بل مع ال والاضافة لم يفرقا فلما خولف بهما عن ذلك كان
ذلك علامة استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف الان
التنوين الذي هو انما حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف
ايضا فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه
قوله او اضافة اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخوانه فان اضافة
يتم الثاني الى عدة المذكور اوجب كون عدة المحذوف مضافا اليه لان الاضافة
المذكورة وتنبه على المضاف اليه المحذوف قوله وليس في اخواته اي لا يجوز فيه
شيء من هذه الثلاث لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور هناك
له على ما سيتلى عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها
قوله ويضع وفي بعض النسخ المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجيء في باب
التاكيد قوله وفعلى افعل اي فضلاء الذكر مذكره افعل على فعل ليكون العين
قوله فاصلها اما جمع اه هذا التردد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع
فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه
من اي الصفات هو من باب احمر حمراء ام من باب افضل والفضلى والحق ان
يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة احمرون وجمع فكان معنى قولنا قرات
الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء ثم جعل بمعنى جميعه
وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز من باب احمر كما قيل لمجيء على احمرون

وذهب الفارسي الى انه جمعا اسم لا صفة فالتردد اشارة الى الخلاف واما ان
يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه تكون
تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر ان التردد هو المعنى الاول
قوله فاخذ السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان العدل فيه مع التعريف
الاضافي لان الاصل في قولك قرات السور جميع جمعهن قبل وهو ضعيف لان
تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف كما تقدم وورده الفاضل الرضي بان علة
اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه حكم منع الصرف لا يبين فيه واما مع حذفه فما
لمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تارة
للمضاف بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب
التاكيد اسما يعطى كل اسم كما سياتي تحقيقه قوله وفي جمع واخوانه انما
تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما لوقوع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا
قوله وعلى ما ذكرناه اه اي على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة
الاصلية وبيانه بالامثلة لا ترد الجموع الشاذة اي لا تنقض تعريف العدل
بها والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشيخ المحقق حيث قال
بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر ويرد على هذا جميع الجموع كانيب الشاذة
واقوس اذ القياس انياب واقواس ويجاب بانها ليست بشاذة لان العدل
المشهور فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على
الجواب بوجه اخر فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله
كيف يكون ولو اعتبر قوله كيف ولو اعتبر فيه ان اقوس واثيب لو كانا
مغيرين اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة
انما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجمع اولا نهما معدولان

على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الاول اذ الجمع ليس الامغير لواحد ابتداء
ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله
تبين الفرق اه حاصل ان الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها الى غيرها
والمعدول بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغة الى ثلاث قوله اي خروجا اه فالمصدر
بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي وغيره
قوله قد وفيهما اه وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التقديري
عن التحقيقي وفيه ان تقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عام وذا فو
الان يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عام مهم العماة
قوله وذا فو بمعنى السبدلا غير قطام بكسر القاف قوله مثل حذام وقطار ونقل عنه قدس
سره انه علم للكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان
المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار وبار وفي القاموس انه اوض في اليمن قوله
وليس فيهما الا سببان هذا الكلام في قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان
المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبنيت كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب
الاعراب اعني العلمين وح فقول الفاضل المحشي فانه لو اريد انه ليس فيه شيء
الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب بنا
الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب البنا
فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مر قوله
لتحصيل سبب البناء وهو لك لان تقديري الاعرابي والبناء في جميع
الامثلة مستويان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذي
الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسر الراء وهي

لا يحصل الا بتقدير البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني وانما
واما كون العلل الثلاث موجبة للبناء فلان الاسم لبسبها ثقل ثقلا تاما كما
لفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا واما على
ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعل مشابها للتزال بمعنى انزل
قوله معربا غير مصروف كقطام وحذام وانما كان العدل تقديريا اذ لو كان
لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عن
عمر قوله انما المحال اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعراض المشهور
وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء فلموجبه في قطام
ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة
اثر في البناء لان تقدير العدل لما صار له واما عدل قطام ونحوه فللحمل
على الظاهر فليس فيه تلك القوة والاصل لم يؤثر في البناء قوله ليس في محله
قال السيد كذا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها
لفظة قطام فسألت تاديها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين
عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله وهو كون الاسم اه اعلم ان الوصف دل
على معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على
ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة
منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها غير الاسم الغير
المنصرف لا علة فلذا اختار الشارح الثاني قوله موصوفة بالاربعة اه ناقشه
استاذنا المحروسي وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بما
لا بعينه فهو لازم لها سواء لوحظ ام لم يلاحظ والموصوفية لا تكون
الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا تليق بارباب هذا الفن

قوله لا العرضية قال الفاضل الرضي لم يقم الدليل قاطع على ان الوصف العارضي غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو علمه قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لاعدم شرط الوصفية ثم اطال الكلام كما هو ديدنه وطريقته والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبول التاء ح فانه يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه المرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله اذ زالت عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افرادها كان لم يسابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يطرء في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير الوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه لكن على ما ينبغي انتهى قوله فلا يضره الفاء للتعقيب او التفريع قوله ولم يجر استعمالها اه لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد خالف سيبويه الاخفش وهو قوله لعدم سيبويه اولى لما ثبت منقلة من اعتبار الوصفية الاصلية وانزال تحقيقها منزلة بلا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بيانا اسود الغالب لان الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى دثب احمر ان دثب صفتي باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر دثب احمر لقبه فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف

قوله

قوله من الفعوة ويقال منه تفعى الرجل اذا ساء خلقه قوله رخي خبان بكسر الخاء وسكون الباء جمع خال وظاهر هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل الحمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحقق قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص بتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل واسرافيل فقالوا جبريل وجبرال وجبراييل بكسر الجيم وميكال واسطوا واسطالين ونحو ذلك او زادوها على غيرها وان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مشابهتهم بما ليس من اوضاعهم وكذلك قالوا اعجمي فالعب ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كانت تاؤه مقدرة قوله ليخرج الكلمة ثقل اه ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقلتا به الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فينتهي منه ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع غادل خفة الوسط واذا لم تحرك الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب منع صرف ماه وجود فلان فيه ثلاث علل فاذا غادل احدها بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو غادلت العلمية خفة الوسط لوجب الا يمنع لان التانيث غير مؤثر عند علم العلمية فيجوز صرفهما لانا نقول العلمية لا تزول لانها تصير ان نكرتين عند قصد ذلك الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا قوله علمين بلدتين

مزيل

من بلاد فارس قوله لان حرف الرابع اه قال الفاضل المحقق اى فيما هو
على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
فى الزايد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضعها فى كلامهم فوق الثلاثة
انتهى وقد تكلف بعض الشراح وقال المراد بخصوص الحرف الرابع فان بناء القوم
مبنى على حروف هزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصلى فى هزان التصغير
اربعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة اه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة
لضعف امر التانيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارى
فى الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف الا اذا استمد علامته حرف
قوله باعتبار معناه الجنسى تعليل لتانيثه المعنوى اى انه اذا سمع من العرب
تانيثه وهو لجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو
ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس مطلق على الكثرة والكثرة جماعة فتانيثه كتانيث
الجمع لكن اطلاقه على الكثرة على سبيل التوبة لا على سبيل الاجتماع وتسليم
تقريب قوله والتانيث الحكمى وهو الحرف الرابع لانه فى حكم تاء التانيث
قوله المعرفة اى التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذى عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد
من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف
بيانية قوله الباء مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف
شرطه ان تكون تعريفا العلمية قوله كما حمل البعض وهو جار الله العلامة
قوله لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع الاصل
حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لانهم ينونه بقولهم لانك تقول

دجل ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير فى ضمن بعض
انواعه لكن هو التعريف باللام لا خصوص تعريف العلمى للتنكير الا ان فرعية
التعريف العلمى للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة
المعرف باللام فالتعريف كالواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية
فى العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للنكرات
التى هى اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة فى
ضمن بعض الانواع لكن ذلك فى مطلق التعريف اظهر قوله واسم جنس وهو
لفظ روعى موضوع فى تلك اللغة لجنس الجنس جعله العرب لقبا لعينى
وكان فارسيا لجودة قراءته قوله نقرأتهم فى كلامهم اى فى كلام العرب كادخال
اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالها ناسب ان لا يتصرف فيه بادخال
التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة فى كونها لاتمام الكلمة قوله لو سمى
بلجام لانه كان اعجميا بالكاف وتصرف فيه العرب بابدال الكاف جيما فصار
عجميا فلو جعل علما فى لغة العرب لم يمتنع من التصرف لتصرف العرب فيه حتى
صار كانه من جنس كلامهم قوله لعله علمية لا حقيقة ولا حكما قوله
اختيارا المضارع وذهب الزمخشرى الى ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث
او حمله على ذلك لتحتم منع الصرف فى هاء وجود قوله لانه اذا ذكر الضمير
الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب المراد من الاسم المعنوى ان الاعلامية
ليست فى اللفظ والا فاسبابية منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث
اه جواب سؤال مقدر وهو ان التانيث المعنوى كيف اعتبر مع كونها مشتركين
فى كونها امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة التانيث فى هند
اشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر فى بعض الاحوال كحالة التصغير

وشبهه فلم نوع قوة قوله اسم حقود في القاموس وهو قلعة بين بردعة و
كنجة وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه
اسم بلدة قوله انما خص التقريع اه جواب للاعتراض الشارح المحقق حيث قال
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر اوكان الاولى ان
يقول فنوح وفوله منصرف وشراحبيل ممنوع وحاصل الجواب انه لما كان
في تصرف نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر قوله
والاولى تقديمه اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه قوله
واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان
كما يدل عليه النصوص قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح
ولوط وهود وقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هودا عربيا لقدمه على نوح لجعله
مقاربا لشعيب قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي
كون اللفظ والاعلى اعاد مقصورة بحرفي مفرده بتغييرها قوله وهي الصيغة
التي اولها اه سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل اولا فيدخل فيه جمعا
فوجماهير والمشهور وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العرضي
لا التعريفي نص عليه الفاضل المحقق قوله في بعض الصور كما لا يخفى
وانا عيم على ما عرف قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في عباءة المضمومة لانها
وقال صاحب الكشاف انه قام مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع
مفقود النظير في الاحاد كما قاله منقوض بافلس واكلب واجمال قوله جمع ايمن
وهو جمع يمين قوله على صواحبات في قوله عن كن صواحبات يوسف قوله
وانما اشترطت اي اشتراط ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة
عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء التأنيث

من هذا

من هذا ان شرط الجمع ان تكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء اما
باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف
هاء او اراد بالهاء التاء من قبيل المجاز المشارفة قوله والمراد بها منه
لطافة لا يخفى قوله فلا يرد نحو فواره فان هاءه اصلية لانه جمع فارهة
لكن للتانيث فهو غير منصرف والفارة المحاذقة قوله على ما تذكر اهيئة
وتشابهها في المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه به وكون المصدر في معنى
الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة الكل الافراد ومحتملا له قوله
ولا حاجة الى اخراج اه دفع لاعتراض السيد وكن الدين حيث قال ولو قال
بغير هاء وتاء التنبيه لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مذاتيث فانه صيغة
منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف والجواب قوله بخلاف فوازنة
اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فوزن
او فوزان وهو معرب قال الفاضل المحقق هو علم قوله واما فوازنة فمنصرف
وهنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان الاتيان باتى بناء التفريع
ويقول ففوازنة منصرف والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل
وحل الاشكال ان شرنبة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل
بالصيغة لانها زائدة على التنبيه وجودها كعدمها والمضي اراد ابطاله
فشرط اولا ان يكون بغير هاء واكده ثانيا بقوله واما فوازنة اي مهما يكن
من شيء فوازنة منصرف على ما افاده سيبويه ثم قوله اما زيد فمنطلق وقد
تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح علما ان له معنى
كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فوازنة فمنصرف قوله
وحضاجر علما منقوض على الحالية من حضاجر مع انه مبتدء جوزه ابن

مالك

مالك وكان الشارح اختاره ولا اعتبار عليه وجوز بعضهم ان يكون ما لا مز
المتصرف غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى
النفي فاتضح قوة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد الكثير اطلاقه على الكثير
ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا في جمعيته قوله لا للجمعية
الحالية اه نبه بهذا على ما يتوجه على عبارة المتن لانه تعليل المحذوف قوله
اثنى الصبيان في الحاشية الصبع هو الانثى والصبيان هو الذكور والجمع صبايا عن
كرخان وسراجين انتهى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب
اليه المصنف في قوله ومنافيه علمية مؤثرة اذا تنكرت وان كان فيه خلاف قوله
غير مسلم هذا منافاة لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه نفيا وان نفى في نفسه
كما صرح به صاحب الصريح والقاموس قوله تقضيبا اه اي تخلصت في هذا
التعليل اشارة الى وجه تقديم المصنف بحث حضاجر على مناديل قوله لا على
زيادة سبب اخر المقصود من هذا الكلام وكلام رضي المتوسط حيث قال ان
هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الحواذن زائدة
على التسعة المذكورة قوله فكانه سمى اه انما قال كانه لان الرسالة لم يجئ بعضه
قطعة من السراويل بل جاء بعضه قطعة من الخرقة فيكون مفرده مفردا صناعيا قوله
مفرد صناعي والدواعي مثال للجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل
ذاعوة من الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبا على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش
قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون
اقوى في منع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل
تعليل القوله والتنوين اي ينبغي ان يؤتى بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الا

الا انه نبي الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف قوله وذهب بعضهم وهو
سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم والا
لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الجنبية بل الاصل عند
جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف فحذفت الياء الساكنين ثم
وجد بعد الاعلال صيغة الاقصى فاصلة تقديرا لان المحذوف في الاعلال كالثابت
فحذف تنوين الصرف فخافوا التباس (رجوع) لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل
لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء قوله وفي لغة بعض العرب اثبتها
الفاضل الرضي وجهه ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه وينتفي حال الجر
بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عندهم
وعلى هذا الاغة ورد قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى هجوته و
لكن عبد الله مولا موالیا واستدل الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعلم
فصحها لان ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختاروا اللغة القبيحة للشر يعني ان
عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون
الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه لحذف اللام من الكلمة
الا ان يقال حذفت لضرورة الشعر اه حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما
في يا غلاما قوله لبا من من الزوال الحاصل بسبب الانحلال قوله وان لا
يكون باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى الصرف والى
حكمه على اختلاف الرأيين كما سبق قوله لان الاضافة اي التركيب الاضافي
فلا ترد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا
الاضافة قوله ولا اسناد اي مركبا من مسند اليه ومسند كقائم من شرا
وهو لقب جابر بن ثعلب والسبب فيه تهمة قائم شرا قال التبريزي لانه اغلا سعرا

خرج الى نادي قومه فقالوا ما بات شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجيئون لاعلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ خبر يومضي فلاه افاعي وانى متابطا براي فجاء علة تحت ابطه فالقاه بين يديها فخرجت الافاعي منه تسعى لوقولت هاربة فقالت لها فناء الحي ما الذي كان بك متابطا فقالت فلما قرب من الحي ثقل علية الكبش حتى لم يقله قومي بر فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا باناما بت فوق الغول لقد تابطت شرا فمضى بذلك كذا في الاغاني **قوله** من قبيل المبنيات هذا عند المصنف وجماعة ومن المعربات المحكية بها لها عند اخرين فلا يستقيم ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه **قوله** وعلمين قيد لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في عشرة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل مبني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه حيذا الرابع حرف مبني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو قلم الشاس صوت بني مع صوت نحو حيهل السابع حرف بني مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا افعل بني مع حرف نحو بضرب ونضرب وهذا يستغني عنه بجعل **قوله** كانه اكتفى انما قال كان لانه قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير مصروف فلعل منه وافقهم في منع الصرف في لا يتمنى ادخالها الاخر بهما **قوله** علم لبلدة فيه نظر اذ كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف **قوله** المعدان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا المطلق فاحتاج هنا

الى

الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع **قوله** وفي دخول تاء التانيث عليها اضعف التثنية لحمل الرجوع الى الالف التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير لم يراد اشتراك المشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه في النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاء وبهراء في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه لا يخفى انه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك المناسبة التي بينهما **قوله** وللنحاة خلاف اقام اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة والية ذهب الاكثرون وانها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر والية ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط لالف والنون اذ بها يمنع عن زيادة التا والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الشافعي الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة اللغة **قوله** هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التا غير ظاهر **قوله** يعني به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة قبيله **قوله** فان الاسماء بناء الان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها قوله لو اشترط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام **قوله** للزوم زيادتها او لمنع التا الاول اعتبارا المذهب الاول والثاني اعتبارا مذهب الشافي **قوله** او صفة فانتفاء فعلانة عطف

باو على عاملين مختلفين عطف صفة على ما كان وقوله فانتفاء على ان كان التقدير
وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما اجوزه المصنف كما يجئ في باب
العطف قوله وليس في شبههما هذا التعليل انما يتم بالنظر الى المذهب الثاني
وهو انما نفيت الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالفي التانيث
واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل
له في تحقق الفرعية لما ترتب عليها وعدها قوله عرفان بضم العين وقيل وهو
فعلى الاولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء التا
لان كل ما يجئ منه فعلانة في لغتهم الا عند بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان
جاء منه فعلانة ايضا نحو غضبا وسكرانة فيصرفون اذن فعلى فعلا وهذا
دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى
فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
وحمن لا بواسطة وجود حمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلا
يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظة اعني بالتاء ولا من غير لفظة
اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه حين كان مؤنثة فعلى لا يكون
فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف
وحمن فانه نظر الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يتم فيها فعلانة واما بالنظر
الى الوضع فحالة مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب المنع راجح والوجوب
راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلبي والحاق المشكوك بالاكثر اولى
كذا قال الفاضل المحشي قوله تناسب هذا البحث قيل لما جاء الى ملك رجل اسمه
حيا فقيل للملك انه يتصرف حينا اولا يتصرف فقال الملك ان اكرمته فلا يتصرف
والا فيتصرف ووجه قوله بان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية

والالف

والالف والنون وان لم يكن منه فكانه اهلكه فكانه مشتق من الحي اي الهلاك
فينصرف قوله ومن ثم اختلف في وحمن والذي يترجح عندي ترفه وصرف كل ما
شذ فيه هل صرف العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل
قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف شبه حال استعمال وحمن على هو
الاعلام من علماء اللغة والنحو واللغة والبيان حتى ينبوا امرهم فيه على
المنقول ولم يكشف احد هم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا
فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او مضافا اليه قوله وهو كون
الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو ان
اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل
شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل
الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا لاختصاص وهذا هو المراد
بقوله وهو كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل اي بسبب للفعل
بعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب
الى الفعل فالاحتياج عنه بالخبر بينهما الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدا
ولو ابدل الضمير لفظ بعد بسبب في نحوه لكان اظهر قوله من الضمير وهو
المرد وحادا جعل علما للفرس للحاج لحدتها وسرعتها في السير قوله
بذل الماء في القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلى
اسم قوله وعثر لو وضع في القاموس هو ناسد ومعناه الفعلى جعلها
ذا كبوة قوله وخضم لو جعل قيل هو عمر بن تميم ومعناه الفعلى الاكل او
الاكل باقصى الاسنان او ملاء الفم قوله واما نحو بقم وشلم اه جواب
وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل الى

الاسم لعدم استعمالها فعلا وحاصل الجواب انها اسماء عجمية نقلت الى العربية
والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وقوع
وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل فيها غير منصرفين
للعجمة ووزن الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو جعفر
وعمر ونحوهما بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة
ملحقة بالعدد وهو الوعل ودسم بمعنى الاستدلال عليها لقبيلة قوله الا
بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل
مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
قال بدر الدين ولا حجة فيه لانه محمول على زيادة ابن كما في رجل جلا الامور وجربها
فجملة جلا من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والله يدل على ذلك
اجماع العرب على صرف كعب اسم رجل مع انه منقول من كعب اذا ارتفع انتهى
وسيأتي ضعف هذا الكلام ان شاء الله تعالى في باب النعت قوله او يكون
غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل وجوده في الاسم اكثر منه
في الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل للتفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلا نحو احمر حمراء واعور عوراء وهما
اسمان واما افعل الفعلى فلم يجيء الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثة كاخرج
واذهب من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والظاهر ان او هنا لمنع الخلو لا لمنع
الجمع فان النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما في نحو احمر واجتماعهما
في يزيد وشكر قوله اي اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر لانه المذكور
سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة
للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وقد عبر عنها الشارح بالكون

والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر حتى يتوهم ان الزيادة في اوله فلذا سلمه
صرف الضمير عن الظاهر ليبقى النسبة محفوظة على حقيقتها وقال او اول ما كان
اه وهو الاسم فان له اولا وآخرا حقيقة قوله اي مثل زيادة حرف وحرفين
نشر على ترتيب لف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل فان الزيادة صفة تعرض
للحرف الزايد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة
الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسب
الحرف الزايد وغرض الشارح عن هذا التقدير دفع الاعتراض الذي اورده
الفاضل المتندر بقوله فان قيل اول احمر مثلا هي الزيادة فيتحد الظرف و
المظروف وحاصل الدفع انا اذا قدرنا زيادة حرف فلان الزيادة صفة
الاولى في قولك الحرف الاول من احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها
بقي كما تقول العلم في زيد واما اذا قدر حرف زايد فلان بين قولنا اول
بين الحرف الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء التي على وزن
الفعل قد يكون زايدا كاحمد وفوجئ وقد يكون اصليا كنهشل فان وزنه
فعلل والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر
بقي كما بقي البياض في المعشوق احسن من البياض في صفاته فتأمل في هذا
المقام فانه من مفاتيح الكتاب قوله لكونها زيادته الى مثل اه هذا التقدير لوجه
ما سبق قوله اي حال وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت
والحاصل ان اضافة اليه لانه يمكن هذه المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا
جاز قولنا في اول زيادة جاز قولنا فيه فزيادة فهو من قبيل اتبعه اثرا
حثيثا قوله لاختصاصها اه اي لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم
فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت قوله انا سمي رجل انا

ح غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قوله للتا لكنه تقبلها على خلاف
القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى
هذا التقييد لانه حال التسمية لا تقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن الصرف
بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف ووزن لعدم
اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الوضحي الذي تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه
قوله واحترز بذلك اي بقوله مؤثرة **قوله** بواحد من الجماعة المراد
بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين وحقيقة
التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد شخص فاذا اريد المسمى
بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من سمي به فخرج
عن العلمية **قوله** الوصف المشهور قيد لاشتهارها باعتبار الاغلب والا يجوز
ان يؤول بوصف غير مشهور بقرينة **قوله** اي اظهر يعني ظهر من غيرها
بل في ضمن بيان استيفاء منع الصرف وشرائطها ولهذا اختار تبعين على ما ذكر قوله
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مجال الكلام لانه يؤول
قوله لانها مع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع مع غيرها هي شرط
فيه فيقول الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مجال
الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره
الفاضل اللاري تكلف **قوله** كما في ثلث واحمر فان في ثلث العدل وفي
احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لما تخلفت
عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال اذا
لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فيجاز ان يكون كلمة فيها العدل
ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن

الفعل

الفعل مقتضيان ان لا يجتمعا بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت ان وزن
العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل اقله زيادة كزيادته **قوله** اي لا يوجد شيء اه هذا التقدير دفع
لما يرد على ظاهر عبارة المتن لان الاستثناء فيها مفرغ والمستثنى منه المعتد
اما شيء ما او سبب ما او سبب من مذنبي السببين والاولان خلاف الواقع
اذ يوجد مع العلمية غيرها من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد
المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قسما
الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها فيجتمع الاسباب
الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل
فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالا لان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر
الشق الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني
ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم
العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الكلام من
الاسباب الثلاثة مجموع اه هو وجود العلمية مع مذنبي السببين لانه اذا كان ذا
بين مذنبي الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد مذنبي الاحتمالين
بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة **قوله** فقط التنبيه على ان المراد
احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر لا الماخوذ لا بشرط حتى
يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في
ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا
الاول هكذا حقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل
الحواشي فانه اشبه شيء بالحواشي **قوله** من حيث هو سبب فان الاسلم

فيه

فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر فالت علمية بالذات واما التانيث فباق
الان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف بزوال منه بزوال العلمية
فلذا قال لم يبق فيه سبب حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن اجتماعه من العلل
العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان و
بزول تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط **قوله** امر
من صمت يصمت مثل نصر ينصر **قوله** امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قوله اصمت بكسر تين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا
وان لم يشتهر ومن صمت يصمت بضم العين لكن جاء امر بكسر الهمزة وان لم يشتهر
قوله هذه القاعدة قال الفاضل المحي علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين لشبهها
في شدة الخوف فيهما بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكنه حفظ لسانه
عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول انتهى ولا يخفى ان هذا
الكلام من قبيل الهزل **قوله** وخالف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس
ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي ذا تفاحة وهو لقب امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان خضاري غبه بالتفاح بحيث لو زاره
صدر عنه اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه
مركب من اسم وصوت **قوله** ولما كان قول التلمذ ردا لما نقله الفاضل
الهندي عن بعض الشراح حيث قال قيل الاولى دفع الاخفش لان سيبويه تلميذه
ونسبة المخالفة الى الاستاذ غير ملائمة لرتبته **قوله** لما ذكر في القاعدة اعني
قوله وفاقه علمية مؤثرة اذا نكر صرف **قوله** لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء
القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين او لا فوصفيته ضعيفة
بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيبويه ولا

الاخفش **قوله** افضل منا اي كالاسم الخالي عن الصفة كاربد واتكل فانك
اذا قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعيد
النكرة منصرف بالاتفاق **قوله** وان كانت معه من اه فان من فقد في الوصفية
بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل باحمر من فهو بعيد
النكرة غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الوزن فعلى هذا لا بد
يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في
المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه والبر
كذا بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يفسر بنحو احمر فما يكون الوصفية فيه قبل
العلمية ظاهرة ولم يكن معها في اللفظ فما يكون نصا في صفية بعد العلمية
كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر
فان احمر على ما سبق قد زالت وصفيته الا ان بسيبويه يعتبر ذلك الزايل
بخلاف افضل من فان وصفيته محققة سبب التفضيل فيه فان احدهما
مزال الاخر **قوله** قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية على الذات ويجوز
ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمر وكانوا كلهم
متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة
بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في سوداء **قوله**
واما الاخفش اه قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر
انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف **قوله** وهذا هو
اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر **قوله** نحو كل واحد منهما بر بجواز اعتبار
المتضادين في حكمين مختلفين نحو اتاني وعبد الحوص من ال جعفر فانا
عبد عمرو لو سميت الاخا وصافا فاعتبر العلمية في احوص من حيث منع الصرف

وجمعه على احاوص واعتبر الصفة فجمعه على حوص وذلك لان احوص لما العلمية
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص خشونة في مؤخر العين يقال رجل احوص
وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص في لما الاحوص العلمية
نادرة على الحوص اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا
للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان فعل الصفة يجمع على
فعل وافعل الاسم على افاعل كاراب قوله اى باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسرة
بلا قلب وبين الكسرة مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعموا
الكسر مع التاء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول بخفض با
الكسرة فاصلحه الشيخ بقوله اى بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق
وكذا الذي يعقبه في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا التقييد
مستغنى عنه لان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين واحدهما بسبب اللام او
الاضافة غير معقول ومنافٍ للمضابطة المنقول عليها في قوله ومنافيه علميه
مؤثرة اذا تكررت فلتة قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف
الكسر تبعا له لانهما تبعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخله
الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فحذف الكسر قوله المرفوعات جمع و
انما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملائم لارجاع الضمير والمقام
التعريف لان تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع
هنا يوهمان لخصوص المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك
الوهم باتيانه صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله لانه المرفوعة

لما ذهب اليه من تصريف صيغة اسم المفعول الى ان المرفوعات جمع مرفوعة
قياسا على المضروبات جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله لانه المرفوعة قوله
لان موصوفة اه لما كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب
استدل عليهما بقوله لان موصوفة الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لامرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر لانه
لا يعقل من غير اشتراط شيء ملفق كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع المؤنث قوله
كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم
واقام الرابعة على طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات اى الماضيات يقال
وقع الامر في ايام خلون اى مضين قوله الدال عليه المرفوعات اى الماضيات
دلالة الجمع على المفرد قوله لان التعريف اه رد لما ذكره الفاضل الرضي حيث
قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما الذي
المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقة العود اليه انتهى وحاصل الرد
ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اى اسم اشمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اى علة
كون الشيء فاعلا اشار الى ان الباء في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون
موصوفا اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا
لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله لانك ان
الاسم موصوف بها اه لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه
بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه ورد به في هذا الكلام على الشيخ المحقق
حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعلل اعتبار الرفع
المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبنى والمرفوعات من اقسام المعرب محل البحث

عن الفاعل

عن الفاعل اذا كان ضميرا وتظاهره على المظهر والشبه نظر ان الفاعل واخواته
كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات بلا تفاوت في البحث ايضا كما يكون
عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني
يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على
وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل
المرفوع قسما من المعرب بل يجعل قيد الاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم
المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي **قوله** فمنه الفاعل جوابه
شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فمنقول منه الفاعل **قوله** ومما اشتمل ضميره
قرب المرجع كما يرجع الاول موافقته لضميره هو **قوله** التي هو اصل الجمل
وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه
لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين
وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بخلافها من غير
حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات الخارجة
عنها كقولك ازيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة
قوله وكان عاملة اقوى قوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله
انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير محسوس
ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ وينسخ ابتدائيته واعلم ان
كون رافع الفاعل اذا كرناه هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان
الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب جلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل
معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك
ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والصير الى المجمع عليه اولى

من الصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور **قوله** وقبل
اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما
ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفته من صفاته وحقها التاخير وهو
كذلك في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتدأ
يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل
بالمصادر واسماء الفعل والظروف والجوامد منها مشتقات فاذا كان كذلك كان
المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي دلالة مذهب الكوفيين
على المدعى نوع خفاء **قوله** اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة تفسير
ما بالعاقلة بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي
قلت لما قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان
يفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم الذي ايضا لو لم
يفسرها بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع
ان الفاعل عندنا بهذا الفتح هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة
هو المعنى **قوله** ليخرج من الحد التوابع الفاعل فان اسناد الفاعل اليها
بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاءني زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات
والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل و
المعطوف ولا يتافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة
لان تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض
المحققين يخرج عن الحد بعض التوابع الفاعل غير محقق **قوله** وكذا المراد
اه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها **قوله**

ليتناول الى اخره ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور **قوله** واحترز به اه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب مخيلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل لا يسند الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن تعريف الفاعل الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما مر جيء به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه **قوله** تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل من اللفظ اذا اطلق ينصرف اليه **قوله** ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند عليه شبه الفعل مقدما عليه لا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والا لم يخصص فليس واجبا بل جائز **قوله** نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل **قوله** وتقديم نوعه اي تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع افراده وليس التقديم في باب المبتدأ كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لخوف وهو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى عليك **قوله** اي اسناد واقعا حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا اسند لانه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه فانما قال المصنف على جهة قيامه ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قوب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان القرب راض في اعتباي ليس موجودا

في الخارج

في الخارج والموانع على فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اي على طوره وطريقته **قوله** كاسم الفاعل اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي **قوله** كما صنع صاحب المفصل وشيعته الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي خلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة فاعل امثلا وليس خلافا معنويا **قوله** اي مما ينبغي اه الاصل في اللغة ما ينبغي عليه والشيء في العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف بمعنى على الاولى وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في الواو والمضمومة ان تقلب تاء او ما ينوب بها كما في تراث والاصل تغلب كما في وجوه والتزم حمله على هذا المعنى لان الاول يلزم منه مخالفة مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة مع الجواز هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب في صورة وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحو تما يأتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان حسنا لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصله التقديم مطلقا ولهذا بقي في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد ان الفاعل مقدم على المفعول رتبة **قوله** الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي ليتناول الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلي المسند

لكان اوضح وشمل قوله من غير ان تتقدم عليه شئ من معموﻻته اى من غير ان
يتقدم عليه شئ من معموﻻته اى من غير ان يتقدم عليه فقط شئ من معموﻻته
فان تقدم معمول الفعل على الفعل والفاعل لا يقدح فى اصالة كون الفاعل
بلى فعله مثل زيدا ضربت قوله لشدة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوب
فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول الى علته قوله فيما هو بمنزلة الكلمة واحدة
فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يكن فى ضربنى مع توالى الحركات الاربع لان المفعول
فضلة لين بجزء والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز والاولى جوازه لورود
فى كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى
مجده الدهر مطعما وقال غيره كساحلم ذا الحلم اثواب سودد ورفى نداه
ذى الندى فى ذوى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن
فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا فروا وكاد
لو ساعد المقدور ينصر الى غير ذلك كقوله يعنى حلها هند عن حلتى
وترى البدارة لحسن الزى وكقوله الا لبيت شعرى هل بلوم من قومه
زهير اعلى ما جر من كل جانب الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع
الاضمار قبل الذكر فى كتابنا الموسوم بمنتهى النحو فى مواضع احدها ان
يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسره الا التمييز نحو نعم رجلا زيد
وثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما وثالثها ان يكون
مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير
لا يعلم ما يعنى الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الاحياتنا الدنيا ثم وضع
هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها رابعها ضمير الشان والقصة
نحو قل هو الله احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر

دب فى بفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا من لفظ المفسر له
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل متقدم وبفسره مفعول متأخر
كضرب غلامه زيدا واما نحن فيجوزه مطلقا لما عرفت قوله جزى ربه البيت
دعاء عليه والكلاب العاويات كلب غير الصيد والماشيات قوله وقد فصل
الله به هذا الفصل وهذا الكلام تقال منه قوله بالوضع اعترض بعضهم
بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعانى بالوضع ولا شك ان الحركات الاعراب
الفاظا فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة
والجواب اولا بمنع كون الاعراب للفظى كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا
من اجزاء مترتبة فى التمام والاعراب يسمع فى اخر المعرب ان كان بالحركة ونفس
الاخر ان كان بالحرف قوله فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب وحده لا غير
الشاعر الهندى حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب
من القرائن وهذا الايراد مبنى على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى
وليس كذلك بل القرينة هى الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه حينئذ فان معنى الحياة حينئذ اذا انتفى
الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب لسقط ايضا قوله متصلا
بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل واسماء
الافعال فانه ايضا يجب تقديمه قوله فلمنافات الانفصال الانفصالا يعنى
لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال
الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر قال الفاضل
اللارى هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما
اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب هذا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد

حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد
يوجد مثال صالح للبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا
يعترض بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا اختص الاحد بجماعة معينة
وح يجري فيه ما يجري في المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما
اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احد
الصور الا يوسف ان بقي المقصور حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان
يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا في نظائر هذا المثال ودفع الشبهة ان المراد
بجواز كون المفعول الفاعل اخر الجواز نظرا الى الهيئة التركيبية فان قضية
القصر في مثال الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع
كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي كمثال
من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها
يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقه على عمرو فلو قبل الاعمر وقبل اذكر زيد
يلزم قصر الصفة قبل تمامها قوله فيفيد اختصاصا اه لان الاحتمال المذكور
فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب
الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا
زيدا اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد
الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب
احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احدا الا زيد في المفعول
وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب
احد الا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هنا ثالث غير ذلك المفعول

العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ذكر ضرب
الاعمر وزيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة
على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا
مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف ولا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما سخى احد بشيء الا عمرو
بدرهم ولا تقول في غير البدل ما سخى احد بشيء الا عمرو الدينار ويجوز
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنى بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وذلك
لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما
اي كانهما وقعا قبل الا ولا يلتبس مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا وواصل
هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان في
التقدير ما ضرب احدا احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدما
نحو ما ضرب الا زيدا عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا
منهما نحو ما ضرب احد شيء الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذا لم يسبقا
كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل
من اجاز مطلقا بقوله وما نرينك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه
لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نرينك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا
في بادي الراي اي بادروه قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل

مقدر اى ابتغوا فى بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه كما
يجوز فى غيره واذا اوردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيدا
مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا فالمعنى لا ينعكس والا
يلزم استثناء شيئين بإذاة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا فى مواضع خاصة ليس منها كذا افاد العلامة الرضى قوله الرافع
للفاعل فى هذا التوصيف اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل لا
الاصطلاحى اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل فى القاعدة شبه الفعل العامل
فى رفع الفاعل قوله اى هذا جائزا اشارة الى ان جواز امصدر بمعنى اسم الفاعل
ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذى هو الحدث قوله وانما قدر الفعل
دون الخبر اه الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا
مبتدأ لا فاعلا لان مطابقة الجواب للسؤال اولى مما اجاب به الشلوبين فهو جواب
ظاهرى وان شئت الجواب الحقيقى فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام حملية
اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر الى غير
ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام
عنه هل تغير ام لا بخلاف الذات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن من معنى الاستفهام
قطعا لمسافة الظروف وجب تقديم لذلك وكان حقه الاعلى ذات الفاعل صدا الجملة
اسمية لتقدم المسند اليه فى النظم فنفى الجواب دعوى المطابقة مع التحقيق دون
الصورة قوله متعلق بمضارع فان تعلقه بكى المقدر لا يلائم بموشية زيد
قوله على غير القياس اذ القياس مطلقات قوله جائنى رجل اى زيد فانك
لو قلت جائنى رجل لكان فيه ايهام بدون ذكر مفسره اعنى زيد بخلاف قوله
وان استجارك احد فاجره قوله بل لا بد له من الفعل نسب الى الاخفش نحو ان

وقوع الاستفهام بعدها فشرط كون الخبر فعلا فلما قال اذن على مذهب ليس من قبيل
ما نحن فيه قوله اى الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا
عند الكسائى كما يجئ فى التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدى مؤداه الخ لان
نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا شئ
يؤدى مؤداه الجملة والحذف الواجب لا بد له من شيئين القرينة وما يؤدى مؤداه
فان المفسر فى الآية هو الثانى وهو الاول فتامل قوله ليكون الجواب
مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف جملة الاسمية الكبرى والفعلية
الصغرى قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملين على طريقة تغليب
الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغى ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ فى
نحو اعجبنى ضربى زيدا لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر
قوله فى اكثر من فعلين مثل ما ورد فى الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وآل
محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم فان عملت الفعل الاخير
كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل فى الافعال السابقة وكذا العكس قوله
اذ المقدم عليها او المتوسط هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع
فى صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع ايضا فى صورة المفعولية وفى صورة التوسط
بينهما اذا كان النزاع ايضا فى المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثانى المفعول
والرضى جوز الصورة الاولى من هاتين الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه
فى بعض تعاليقنا على الترجيح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم
على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان فى
صورة وقوعه بعدهما ممنوعا للفعل الثانى فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين
وهذا الكلام بعينه جار فى صورة التوسط فلا تغفل قوله نحو ما ضربت الا

الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا منصوبا
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف المفعول مع الامن
الاول مع اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع
في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت فقول المص ظاهر اغير وارد مورد
قوله لا يمكن قطعه اي دفع النزاع باعمال الاول او الثاني قوله لانه من
هذا التعليل انما يجري في الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور واما
اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو واقائم او
قاعد انت فغير جار فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
في مثل هذا قوله فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزاءه ويجوز ان
يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان
قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار وان كان بالفاء على
ما في بعض النسخ قوله في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم
يسم فاعله داخل في التنازع الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم
فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل الاتم من ان يكون حقيقيا او حكميا
قوله في المفعولية ينبغي ان يتمم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع
في الحال نحو جاء زيد وضربت عمرا واكبا قوله ولئن هذا فما ثالث
لان قاعدة المقسم في كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا المتنازع فيه ليس فيما
واحدا من التنازع بل باجتماع قسمين فهو خارج عن القسم قوله يعني فلا يرد

اه اشار بهذا التقدير الى ان الخلاف مختلف فيه والى ان الحال والعامل هو معنى
الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر
منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه واحدا
اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح الشارح بعضها
منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء الفعل الاول
المفعول والثاني الفاعل قوله النحاة البصريون ليس المراد من البصريين
ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم اخرون لسمي
كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عد البصريين قوله مع
تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار وهو الاختيار بطريق
الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبدأ به اه ينبغي ذكر هذا عقيب
قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت نص على ترتيب اللف فليتدبر
فيه ابتداء بمذهب البصريين ونحن اخرنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح
اللباب اعتراض واستدل له عليه باثني عشر دليلا قوله ولزوم التكرار
اه يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاضمار
والحذف والذكر فاختاروا الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف
لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا ذكر الفاعل
لانه يوجب تكرارا في اللفظ قوله دون الحذف صرح به ليربط عليه قوله خلافا
للكسائي قوله وتظهر اثار الخلاف اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار
في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمتني زيد

والشم الكفى بمثال التثنية لحصول المقصود قوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت
لبيان قول الفراء قوله تشربان الرافعين وتشربان الناصبين ايضا وقد
نقله عنه بعض شراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم
الا انه غير مشهور عنه كاشهما تشربان الرافعين فلذا استدنا العلامة على شيخنا
المحقق في حواشي المعالم قوله واضمائه بعد الظن يعني روى عنه ايضا عند
اقتضائهما الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظن كما
في صورة تاخر الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل
روى عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فشبه الصورة
الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشم عليها صورتي
اعمال الثاني واضمار الفاعل للاولى بعد الاسم الظن بالمثالين المذكورين قوله
في رواية المتن اي الرواية التي حمل الشم عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد
في بعض الحواشي من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه
قوله ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمني زيد لا نقول ضربته واكرمني
زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني ومطر وحسبني بدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب
اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز حذف احد مفعولي
حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما
مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد ويجوز بعضهم
حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظن منسوب
برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر

قال الله

قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي يحسبن بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشم لا تحسبنا على غرابك انا ظالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تحسبنا اذ لا محذوف ثانيهما قوله ولا يخفى انهم
اه جواب سؤال تقديره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعد
وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني
لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون
مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظ قوله خالف المفعول الاول
وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث واجب قوله وذلك لان لو يجعل مذهوله
اه وذلك لان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره فلزم كون المثبت في سياقها وشا
جوابها منفيا والمنفي فيها مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات
نفي فيكون التمني لا دنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجد ولم اطلب
الى القليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما اي التمني لادنى
معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شئ ونفيه في كلام
واحد وعن الفارسي ان واو ولم اطلب للحال وصح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل
اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دنيئة كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من
باب التنازع فاقتضى ولويه اعمال الفعل الاول لانه عدل من اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم اطلب ولو ان اعمال
الاول اولى ما اغتفر حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة
لامتناع فيه قوله اي مفعول فعل وشبه فعل في هذا التقسيم رد على الشم
الرضي حيث قال اي مفعول الذي لم يتم فاعله وكانه حمل الفعل على الفعل

اوانه

او انه ذكر الاقوى قوله بعض النحاة هو العلامة الزمخشري قوله كل
مفعول اشار لفظ كل في التعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام
التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين لم يتجاوزوا
عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف الفاعل الى
المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فهو فاعل الفعل
قوله لان الفاعل لملابسة كون الفاعل فاعلا للفعل وذلك الفعل متعلق
بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول
قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فترك ما كان
عامله شبه الفعل بالمقابلة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه
الفعل الى اسم المفعول قوله اي الماضي المجهول قال الفاضل الهندي وهذا
من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار
عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشهرة بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي
المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور وبطريق التمثيل في معنا افعل
ونحوه قوله فيتناول مثل افتعل لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل و
يفعل بما ترى فيتناول ما كان خارجا قبل التاويل قوله من باب علمت
المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثاني
مسند ويدل عليه تعليله فلا ينحصر في افعال القلوب بل يتناول مثل
قولنا اعجبني زيد افاضلا واعتقد عمرو شاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف
نحو اعجبني جواب سؤال تقديره ان كون الشيء مسندا ومسندا اليه جايز
واقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسندا اليه
لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى

فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا ناشئين
وههنا اسند المصدر الى ما بعده غير ناشئ كان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله
قول الفاضل الرضي وقليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني مقام
الفاعل وهو القليل الذي ذكره الشيخ بهذا المثال مردود واما المتاخرون
فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين
معرفة نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل قال الفاضل
الرضي والذي اراه انه يجوز قيامه سائغا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس
مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني
على الاول فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في
مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه
ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فقول علم زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين
انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل ومنهم كون الشيء مسندا او
مسندا اليه ممنوع ومقتض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام زيد
في قولك فرس غلام زيد قوله فان النصب والاشعار اي فان النصب بسبب جعله
مسندا اليه مرفوعا وفان الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد
ان ذكر النصب مستدرك قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية
وكونه مفعولا له هو اللام وهو بغير قوله تعين اي المفعول به له واجابا
الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك
الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني

الكلام قوله الاخر اتى لى من العدد تذييل به وقيد الشعر مستطرا قوله الاول
من باب اعطيت كذا المفعول الاول من باب علمت والثانى من الثانى لان الاول
عالم والثانى معلوم قوله على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا
اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم فى القسم الاول منه قوله
فى العامل المعنوى وهو الابتداء فانه اقتضى فيها فعل فيهما وفرد الابتداء
بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدا الثانى
اعنى الصفة تجريدا الاسم عن العوامل لاسناده والى شئ والاعتراض بان التجريد
امر عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل فى كلام العرب علامات لا مؤثرات وقد تجرد
الابتداء الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا الاسناد
اليه والاسناد فسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى وهذا المذهب هو كون
الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشرى والجزولى وهو هذا الذى رجحنا فى كتابنا
الموسوم بمفتاح اللبيب فذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل فى المبتدا و
المبتدا عامل فى الخبر وقال الكسائى والفراء هما يترافعان واختاره الفاضل الاشمونى
وقال بعضهم المبتدا اذا كان اسما يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض
الكوفيين اذ المبتدا كان اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه الاشراطهم
الضمير فى الخبر الجامد اياه وذهب العلامة الشلوبينى الى ان الابتداء عامل فى المبتدا
وهما عاملان فى الخبر وجميع هذه المذاهب بطلناها فى كتابنا المزبور بدلائل
ذكرها يوجب التطويل قوله اى الكلام لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا
الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيه العامل اللفظى
ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللائق فى المعربات وجود العامل
اللفظى عبر عن عدمه وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان المراد

عدم وجود العامل اللفظى فيه بطريق السلب الكلى لا رفع الايجاب الكلى كما
يتوهم من ظاهر الجمع اى العوامل والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل
لا لفظا ولا تقديرا قوله ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر
لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتداء مثل بحسبك زيد فان ما غير
عامل ليس الا فى اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف قولك
ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوت التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله
وكانه الى بعده قوله كم رجل فانك اذا قلت كم رجلا عندكم فكان معناه المنون
الى مقدرين عندكم لا قوله كما ولا وكذلك ان النافية فى قولك ان ضاربا
الا زيدا قوله رب ما ومن نحو ما ضاربا فى بلد ومن ضاربا فى بلد على ان يكون
ما ومن الاستفهاميتين مفعولين لضاربا لو قال الواقعة بعد النفى لكان
افيد لانه مندرج فيه ما وضع بعد كلمة غير فى قول الشاعر غير ما موف على زمن ينقضى
بالهم والحزن على وجه واتما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها غير الا مبتدا
والخبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يعنى عن الخبر وذلك لانه فى معنى النفى و
الوصف بعده مخفوض لفظا وهو فى قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما
ما موف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان
والنائب عن الفاعل الضرب وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضى
بالهم والحزن غير ما موف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن ودون
صفته اعنى ينقضى بالهم فحال الضمير المجرور وصلى على غير المذكور فاتى بالاسم
الظاهر مكانه وثالثها انه خبر لمحذوف وما موف مصدر جاء على
مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن
هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندى فى التعبير عن الوجه

الاول ان يقال ان ما سوف من القسم الثانى للمبتدا وانتقل اعرابه الى غيره
بسبب كونه مضافا اليه له قوله فخبر يخبر اخره اذ الداعى المشوب قال يالا
قوله لم يجز تثنيته لما سيأتى انه تقدم من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر
لا يثنى ولا يجمع قوله واقائم الزيدان واعلم انى رايت فى الصفحة الواقعة
بعد حرف النفى الالف والاستفهام مذهبا عجيبا نقلته فى كتاب الفوائد
هو ان الصفة فى قائم الزيدان ونحوه خبر مقدم مبتدا واقيم المظهر مقام مضمر
والتقدير اقائمان الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثانى تكريره و
قائمان خبره فحذف المبتدا اعنى الزيدان الاول لدلالة الثانى عليه ثم
حذف المضمر الذى فى قائمان وعلامته اى الالف واقيم المظهر اى الزيدان
الثانى مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب لان غايته حذف
حذف المبتدا مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شايعان وعلى المذهب
المشهور يلزم القول بان النكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة
مبتدا مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه
كلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الرضى يختار هذا المذهب المشهور ويقول
هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما الجاهم اليه الاضطرار
قوله المغايرة للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة السابقة واقعة
لظاهر بخلاف ههنا فانها واقعة لظاهر ومضمر وايضا ثمة واقعة بعد
النفى والاستفهام قوله المسند غير الى المبتدا فخرج الصفة لانها هى
المبتدا لكنها مسندة الى فاعلها الساد مسد خبرها قوله او يجعل الباء
بمعنى الى قال فى الحاشية فكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور فى تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه قوله

ليسند الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدا او ليسند اليه شئ كما فى القسم
الاول منه قوله اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق هذا فى
صفتى الوجوب او بالاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا
شاملا للقسمين فان القسم الثانى من المبتدا يجب تقديمه على ما هو مسند الخبر
اعنى الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية
الغير البالغة الى حد الوجوب قوله لان المبتدا ذات اه فان قيل هذا الدليل
جار فى الفاعل فينبغى ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم
فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول قوله
فكانه قال اى الامر هذا لرجل والمراة مبتدا ان قد يختصا بانهما فردان للاحد
المعلوم كونه فى الدار المبهم حصوله فى اى الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل
للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان الخبر ليجعل معلوما له انه فى الدار وهو مستفهم
عن تعيينه فلم انه ينبغى له التعيين فى الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضى
من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم
مما ذكره الشارح امتناع ادخل فى الدار لعدم لفظة ام التى تدل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام
وذلك لان النكرة فى سياقه فى تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس فى الدار ام ذلك
الجنس وليس المراد واحد بعينه او لا بعينه قوله وتعينت وتخصصت
الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضى وحاصله ان لا تخصيص ههنا
لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين
لو اريد بالتخصيص ههنا التفرد الذى هو ضد العموم والشمول وليس بذلك

بل المراد تقليل الابهام والشيوع الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما
نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه
لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين يشتبه على
السامع ان ذلك الاحد من هو وفي التخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله** تمرة خير من جرادة نقلته اهل السنة عن عمر بن
عباس ونقلته الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه عن علي في تعيين فدية
الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فدية اي تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بالتمر
دون تمرة **قوله** اذ يستعمل في موضع اه لانه كان في الاصل فاعل الامر
قدر لافادة التخصيص والحصر **قوله** فهو في قوة رجل موصوف بالخيرية وهذا هو
الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني فانك في
الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل موصوف
بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل محمول غير مخصوص وان
خصص بعد ذكر الحكم **قوله** وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في
حادثة اي ادركه العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث
بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي يهيج من طارق الشر وقيل
ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في
مثله الا السوء فكان مولوده هريرا يتشاءم ويخشى منه السوء **قوله** هذا
هو المشهور اي كون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة **قوله** قال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله **قوله** لانها راجعة
الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد
الفعل الى الظرف **قوله** والكلام في نعم الرجل ما نها اما للاستغراق الجنسي كما

ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على الخصوص اغير فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي
اما التعريف المعهودي كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير
قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول فيه نحو حقه
نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية
خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع انتهى **قوله** ووضع المظهر اه وهذا
انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه
قوله واذا كان ضميرا تماما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف
ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا يبقى الا الذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكواه الكوا اثنا عشر وشقاره
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء **قوله** اي الكر منه
الجار والمجرور وحال من ضمير يستبين والظرف في قوله المن فنوان منه صفة فنوان
ولذا صح الابتداء **قوله** او جار او مجرور اعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان
والمكان وقد يطلق بحيث يشتمل عليه الجار والمجرور كما فعل المصنف هنا **قوله**
اي ما قال الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله
ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف فظاهر العبارة ان الخبر مقدر هنا
حاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض فمعناه ان الظرف مؤول ومفروض
كونه ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير يوهم ان
يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة
هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الجملة في
نفس هذا الظرف تاويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر
فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الذي مسته وقال بعضهم هو

الظرف قال بعضهم هو الفعل مع الظرف خبر الامر واسطها والدليل عليه ان
الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير
المتعلق فظني انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو
معمول فلا بد له من عامل لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهم الاكثر فان العرب
الفح تقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير
وكذا اختلفوا في ان الضمير مستتر من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع
الفعل قاله ابو علي ومن تابعه مستتر واليه يشير كلام المصنف قوله بتقدير
الفعل وهو من الافعال العامة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف
عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهار
ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل
في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر قوله لكونه معرفة وكون
من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ويسيبويه يجوزه في المبتدا اذا كان
متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ
الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك اه
والمصنف مال الى هذا قوله منا وبين في التعريف وغيرهنا وبين اثنا
بهذا التفهيم الى فائدة ذكر معرفتين وعدل الاكتفاء بقوله متباينين فان
المعرفتين لا يلزم ان يكونا متباينتين فلو اكتفى بمتباينين لتوهم المساواة في
التعريف قوله وزيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متباينين
ام لا فان في تعريف الاعلام من المعرفة بالام وتناولهما خلافا تتمة نعم وان الحق
اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد فان الاسم يتعين للابتداء به لكونه ذاتا جامدة

والصفة

والصفة تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بكلي لان الخبر يصح
يقع اشتقاقه وجموده في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا
والصفة مبتدا وبمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا قرينة حينئذ اما اذا وجدت
القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود
تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فيشبه بالاستاذ كما هو المتعارف ومثل قولهم
الشر بتو ناتو ابنا ابنا وبنا تنا بنو هن ابناء الرجال الاباعد قوله في اصل
التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصيص بالخبر واسطة فانه اسم تفضيل
وهو مشابه للمضاف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام
لا تدخل عليه كالمضاف قوله افضل منك افضل منى فان الاول مبتدا والثاني
خبره وهما متباينان في وتبين التخصيص لان كلاهما افعل التفضيل مع من وهذا
تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عام رجع في صدقة ونهى عن منكر
صدقة فان منكر تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه النكرة في
معنى المضافة فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما نحن فيه فضلا قوله
فضلا له اي فضلا مسندا الى المبتدا فان الاسناد الى الضمير الشيء اسناد اليه في
الحقيقة فيكون فضله فالمراد من كون الخبر فضلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير
الراجع الى المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فضلا له بل جملة كذا
قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث و
الاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد قائم زيد فان الخبر فضل للمبتدا
ولم يجب فيه التقديم قوله كالتاء في ضربت هند فانها حرف ولكن تدل
على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اه اشار الى دفع ما قيل ان الخبر في
ايز زيد جملة لانه ظرف ومفاد وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال

انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة وابن مفرد صورة
اذا الضمير المستكن امر اعتبارى **قوله** كالاستفهام قال بعضهم لا يتقدم الخبر
من موجبات التقديم الاستفهام ورد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفى
قوله من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحقيقة لان تقديم الخبر لا دخل له فى ذلك
ذات المبتدأ اعنى كونه اسما مجردا من العوامل اللفظية فانك لو قدمت
الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود
فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر **قوله** الثانى اعنى وانما اتبع تقديمه لانه
جزؤه ولو قدم عليه للزم تقديم الشئ على نفسه **قوله** على الله عبده متوكل
فان عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر فى المبتدأ ضمير راجع
اليه مع كون المبتدأ مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا له تبعية يمتنع
معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزءا للخبر **قوله** لان الخبر هو قوله على الثرى
هذا هو الذى اختاره كما سلف قال الشارح الرضى ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر
لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق
فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا
فرق بين المثالين فتأمل **قوله** الواقعة مع اسمها وخبرها اى لما لم يكن خبر
المبتدأ خبرا فى اصطلاحها اشار الى المسامحة فى عبارة المتن والمراد انه خبر عما هو
عن ان **قوله** من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا للتقليل قد فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير **قوله** فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات نفسها **قوله** ونظر
بعض النحاة هو الفاضل الرضى **قوله** فلا اقتضاء عليه لذلك اى لو جعلنا
التعدد فى عبارة المتن اعم من ان يكون بعاطف او لا فاقتضاء المتن على الاول

بمثال التعدد من غير عطف لذلك اى لان التعدد بالعطف لا خفاء به **قوله** وهو
سببية الاول اه اى معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا
لتحقق الثانى او للحكم بتحقق الثانى فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والثانى نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهو صادر من الله مع ان
النعمة التى حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى بل الامر
بالعكس فان صدورها من الله سبب لوجودها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم بها
والاخبار عنه حصل بكم من نعمة اى وما فحكم فمخبرها صادرة اى وما ان النعمة التى
حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاضل الرضى فسر معنى
الشرط بلزوم الثانى للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسيرا لمتن فى
كلم المجازات فلذا عدل عنه الشارح **قوله** نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
تعليل لصحة الدخول وعدها اى انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ
معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدأ وخبرا وهذا المعنى
خالف الشرط فى جواز ترك الفاء فى خبره **قوله** واما اذا قصداه اى اذا قصد الدلالة
على سببية الاول للثانى فى العبارات اللفظية كان يقال الذى يأتينى فله درهم الله
يأتينى ان اتانى فله درهم فيجب دخول الفاء لكان حرف الشرط فى اللفظ **قوله**
واما اذا لم يقصداه اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا فى اللفظ حتى يكون
واجبا ولا فى المعنى حتى يجوز الامران وان كان موافقا فى اللفظ للمبتدأ للمبتدأ
المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء **قوله** فى
حكم الاسم الموصول اه لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المحلى والمضاف اليه
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرط لا يكون الا خبرية

فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء **قوله** بانا كان وبانا علته وان لم يخرجا
الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون بنا فبان الشرط حيث
انهما بكان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق بنافيه
قوله ووجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق والاختلاف
بالنظر الى الحروف المشبهة لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت
ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا **قوله** في
المنع عن دخول الفاء محمجا بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تصميم المبتدا
لرضعيفا **قوله** لانها لا تخرج الكلام اه اقول هذا الكلام غير جيد فان
علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علة كان بمتعان من دخوله مع انهما لا
يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا **قوله** فلن يقبل
منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او
هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات **قوله** وقد
يجعل قد قال بعضهم لا يجعل قد اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله
اهل الحمد وفظائره محمول على عدة الخبر وهو كلام اه فان حذف الفاعل واضرابه
مسلم الثبوت **قوله** ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد
مثلا كان مجردا صفته لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك
لان في تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه وكان الكلام
الذي قصد به المدح صار جملتان بعدما كان جملة واحدة وكلما ازداد
المقام كلاما ازداد ما ما ولو ذكر هذا المبتدا توهم ان الكلام جملتان فتحال
والاصل فمن عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما **قوله** تقديره هو زيد
وانما حذف للعلم به وسد غيره مسده وسيجيء الكلام فيه **قوله** لانه مقصور

المتهل اه اى مقصور المتهل تعيين ذلك الشيء المرئي بالاشارة وان يحكم
عليه بانه هلال لينظر الناظرون وليس المقصود ان هلال المعروف هو هذا و
تحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف
عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبرا مثلا اذا عرفت
مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول
له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا تحقق هذه القاعدة فقول
ام في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء اشار اليه بلفظ هذا غير معروف
بانه هلال فتقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غير **قوله**
لتوجيهه اه علة للتعيين والحكم اى تعليم ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية
لتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال
لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا
يلتفت اليه الناظرون لانه معروف عندهم **قوله** على عادة المتهلين فان
عادتهم ذكر القسم في امثال هذا لصدقهم الناظرون **قوله** ولئلا يتوهم
اه لئلا يتوهم ان تاخر الهلال لما كان لاجل الوقف فحق لا يتعين ان يكون مرفوعا
بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر **قوله** على المذهب الاصح انما قيد
به لان فيه مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ثانيها ان يكون
ظرف زمان خبرها بعده بتقدير المضاف اى في وقت خروج حصول السبع وانما
قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضاف الى
ما بعده وعامله محذوف اى ففاجاءت وقت خروج السبع وفي كل منها تكلف
فلذا قال على مذهب الاصح **قوله** فاذا السبع واقف قد ذكر الناظرين
الخبر عاما وهو موجود وحاصل مستدلين بان اذا المفاجاة ظرف وهو مبتدا

على الفعل العام كالوجود والحصول ومنع تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا
يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص وظني
ان ما قدره في محله والقرينة على تقديره لفظ خرجت فان مفاجات السبع بعد
الخروج تناسبه الخبر الخاص قوله غير سادّ مسدّ الخ اذ لو سدّ مسدّه لكان
الحال واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع شيء يسد مسده كما
سبق قوله ربّ الا لازراء النهاون بالشيء والاحتقار له اي لو لم يكن
الشعر بحقيرة تنبه العلماء لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اي لاولا
وجد زيد وذلك لمشابهة لولا بحرف الشرط ولاختصاصها لولا التحضيضية بالفعل
فجعل لولا الامتناعية عليها قوله لولا هي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم
فيعمل فيه كسائر الحروف قوله او كلتيهما لم يذكره الشارح ومثال مثالهم
تضاربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا به قيد به لئلا
يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل
او من المفعول والمصدر مضاف الى صاحب الحال وقوله او قائمين مثال لكون
الحال منهما قوله وفيه تكلفات كثيرة احدها حذف ذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى كان التامة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذي حملهم على تقدير
اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبه
لانه لا يجوز ان يكون ضربي المقدر ماسبحي ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر
العامل ح لان العامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي هو الياء وزيدا
والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي قوله بلا ابنى قائما
اي ان ضربي لزيد بلا ابن زيدا بوقوعه عليه قوله بلا ابنى قائما ومعنى

ملابسة كونه صادرا منى واما خبران في قوله ان تقديره قوله منه بحسن من ذلك
التكلف الا انها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي فمال عنه قوله
من غير سدّ مسدّه فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه داخل
فيما وجب حذفه عندهم قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستثناء
يتحقق هذا المقام ان المضاف اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستثناء فيكون
ضربي زيدا قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه ان لم يضربه
في غير حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير تلك المرة في غير حال القيام
لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير الكونية
فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على
زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون
مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان قوله
ان ضربي زيدا ضربه قائما اي ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف
لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل
ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا تدل على هذا المصدر فيلزم
حذف الخبر بلا قرينة قوله وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب
اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال قوله وعطف عليه
شيء بالواو والضمير ما راجع الى المبتدأ وهو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر
العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا قوله اي كل رجل مقترن
مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر شيئا بعد المعطوف اي مقترنان لزعمهم
ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج الى الخبر فورد عليهم ان
الخبر المحذوف خبر لمبتدأين فلا بد للمبتدأ الثاني وهو قوله وصيعته

مسئلة اذا المبتدأ لا يكون سد مسد الخبر فلا يكون مفردا واجبا بل غالبا كما اعترف به
البعض وبالتأمل الفاضل الرضي قد والخبر مفرد وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ
محل يحتاج الخبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لا يحتاج منه الخبر زعما منهم ان
الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى
تقدير فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي
وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من
تقدير الخبر مجازا مع ضيعته فان مع ظرف حقيقته قائم مقام متعلقه وهو كائن
فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي النخل الارض والنخل والشاء
وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف وتمثيله اغلبي لا واجبي لما
اثبتناه في نهج البلاغة الذي هو كلام وقيل الفصاحة حيث قال دائم والسائمة
وقرن قوله وقائم المعطوف اي على الخبر المحذوف اي على المبتدأ واجاب عن
الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدأ لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ويكون
مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون
قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان غير معين له لم يجز حذف خبره تلك
امانة الله لافعلن كذا قوله اي لعمرك وبقاؤك اشار بالعطف الى اتحاد المعنى
قوله اي ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز فان الغير ليس بقسم بل مقسم به فان
القسم بمعنى مصدر فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اعلم
ان استعمالها في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تات باللام نصبه وضعف الاختصار
قلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته
بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم

قوله

قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف والخبر
وخلان بقرينة ما سبق بقوله هو المسند ابتداء كلام وقول الفاضل المحشي على تسمية
كون ذو خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء تمام
كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل فلا يؤثر مع وجود ما
هو اقوى قوله بعد دخول احد ذا لفظ احد ليصح التعريف على كل فرد فرد من افراد المعرف
قوله لفظا او معنا اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا يخرج معانيها الى معانيها
فان مثلا يفيد التاكيد وهو حاصل في المبتدأ والخبر على كل تقدير لا ينتقض
التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى شيء اخر وهو ابوه بعد دخول ان فيمتنع
ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلا من معنى الدخول وهو
التاثير لفظا او معنا مفقود في يقوم وهذا وحاصل في المجموع فان الرفع المحلي
للجملة وكذا التاكيد فيكون للخبر لا للفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب
اه تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزمه عطف على قوله يجاب وحاصله
انه يلزم على هذا المجيب ان يكون قول المضيف بعد دخول هذه الحروف مستدرك
فانه اذا حمل الاستناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد
دخولها يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويل اه والاصل عدم التاويل
قوله ولا يلزم من ذلك اه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قال وقد
يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره المضيف ايضا ومن ذلك ان خبرها لا يكون
مفردا مضمنا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض
على المضيف بانه ينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد
حكمة حكم الخبر المبتدأ اذا صح كونه خبر الها وههنا لا يصح اما الان التحقيق
الاستفهام واما لانه يفوت صدارته قوله من ان البنا اسحر وان من الشعر

في تقديمه و الام

لحكمة

لحكمة هذان الكلمتان من مفردات كلام الرسول ﷺ ومعنى الفقرة الاولى ان بعض
البيانات الصادرة من بعض الناس قد تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة حقة بينة
معناها بعض الزاهدين ابلغ في التاثير من الكتب المسماة التي يبذلها بعض الفاسقين
ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اى كلام حق على نهج قانون الشرع
كالديوان المنسوب الى مولينا امير المؤمنين ع **قوله** وذلك لتوسعهم في
الظروف اه وذلك لان كل محدود لا بد ان تكون في زمان او مكان فضاء الظرف
مع الشيء كالقريب المحوم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور اجرى
مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور وفي التقدير **قوله** اى لنفي صفته وان
كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتنبيه مطوية
فتامل **قوله** ونفي اينية لانها تبرى الجنس من الصفة **قوله** لما عرفت
من الورود ولانها تراث لفظا او معنى **قوله** فلا يرد وجه الورود وان توقف
على ظن التعريف ان يكون بضرب من الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبر
لها والجواب ظن بعد ما عرفت **قوله** لاحتمال وحدة الخبر والمثال ينبغي ان يكون
ظنا انما يمثل له **قوله** على ما هو الظن وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته
حملا على المحل لمشابهتها لان في اضافة المبالغة فان لا لمبالغة الاثبات النفي
وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في علمها فكان صفة اسم ان يجوز رفعها
على المحل فكذا ما يشبهها الا انها خلاف الظن بل منعه قوم **قوله** لا بقيد با
الظرافة لان الظرافة عبارة عن كلام خفي قال في القاموس ونحو
وهذا لا يفيد بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال القائمة في معنى الظرف **قوله**
للدلالة النفي عليه لان نفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على
امر شامل قوله اى لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قد والخبر

موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعم من الالهة لا نفي امكان وجود
وان قدرت ممكنا لم يلزم منه اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه
انما يتم بنفي امكان وجود ما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعم
وعلى الاول لم يلزم نفي امكان غير وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعم
فالجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان الموضوع بعد لا خبر ولا
لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله الا تم قدم الخبر فقال لا الله الا الله على عكس
الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح
باثبات الالوهية له فتامل في نفيها عما سوى الله بتقديم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء
ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه تندفع مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي
الامكان اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان هو وجود الاستحالة اذ شريكه لا يكون
الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه في خبر لا الامكان الا امكان ثالثها تقدير
ممكن والتقريب قريب مما مر رابعها ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله موجودا
الا الله ازلا وابدا وظن انه رافع للتهمة وهو كما ترى خامسها حمل الا بمعنى
غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل الغير سوى فرض معبود الحق او غيره ذهب اليه
بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر سادسها ان هذه
الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة
من دون الله تعم فالموحد بقصد هذا الرد عليهم وما بعدها قال بعض المحققين
وهو ان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان النفي
لا يخلو من احد الامرين قد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في ادا
معنى التوحيد لانها قد صارت علما على شرعها والوجه الثاني عندي هو الارجح
قوله فيكون معنى قولهم اه فتكون ح لا من اسماء الافعال وهي لغة الحض

بان اسم الفعل لو يكن على مثل هذه الصيغة **قوله** على الصفة على المحل **قوله** لان ليس لنفي الحال فان نفت غير وفيقرينة كقول الشاعر **قوله** وما مثلهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام ذابيا **قوله** على مورد السماع وهي المنكر **قوله** من صدأه كتب في الحاشية الصدد الاعراض والبراح الزوال والتغير في نيرانها للحرب اي من اعراض عن نيران الحرب فلا زوال لها عنها **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل الوصي حيث قال انه لنفي الجنس وضع وجوب تكرار المنوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها **قوله** اعلم ان المراد من ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها **قوله** فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في قام زيد اخوك قائما يصدق عليه انه مسند اليه بعد خول البدل مع انه ليس باسم والجواب انه ليس مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتهما ان كثرة الشيء المقصود بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم **قوله** علامة كون الشيء مفعولا حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنسوب بمسلمات في قولك مررت بمسلمات **قوله** او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتمييز فانهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا لضميره هو وفي قوله هو ما اشتمل **قوله** او تما اشتمل ويرجع بقرينة المرجع **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل فرد الحسنة فان مفهوم اصطلاحا ما قرن بالفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا **قوله** اسم ما فعله كلمة ما عبارة من حد لان ما فعله فاعل فاعل هو الحدث ليس الا قوله بحيث يصح اسناده صحة انتسابه الى الفاعل كما تقول ضرب

زيد موت زيد ونحوهما قوله لان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ان ظاهر اللفظ فيخرج الامثلة الاتية **قوله** وانما زيد لفظ الاسم اه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كانه الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فغير من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الحدث الصادر من الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم لذلك المعنى **قوله** ويدخل فيه المصدر اي تحو قولهم اسم ما فعله وانما سمي بذلك مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصريين او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفيين **قوله** او اسما عطف على قوله مذكورا اي بمعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضاربا ضربا **قوله** بل المراد بمعنى الفعل ما دل عليه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما يدلان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها اللفظ كوكزت الحدث نوع كذا او معدود وكذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه **قوله** وكذا خرج بالامثل كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الوصي حيث قال وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد ثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه **قوله**

انبت الله نباتا فان مصدر انبت انباتا وفعل نباتا نبت قوله او مصدرية
اه جواز عجائبق ان خبر لكن مصدر وقد جعل المصدر مثالا له فاجاب بان مصدريته
مجازية اكتفيها من غيرها من الوصف المقدر اعني قدوما او من المضاف اليه اعني
مقدم قوله اى بسماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب الذي هو بمعنى
واجب فتاء التنسية محذوفة قوله بعلم له ضابطا اه اشار الى تعريف الحذف
القياسي قوله او مبدا اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المثبت
على ما او مبدا اثباته قوله لا يجب حذفه لما استعرف من علة وجوب الحذف قوله
لا يكون منه اى من المفعول المطلق المحذوف وفعله فانه مذكور وقوله لكان نزعا
على الخبرية فلم يكن من باب المفعول المطلق قوله ووضع اه اوهنا مانع الخلو والجمع
بدليل قوله فانتبرا الاسيرا قوله وكادكافانه وان كان مكررا
لانه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس مثله مبتداء قوله وانما جمع اه يعني لم
يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها الاشراكها في بعض القيود قوله
والفاعل شبيه بمفعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاول فعل الفاعل شبيه
بمراى ما انت الا سير مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبة في الرباط معرب
بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك
يبنون انهم الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة
فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف
الفعل في الضابطين لوجود القرينة والسادمسد المحذوف واما القرينة في
الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا لا فعل
هذا المصدر واما السادمسد المحذوف فهو الاستثناء واما القرينة في الثاني فهو
المبتدا فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا لا فعل هذا المصدر واما السادمسد

المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمده في تعليل وجوب الحذف ما عول عليه
الفاضل الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا
الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفعل
اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل مع العمل كالفعل
لمشابهته فصار الفاعل لازم الحذف فاذا تحققت علة وجوب الحذف ظهر لك
علة وجوبه في تلك الامثلة التي احترزنا عنها قوله اى اما تمنون منا اه و
انما وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا
تطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصدرا
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الالفاظ لان تلك الاغراض تحصل من ذلك
المصدر المتضمن لجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقامه فما يتضمن تلك
الاغراض اى الالفاظ الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر
افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال ويعبارة اخصر وهو انه
انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف ولما استبهمه من حجته
انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما على انه بدل
من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظني عن هذا واما له خارجة بقيد
المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله لان الزهد
لبس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وينبغي ان يضم
الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله هذا زهد العلماء
فان الثاني يكون مرفوعا لاغير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقولنا على ما
تقرر فان الزهد والعلم وامثالهما ليست من الجوارح كالتصور بل هي من الكيفيات

الثانية قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المتبادر من كلام سيبويه ان المصدر المنصوب بقوله له يصوغ لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوغ لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على ان المصدر الحادث في الحال الماضية وهو لفظ مرر في مسألتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وقواه نجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب لا الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهي كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعرف سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه مسببة عنه حيث انها متحدة المضمون ولانه قوله انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتأكيد لا للتعليل كما سنسمع قوله لا امرا بغايره ولو بالاعتبار اي اعني انها يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي ليس يوجد هنا امر اجنبي لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الآتية فان فيها امرا اجنبيا هو المفعول المطلق بالاعتبار فتموه مؤكدا لغيره قوله محققا مصدر وقع مضمون الجملة اه اعلم ان كلام المصنف وتقرير الشارح اشار الى تحقيق المقدمة المشهورة وهي ان الخبر بها يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذ جملها على الظاهر وقال ان الصدق والكذب متكافيا الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض

المحققين كالمصنف ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلولا اللفظ ثابتا وجعل المقرر حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غير صريح في اختيارها هذا التحقيق قوله لانها يحتمل الصدق والكذب الحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا محتملها كالكذب الباطل وغير مذكور ان احتمال الجملة لهما كغيرها انما هو في مقام التأكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فتصدا وتقصد محتملا ان عنده من غير ترجيح قوله وتأكيد لغيره هذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه تأكيدا الخاص والمؤكد بغيره التوكيد العام قوله لانه من حيث هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فذكره انما يؤكد نفسه فكيف قال المصنف وغيره تأكيد لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما بغايره اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر عنه باعني يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة الغير محتملة الشئ قوله ويحتمل ان

يكون المراد به هذا الاحتمال الذي ذكره المحشي وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل فالمعنى حينئذ ان حقا ان حقا اكيد لاجل ان يدفع الغير وهو الاحتمال الاخر عن الباطل ودده الفاضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح المحقق بما سبق عليه وعلة وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره **قوله** حتى يحسن تعليل لقوله ينبغي ان يكون المراد به والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذا الاحتمال فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام **قوله** وفي جعل المثال اه لانه مثل بالبيت وهو مضاف الى المفعول فالمقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشايع تقييم التعريف بدون المثال في قوله فحذف الفعل اه وانما حذف اما لان تثنيته مصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيستفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله **قوله** تعلقه به اما نفيا او اثباتا **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد اه وانما صح خروجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق **قوله** والمفعول المطلق اه اي يخرج المفعول اقول خروجه من قوله فاوقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور **قوله** ولا تشكل على تقدير تعميم الفاعل **قوله** كوقوعه في خبر ان اي كوقوع المفعول في خبر ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في خبر ان لا يتقدم عليها **قوله** العامل في المفعول به اشاره الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه الفعل **قوله** في باب الاغراء نحو اخاك اي الزمه **قوله** على المدح نحو الحمد لله الحميد **قوله** او الذم نحو مررت بزيد الفاسق **قوله** او الترحم نحو مررت بزيد المسكين **قوله** او انتهوا عن التثليث

نهى الكفار عن القول بثلاثة الهة على ما فهم والله تعالى اعلم بمقصد التوحيد **قوله** ووطيء سهلا السهل نقيض الجبل والمخزن ما غلظ من الارض بوجهه **قوله** بوجهه او بقلبه كلمة او لمنع الخلو **قوله** كما اذا ناديت مثال للتوجه بالقلب **قوله** مثل يا اسماء ومعنى نداءه تنبه لتنزهه تعالى عن الاقبال الذي لا وجه ولا قلب **قوله** وقال ابو علي الظاهر انها اسماء افعال بمعنى ادعو فعل المضارع المتكلم **قوله** التي ترفع بها المنادى اه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه باحد امرين وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتضمنه معناه قبل هذه الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى المجاز والمجرور لا ضمير فيه والتقدير وبني المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ويكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير وبني المنادى على ما يرفع به الاسم وقد اشار بانه غير ملائم لسوق الكلام لان الضمير في قوله وبني راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير **قوله** والفعل عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع مبني في المنادى فمعناه ان بقي ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى المجاز والمجرور **قوله** لفظا او معنى اما لفظا فظاهر واما معنى فان معناها الخطاب **قوله** فرادا اي تعريفها وانما اعتبرها لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف فضلا في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا فلك اي جعلنا البناء لشابهة لك الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لشابهة الكاف الاسمية **قوله** بعد النداء وتعريفه بالقصد **قوله**

اى بالام وقد تحذف اشارة الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لا فى حالة
انه ليس الاستغاثة بمعنى اللام بل معناها الاختصاص **قوله** وانما فتحت
مع انها لام الجر وهى مكسورة **قوله** كاف الضمير اى كان ادعوك **قوله** لعدم
وقوعه موقع الضمير فانه فى المرتبة بعد المستغاث **قوله** من فتح لام المعطوف
لانه بناء مستأنف مستقل فلا قرينة فارقة **قوله** فمشكل لان الذى يقتضى الفتح
وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المنادى معتمدا بل كان محذوفا
فالمنادى المحذوف هو الذى قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن
يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله** او تقديرا
مثل يا غلامى **قوله** او ان كان معربا قبل دخوله اخرج بهذا القيد نحو
نفع الصالحين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى على الفتح لانه لم يعرب قبل
النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا **قوله** يا طالعا جبلا قال الفاضل
الخ هذا المثال من المزالق التحريرية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل
لانه اذا قدر موصوف يكون منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون
هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد وبيانه ان كون الموصوف معرفة تعريف صفته
تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف
تقديرا مثل ايها الطالع جبلا فحذف اى
للاختصار ثم فتح اللام لئلا يجتمع الساكنان التعريف ثم نصب طالعا لكونه
منادى مضافا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **قوله** تو قيت لنصب جبلا
لا تقييد له اى انتصب لوجل وقت ما لغير معين لانه قيد له مذكر
معرف فى قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون **قوله**

لغير معين مستدركا **قوله** يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه فى الحاشية انه قال
انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون مضافا فى كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف **قوله** اعم من ان يراد بها
معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال المشبه بالمضاف وان قصد عدمه
فهو مثال للقسم الرابع **قوله** لان توابع المستغاث ما لانه ليس مبنيا على
ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة **قوله**
فانها لما التفت اه جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف باضافة اللفظية
وشبه المضاف اما تناوله الثانى فظاهر لعدم مطلق الاضافة واما الاول فانها
فى حكم الانفصال فوجع الى المفرد بعده وقوله ليدخل علة لقوله وانما حكمنا
قوله الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثانى وجر
الوجه فيهما **قوله** الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثانى
ورفع الوجه فيهما على الفاعلية **قوله** والصفة مطلقا اى مفردة كانت او مضافة
فى حكم ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه كذا عطف البيان **قوله** ترفع حملا
على لفظ قال الفاضل الخ هذا من عوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل
فى المتبوع والتابع يأخذ اعرابه بقدر من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى رد
يحوج الى التطويل **قوله** الظ او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل
قوله المنع دخول يا على ذكر يا على طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء
كذلك **قوله** وابو العباس اه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه
المصرح ذلك انه قال ان كان اللام فى العلم اختيرت مذهب الخليل لان الالف
واللام لا تغنى احداهما عن الاخرى بل يجمع بهما الوصفية الاصلية
فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام فى الجنس اختيرت

مذهب الخ عمر وكان اللام اذن بفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى
الصعق هذا مذهب المبرد في الحسن واختياره الرفع لان اللام لا يفيد التعريف في هذا هو الاليق
بمذهبه **قوله** والصعق كان في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام
لك تريا تنزع اللام منه فظنه زوال العلمية والصعق كان اسما لكل برق
بيضاء عقرة سماوية ثم جعل علما مع اللام نحو يلدن نفيل الماري بالصاعقة
حين هبت الريح وشتمها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك خويلد
فابكي عليه قبل الريح في البلد الهامي **قوله** لانها اذا وقعت اه هذا التعليل
فاسد فانه جاء في المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف **قوله** المبني
عن جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح فهو
مبني **قوله** بلا تخلل واسطة كما هو للمنادى **قوله** لكثرة وقوع المنكر
اه وكان هذا المنادى في الحقيقة مضافا لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف
قوله اي اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف الكلام عن
ظاهره بحمله على الارادة **قوله** مثلا اذكر مثل الافادة ان الكلام ههنا على
سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايتها والرجل معتبرة ههنا بخصوصها
بل هما بحروف النداء مثل يا في علة اجتماعه مع اللام التعريف واحتياجه
الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وايضا
سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة
قوله بتوسط اي وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون امور معينة تلك
لان الاصل في المنادى ان يكون معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة
وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة شيئا
من المبهمات الموصوفة احتيجت الى ما يرفع ابهامها فاشتد الحاجة الى ذلك

المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع مباشرة حرف
النداء له **قوله** ورفع الرجل والمبرد والزجاج جوز النصب فيه ايضا كغيره
ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون **قوله** المقصود بالنداء اي بحسب نفس
الامر **قوله** ليكون حركة الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعرابية وحذف
التنوين انما هو لوجود لام التعريف **قوله** وهذا بمنزلة اه اي التزم الرفع في
صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى فكانه قال صفة المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان الا
اذا كانت اي تلك الصفة مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم
فانه لو كان مختصا به لا يخرجه من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني
بان يكون من التأكيد والصفة الاصفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى
اذا كانت مقصودة بالذات يلتزم رفعها اي فحسب كان من اقسام المنادى
واذا كان المقصود حالة النداء غير الصفة انما جرى في الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله منادى معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما اورده صاحب المتوسط
على ظاهر عبارة المصنف وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا لمحله اذا
غاير اعرابه محل اعراب لفظه نحو يا زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل
الجواب ان هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب **قوله** وجواز الوجهين
اه وما احسن ما قال بعض الشارحين ان الرجل في ايها الرجل كالتاء اذا قيل
لم يجب فيه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا
واذا قيل فيجب على هذا ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل ليس هو
نفس المنادى المقصود بل مثله **قوله** وهي اجتماع اه اي القاعدة التي

جوز وافيها اجتماع حرف النداء مع الف اللام وانما اشترط فيها مذهب البصريين
لان الالف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف
زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدها وايضا من شانها ان تكون
جائزة الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف
عمل البتة فاضل جواز نداء عز وجل بلا توسط منهم بان اى ليست لازمة التعريف
وها للتنبيه وهو تعالى منزه عنهما وذا للاشارة الحسية وهو غير محسوس
ظنى ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم
اجتماع اداتى تعريف الا ان يقال استكره هو الجمع بينهما وما شابه لام التعريف
لفظا قوله عوضا عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء قوله
من اجلك اخره وانت مجملة بالوصل عنى ومعنى تمت اى ذلت واحرقت
قال شارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اى احمل المشاق ومن اجلك
قوله فيا لغلامان اخره ايا كما ان تتبعنا اشرا قوله تاكيد لفظى
انما لم يجز انما لان التاكيد اللفظى فى الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا
تغيير واما الانه غير منصرف لكونه علما للقبيلة قوله مكان النصب اى
الذى سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله اتباعا للنصب الثانى لان تيم
على عطف بيان للاول فهو كالصفة فى بانى بنى عمرو قوله لا اباك
قال الجوهرى معناه لا اب لك انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك
كالاب قال الازهرى هو شتم لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيد
ولئيس لك اب معتبر وضاع لنسبك والحق ما فى القاموس من انه دعاء بفقد
الاب يريد بهم ابن عبد مناة وهم قومه عمر اى لا يوقعنكم عمر فى مكروه لاجل
تعرضه لها جانى اى ممنوع من مهاجمتك حتى تمنعوا شره عنكم قوله

انما تابع مضافا بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظى قوله اتابع
مضافا بالوصف كما هو مذهب المبرد والشيخ قوله يا فتاى فانه لو حذف منه
الياء للتنبيه بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعتراض
على ظاهر العباب وحاصله بان قول المصنف والمضاف اه يستدعى جواز هذه
الوجوه الاربعة فى كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان فى على
قوله بابدال الياء بالتاء لمناسبتهما فى انهما يزادان فى اخر الاسم قوله
على وفق حركة الياء فانها هى الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله
مجرى المفرد المعرفة لانه اسم فى اخره تاء التانيث قوله ويا امتا بالالف
عطف بحسب المعنى على مقدر اى قالوا يا لبا بالالف ويا امتا بالالف قوله اى قاطع
حمل الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقلى والمراد هنا الاول
والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابله بها فى قوله وهو فى غيرها
ضرورة قوله اى لضرورة حمل النصب ضرورة على انه مفعول والا فهو مفعول
لكن يجب على هذا ان يقال عامله فعل الترجيم المفهوم من الكلام
التقدير وهو فى غير ضرورة ولا يجوز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة
الشاعر لانه المضطر والجواز صفة الترجيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان
يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ومثاله فى الضرورة قول ذى الرمة
شعر ظبية ارمية ذعاء تاعفنا ولا برى مثلها عرب ولا عجم وقول
المتنبى لله ما فعل الصوارم والقنا فى عمرو غاب فى ضبابة الاغلام
قوله لا لعلة اخرى فخرج نحو يا زيد لعلة اخرى لان حذف اللام فيه لعلة الا التخفيف
قوله فعلى هذا اى على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى
قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك

يا طالعا

يا طالعا جبلا ليتزله قوله يا طالع جبلا اجاز الكوفيون ترخيم المضاف بقع
الحذف في اخر الاسم الثاني في نحو قوله خذوا حنظلكم يا العكومة واذكروا ابو
مرة والوجم بالغيب تذكروا اي العكومة قوله نظرا الى ان المنادى
في نحو غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر ويعرف بدون ذكر زيد قوله نظرا الى
اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قوله وجه شرطه اي شرط كون المنادى
المرخم لا يكون منونا بقوله محكية بحالها نحو يا بنت شرافحكي بحالها
ليتقوى دلالتها على القصة التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف
حرف نحو يا تابط قوله على ما التي اي حذفا اي ان المحذوف مفهم من المذكور
للذاذ منهما قوله لم يلزم نقص الاسماء وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن
عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف غير جائز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب
لاخراج المبني نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عضا بالتنوين فانه
معرب تقديرا الا ان هذا النقص لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والقراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط حملا لان حركة الوسط كالحرف
الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي حملا ساكن اوسطه او
محركه قوله اذا وقع موقعا اه وذلك الموقع هو اخر المنادى قوله من نحو يا
صاح اه وانما كان شاذا لفقد الشرط اعني العلمية وتاء التانيث قوله
فان الباء والنون اي الباء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه بقي ثما في
ومرجان بغير تاء ثم اذا احتج اليها ادخلت قوله من الوساقة فاشا اصله
وساءة قلبت الواو همزة كاناة والالف للهمزة وبدتا معا لانها اسم زيدتا معا
لانها اسم زيدتا علما فصارا اسما قوله من باب عماد اي مما يحذف منه حرف
زالا انه داخل في الضابطة الاتية قوله فخرج منه نحو سعلاة تعريض

بالفاضل الرضي حيث قال وكان على المصنف ان يقول لحرف صحيح غير تاء التانيث
قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والتي اخرجها من غير تكلف السعلاة الفوقانية
او ساحوة الجن قوله وهو اعم من ان يكون اي الحرف الصحيح قوله في حكم
الصحيح اي الياء والواو والمدغم فيهما في حكم اصلين من مثله فان الاغلب في حروف
العلة ان تكون زائدة فاذا وقع فيها حرف اصلي كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح
فجاز فيها الحرفان كالصحيح قوله بنون جمع ابنة وصحفه الفاضل اللاري
وقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا كمنود فينبغي اخراجه
والبنة وسط المحوض قوله وقلون جمع قلة وهي راس الجبل وعمود البيت
قوله صلت على الاسد سلبت عن النقد اي حملت على الاسد وحاديته ولبت
اي حصل لي بول من خوفي من النقد ضعفا الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم
وقوعه حوافا حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكون في الغالب الامر
زايد بصعفا الغنم اي كيف تقولون وتجرون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي
هو كالاسد تدلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصعفا الغنم
قوله بعلبك وخمسة عشر هما مبنيان انما قدر بناءهما لانهما لو لم يكونا علمين انما
محلكانا داخلين في قسم الاصوات وقد عرفت انه لا يرخم قوله اي فيجاز
انما قدر صيغة المضاع مع ان ناسيق كان بصيغة الماضي قلت الذي حمله
على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خالبا
قوله فتوق الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فتوق قوله وفي باكروان في
الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل الغالب
ان يكون حبل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة
كما في عضا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب

الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو للتنبيه المخاطب
يصغى الى ما يجئ بعد المنادى له صار حذفه الترخيم مطردا كما لو اجب مفعول المؤخر
فى الغالب الاغلب معاملة نحو عصا قوله كاد راجع دلو فان اصله ادلو قلبت
الواو ياء او الضمة كسرة فصارا دلى الضمة على الياء ثقيلة فحذفت وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار دلى قوله او تقع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو فى كرو
لو تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف لالتقاء الترخيم فان قدرنا انها ثابتة فمانع
الاعلال اى قلب الواو والفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف حذفا نسيا
منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالمحذوف
لفتى المنادى اى ما يتضح على وجوده وما يتضح على عدمه وفى هذا الكلام تعريض
ببعض الشارحين حيث قال وقد اخذ المصنف باحد انواع المندوب وهو التوجع
منه نحو واخرتاه وواويلاه قوله ممتازا به عن المنادى هذا الكلام انما
الى دفع ما يرد على هذه العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا بالاداة يستعمل فيه
على ما عرفت بل الامر بالعكس فان الاداة تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان
الاختصاص بمعنى الاكثرية فكانه قال وانما يمتاز المندوب عن غيره من المنادى بوام
قال الرضى معناه واخص المندوب وبالندبة بسبب لفظة واو فيه تكلف قوله
اذ الميم اصلة الضم جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة الاخر اعنى الميم مع
انه ساكن فاشار الى انه فى الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم فى
انتم وكم لكن حذفت حركتها فى ضربتم ونحوه تخفيفا قوله لبيانها اى لبيان
الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم فى التلفظ انها فتحة قوله الشامتينا
اى اليهما صيغة اهل الشام قوله ونغص بناه ورد على من قال المراد باسم الجنس

ما ضح وقول اللام عليه قوله لو بقى الدعاء بل بالمفعول اذ قلت ادعو
قوله لانه كاسم الجنس اه وجوز الكوفيتين حرف النداء عندهما واكونه
معرفة قبل النداء واستشهدا بقوله يقوم انتم هؤلاء ورده الرضى باحتمال
كونه خبرا نتم وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضى
حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء وهى منه
لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله
امنا بالخير فحذف بالحذف لكثرة الدور وان على الالسن والاكثر على ان اصله
يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل الرضى كلام
الفراء بانه يقال اللهم لا توهم بالخبر ورد هذا الكلام شيخنا البهائى فى حواشى الاربعين
بقوله يجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا توهم بالخير نعم يتجه كلام الرضى
لو سمع منهم اللهم لا توهمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ فكانه قال امنا بالخير
والظاهر انه لم يسمع انتهى وظنى انه قد سمع وهو بعينه المثال الذى ورد به العلماء
الرضى كلام الفراء وقد شاع فى الحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات
المشتملة على تقييد الخبر غير المتكلم بلفظ التعبير وان كان المتكلم اذ قالها يعبر عنها
كالالفاظ التى يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اى اه لان المقصود بالنداء
وصفه وهو معرفة قبل النداء فلذا اجاز حذفه وان كان اى اسم جنس متعرفا
بالنداء قوله من غير ان يتصف اه لانه اذا لم يتصف يكون مبهما فلم يناسبه اسم
الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اى قوله امرأة امرئ
القيس سماها جندبا وكانت باغضة له فسألها عن السبب فقالت انك تقتل الصيد
خفيف يعجز سريع الاوبة بطئ الافاقة قوله وقع فى الليل على نائم
النائم سليك بن سلكة فلما وقع عليه قال الشخص خنقنى اى وجع اضابعه

بخلقوه ولم تقله فقال له افتد مخفوقا اى اعط فديته لانفك ليتسلم عليها فقو
له سليك الليل طويل وانت امن من ان فتامك ففهم استعجالك ثم صنعطه
سليك فضرط فقو سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلمها امثالا **قوله**
بخلاف قراءة الا يا اسجدوا اه فى قوله تعم وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم
عن سبيل الله فهم لا يهتدون يجعلون يسجدون اى ان لا يسجدوا والا زائدة اى
فهم لا يهتدون للسجود **قوله** اى قد وعامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم
انه قد وقع الاختلاف فى العامل فى هذا الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل
فيه مقدر والكسائى والفراء ان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما بلفظه ان
امكن نحو زيدا ضربته والا فبمناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد
فيهما لاتحادهما ذاتا والاضمار عباءة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلط على
الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه بعض النحاة قال
اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين **قوله** اى فى
متعلق ذلك الاسم اه والمثال واحد فان غلام فى قولك زيدا ضربت غلامه
يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير انه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو
المراد من كونه متعلق ضميره الان قوب المرجع يرجح الاحتمال الثانى **قوله**
كما هو الظاهر انه متعلق بقوله لنصبه بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع
ما ذكره فى التعريف **قوله** وههنا صور اربع اى داخلة فى تعريف الاضمر
عامله **قوله** كما لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن
الفصل بينهما بما ليس منها **قوله** والا بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب فالظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدا
ما اسند الى المبتدا لا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما

هو فى الجملة الخبرية التى هى فى مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدا
فالغلط انما نشا من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا
كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام كقوله تعم بل انتم لا مرحبا وانزل بنا وسقيا لك
وانى لك هذا ونحوه وتقدير مقول فى جميع هذا تعسف **قوله** ولا يقدر
معمولها فلا يقال لو زيدا ضربته ولان يكرا يقتله **قوله** فانه يجوز وان يتقدم
النحاة اى يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان عده بعض
النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل فى الاصل يعنى قد فاذا قلت هل زيدا قائم فاصله
اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والالف الاستفهام وهى الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال وطفلت هل عليها فى الاستفهام فصارا اداته فاذا لم تر فعلا
فى خبرها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه وجاز زيدا قبح واذا وجد فى خبرها
كما فى باب الاضمار حث الى الفهما وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعنى قد
واصلت الدخول عليه فكان تقديره قبيحا **قوله** اى التباس ما هو مفسر
اه هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عباءة المصنف حيث قال مراده
من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس فى حال النصب والالتباس فى حال
الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا
الثانى اذ فى حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين
المفسر فى حال النصب وبين الصفة فى حال الرفع **قوله** وهو خلاف المقصود
فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير
متفاوت المعنى **قوله** كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة
من العباد لا من الله تعالى وبفهم من ظاهر هذا الكلام ان المعتزلى لو قال باختيار
النصب فى مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من وثوق علم النحو كالشيخ عبد

القائم وجاء الله والتكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختاروا النصب بتقدير فاما واما في
التعليل ان بقي كون جملة خلقنا مفسرة لاصفة او غيره هو الكلام المتبادر **قوله**
اي عنده او في داره اه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية
معطوفا على الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه
ليصح العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار زيد
قوله والا بفتح الهمزة وتشديد اللام **قوله** اعني اذهب على صيغة المجهول
قوله زيدا بلا باء اذ هاب اي ناسب زيدا المذهوبية فالمصدر بمعنى
اسم المفعول **قوله** والاتحاد فيما ذكرته مفقود لان الفعل الاول اسند
الى الذهاب والى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب اسند الى المجاز
والمجرور القائم مقام الفاعل فلم تتم في الحاشية الفرق بينه وبين زيدا
جلست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو المجاز
المجرور فهو يعمل في زيد رفعا لا نصبا بخلاف جلست فان القائم مقام فاعله ضمير
المتكلم واما المجاز والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان جلست
عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيدا واما ذهب فانه
يقتضي ملابسة واذهابها بالوجه فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما
منصبا بزيد اذ استلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا برفعه اذ استلط
عليه **قوله** بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد
وقيبا عتيدا **قوله** وكل صغير وكبير مستطر اي وكل عمل صغير وكبير مسطور
في صحيفة الاعمال **قوله** اي لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة **قوله**
شاذ عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي ذهب الى ان الفاء للعطف **قوله**

مرتبة بمعنى الشرط فهي كالجزاء له **قوله** ومثل هذا الفاء انما قال هذا لان
الفا اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اي اسم عمل فيه بنية بذلك على ان المعنى ابتلي
المفعول فيه من قبيل الحذف والايصال **قوله** على صيغة المجهول اه هذا الكلام
وقد لما قاله الفاضل الرضي وحاصله انه ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون
معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور
وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان ها هنا مقابلة من حيث المعنى فينبغي
ان يليه مثل المذكور وقبل كما في نحو جاءني زيدا وعمرو وحاصل الجواب انه على
صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهم **قوله**
لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لا بد
ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا
ضمير تم الظرف مقامه استغنى بان المعطوف هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق
هو المحذر **قوله** والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى
لازم للمعنى السابق **قوله** وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشراح هذا التحذير عن عمر
ثم قال وانما نهى عن ضربه بالعصا الى الادب لان ذلك قتلها فلا تجعل **قوله**
لا بقي تقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكان الخطاب لصح نصب فعل الماضي
للاسم الغائب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا **قوله** فان المعنى على بعد نفسك
فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك
ح ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها
من الرذائل التي توذيك فانك اذا لو تبعدها عنه يصيبك منه الاهوال و
الشدائد فالنفس على هذا محذر منه لا محذر **قوله** قبل لفظ الاسداه هذا

الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير التوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس مكررا واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك اياك فالصحيح ان بقي التحذير على ضربين ما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه **قوله** لم يثبت الا نادرا اجازه ابو علي مستندا بقوله ولا على الدهر اذا ما قوك لتحملهم قلت التقدير وتحك **قوله** تضمنا في ضمن الفعل اه اي يكون ذلك المحذر مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه **قوله** اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة فهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة **قوله** لا حاجة الى قوله مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية **قوله** اشارة الى فحوى المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاعتراض كما توهم بل هو للبيان والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصر سواء كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والحد وما له نهاية تحد معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ودهم بدد الدهر المالكي فجعل اليوم و

اضرابه من المبهمات وجعل الحد وهذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه فهم من الوقت المعين وهو غلط **قوله** وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيها تفاسير احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف **ثانيها** ان المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل ايضا لخروج الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية **ثالثها** انه الذي لا اسم باعتبارها لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير عند ولدك لانه لا اطلاق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسمى فلا حاجة له الى الحمل والمضاف مفسرة بالجهات الست احتاج الى التنصيص عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله **قوله** ما بعده خلف ما يفارقه من تحوز لك وسكنت **قوله** لا يصلح ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول به **قوله** والتفصيل فيه بعينه كما تقول في اختيار الوقع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة وتنا وبهما يوم الجمعة ما فيه عيد الله ويوم الخميس ما رغبة عمرو وجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** اخرا ذا عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعلا انه غير مذكور **قوله** كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب الذي حصل بسبب ضربك **قوله** مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب فيصدق على التاديب

انه مانعا لاجله اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني ان هذه
مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا
مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له قوله ايراده معه للعلم به اي يكون
ذلك الفعل عاملا في المفعول له قوله بخلافه اشار الى ان نصب تاديبا
على انه مفعول مطلق قوله واد تبه بالضرب بيان لكون ضربته بمعنى ادبته بالضرب
قوله او ضربته ضرب تاديب اه بيان لكونه للنوع بقي ان ذكر امثلته كونه
للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي للتاديب قوله وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرد بني كما عرف بتقهير المجهول ومفعوله به
بواسطة قوله ولم يكتف اه اي لم يقل وانما يجوز بدون ذكر الحذف ليكون
الضمير راجعا الى ان تقدير اللام لانه اراد التنبيه على الحذف والتقدير متحد
المعنى فاقام المظهر مقام المضمر واعلم ان فرقا بان التقدير هو الترك في اللفظ
والتنبيه والحذف هو الترك في اللفظ فقط اي قوله اي اتحدا فاعله وفاعل عامله قال النجم
الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب
هو الاول والدليل على عدم جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين ثم في
نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية و
والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى قوله الا بالاعتبار
بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم عتبر زمان التاديب لان الضرب سبب في الخارج
للتاديب قوله تشبيه المصدر فان المصدر فعل ناقص عامله ومقارنه
لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة قوله واعتذر عن نصبه
اي عن نصب معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان ما سد
الفعل كذا ما هو بمعناه قوله اي للازم النصب كما هو في بعض الظروف

كم قوله وفي الاكثر فان الاكثر فيها النصب فانا وضعنا هو وضعا استحق فيه الرفع جرت
على غالب احوالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب
استصحابا للاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر المقدر في النفوس اي تقطع
الامر بينكم قوله شريف عبد الخالق عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل
ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وقد جعل بين العير والنزوان اصل
هذا المثال ان صخرا اخا الخنساء لطمته ابو عوور الاسدي طعنة في جنبة فرض منها
حتى صلته امراته وكان يكرمها فرجع ذات يوم رجل فكانت ذات خلق وادلال فقالت
بياع الكفل فقالت نعم غاقلبل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت
لاقتلنه قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقله يدك فناولته فاذا هو لا تقله
يده من الضعف فقال لعنة ابيات منها اقم بفعل الحزم لو استطعته وقد جعل بين
العير والنزوان اي بين المرء وما طلب قوله استوى الماء والخشبة اي دفاعا
وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى راس الخشبة
بقي استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اي لو تركت مع ولدها
في مكان بلا مانع لوضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل
المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشارح وهو الحق وانبهها ما ذهب اليه
الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها ما ذهب
اليه الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان
العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي رابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر من انه منصوب بفعل الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو
اقوى منها خامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظروف وذلك
لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا

تحمل النصب على ما بعدها فاغاربه كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب
نفس غيره ومرده وبانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل ما وبمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله فناسب معنى التعيين لان المعينة زيادة اجتماع قوله
اى في حيز جعل كانه قوح فنصب قوله لفظا على التمييز او الحال قوله
وجاز اى لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فنتقض بالمثال
المذكور قوله لوجوب العطف غيره وانما وجب العطف لان الاصل في
هذا الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال
المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل الظهر واولى قوله حيث لا يحمله تعليل لوجوب العطف
فان النصب يخرج الى عمل عامل المنوي قوله بدون اعانة المجاز غير جايز
جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه كما
في السعة سيتلى عليك قوله لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العامل
في قولك جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل من حيث
لوقوعه مبتدا ونحوه لكان البيان بحاله قوله لكونه في معنى الفاعل اذا كان
مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا قوله او المفعول به اذا كان المفعول
معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم
قافيين قوله ابو هؤلاء اه والمعنى ان ترهؤلاء الكفاة مقطوع و
مزال عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب
والظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال للفظي الملفوظ حكما اه فيه
رد على ما في الشرح المتسوالي المصنف من ان هذا مثال للمحال عن الفاعل
المنوي ووجه عدم استحسانها ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فيصير

المستكن

المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب قوله وبصير به مفعول
به لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر قوله فيها يفرق كل امر في هذا المثال
يجوز ان يفعل قوله ان جعلت امرا حاضرا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه وح ليس مما نحن فيه قوله في خبر
الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي
كالنفي قوله او بعد الا الظاهر ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى المحال
بعد انما اشترط النقض لان المحال لا يكون بعد الا الا اذا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا المثال الصحيح كون النكرة
في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او مقدما عليه المحال على ما
ما عرفت في الخبر المقدم على المبتدا بالنكرة قوله اى لم يمنعها عن المراد خوفا
من الفساس بخلاف الرعاة فانهم اذا وردوها الماء جعلوها قطعا قطعا
حتى ترتوي قوله على نقص قال في الحاشية النقص بالصاد المهملة والنون
المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اى لم يتم مراده قوله من العطن و
هو ما عول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل المراد به اى بالذهاب
قوله فعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في
التقدير حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركة اه فان صاحبها اذا كان
مشتركا فليس بمعرفة ولا نكرة فيقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا و
الحق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لورودها كقوله عليه ما بيضا
بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما
وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل زيد قائما كمهر قاعدا ايضا

اذا

اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين فحينئذ يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه
فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه
به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه
وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو وفتح كونه عاملا
في الحالين قوله انتفاء وذلك لتقدم الحال على عامله المعنوي فيه ضعف فاغتفر
الاخفش بعضه وعلى ما ذهب اليه صاحبه نائب عن اذا للابتداء قوله الا ان الظرف يتقدم
اه نحو قولهم اكل عام لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية
والعامل فيه لك ونحوه قوله تعالى كل يوم هو في شان قوله هذا اذا لم يكن
المشار اليه جواز الوجهين قوله هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول
يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل المعنوي وظني انه جائز ويكون قوله
بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله وكلا على المجرور واما اذا كان مرفوعا
او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال
من الناس اي المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي
لم نرسلك الى طائفة معينة رد على الكفار في قولهم انه انما ارسل للعرب قوله
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا انعاما للناس عما يضرهم قوله
بجعلها مصدرا فكافة بمعنى كفا كالكاذبة بمعنى الكذب وما ارسلناك الا
تكف كفا قوله ولكل تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة
مقصور على السماع واما الثاني فلاحواجه الى تقدير الموصوف واما الثالث
فلعدم ثبوت مصدر تبه وايضا فان كافة غير مضافة غير مضافة لازما لما
بمعنى جميعا قوله بشيء واحد اه توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد

هنا هو الطيب والشيئان هما البشرة والوطنية والاعتبار ان هما كونه مفضلا
ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين
بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبشرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا اي بالتمر الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث
انه اي المشار اليه مفضلا وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا ان
يضمر في الطيب ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم
الاشارة الا انه كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم الظاهر اعني هذا
مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا لانه قائم مقامه في
الذكر وجاز ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعني البشرية والوطنية
تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه
فوقع بعد الضمير متعلقه اعني الوطنية قوله الا بعد اضماره في الطيب
لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد
احسن من عمرو قوله قال الرضي اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سيأتي
من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر اه وتمهيد ما سيأتي
من قول الرضي ومع هذا فلا ادري ما ساه اه ونظير المثال قول امير المؤمنين
في الجهاد والله ابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه قوله ان وقعت
ان مصدرية اي فيعم وقوعها اه قوله لقوة الاسمية اه لان الاسمية
تابى عن وقوعها حالا لانها دالة على الثبوت والدوام خرجت عما هو
الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فضمنت قوة الاستقلال
فناسبها زيادة الربط قوله في الحال المنتقلة اه وهي التي لا يشبه صاحبها
عليها اذا كواكبا في قولك جاء زيد راكبا قوله فهو اي في اي فضائها

قوله لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا و
مختصا كاسم الفاعل قوله اى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال
النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالا لا لفظة فلانما تقرب الماضى الى
التكلم حقيقة قوله الواقع حالا اى حالا نحويا قوله صدر الفعل كما اذا
كان الحال حالا عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول
قوله مجوزا قيد للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا مجوزا اى مجازا
فان قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال النحوى قوله
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءنى زيد وركب كان المفهوم
منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنته لعامله
لعامله واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ وبفهم المقارنة بينهما فكان
ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكنه قارنه دؤما وهذا التحقيق للفاضل
الشريف دبه تنحل الشبهة المشهورة قوله جملة دعائية اى جاؤكم ضيق الله
صدورهم فالجملة انشائية دعائية فلا يكون خبرا عرفت قوله لاستمرار
النفى فان النفى عدم فهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته
فى كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة
قوله مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة قوله تحققت الامر اذا كان مفتوح
الهمزة قوله احققت الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى اثبتته
معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق معنيا التحقق والاثبات ولاحق
مجردا معنى وهو التحقق قوله اى تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضى
من انه لا معنى لقولك تيقنت الابوة حالا كونه معطوفا نعم يصح ان يكون

المعنى اعلمه عطفا فالكن عطفا صح مفعولا فى الحال وبناء دفعه ان حقه فى تقدم
احقا بوته لجعل المضاف الظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه هكذا افيده
وانما وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك
عن اظهاره او لوذكر لذكر عين ادلت عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولا
فرسولا تاكيد للكاف لا للجملة قوله التمر اى المميز من باب اطلاق المصدر
على اسم الفاعل اى قولى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت قوله لكن الخ
اه تعريض بالرضى حيث قال ان المستقبل يدل على التاءنيث مط قوله غير مستقر
بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحد معينة ثم وضعت بوضع
اخر لمعنى اخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشاء من تعدد
الموضوع له قوله اما موضوع اه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد
سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له
اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا
للمفهوم الكلى قوله من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع فى الموضوع
له اى تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم انها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث
ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى
معين بل الابهام عرض له بسبب الاستعمال قوله والا من حيث وضعه
هذا فى الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون
قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب بل فى ذات زيد وان المبهم هو
الامر المقدر فان معناها طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
قوله اى فى غالب المواد يعنى كون ذلك المفرد مقدارا فى غالب المواد والا
فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اى دفع الابهام مط اى عن

مفرد سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان ما حاصل المعنى **قوله** في ضمن عد
جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام **قوله** قفيزان
بالقفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع ساعا ونصفا
قوله على الامثلة الثلاثة اي انا قسام غير العدد وبعته وقد مثل الثلاثة
منها وترك مثال الذراع **قوله** لم يتوقف المقادير فان من جملتها الذراع
ولم يذكره **قوله** وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكره مثالين لان الاسم
قد تم فاحدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون **قوله** مع التنوين اه وانما استحالة
الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا تلبس باحدها صار ناما والاضافة دليل
ان الاسم ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه **قوله** عند ابي الاسود قال
في القاموس الاسود الحية الكبيرة والطويل الاسود البعير داخله بالقار **قوله**
وهو ما تشاء اجازه اي في اطلاق اسم الكل عليها وحمل فرس فانه وان كان
اسم جنس ارادته الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط **قوله**
بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني دخلت
الاعداد **قوله** جواز اي يعني ان اطلاق الجمع الاريد على فوق الواحد حتى يشمل
المثنى مجازا وان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد الجمع اللغوي **قوله**
او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفارق بينهما
قوله عشرين اي العشرين التي لك **قوله** وعشرين رفضا اي عشرينية
يعني يوم العشرين منه **قوله** اراد عشرينا اه قد يقال ان التمييز نكرة ورفضا
معرفة فالتباس الاعلى تقدير ان لا يكون علما **قوله** والقصور غير المفاد
اه فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الله يكون نصا فيه **قوله** هو انه
كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات

المقدرة التي هي ظرف النسبة **قوله** حسبك زيد درهما اي يكفيك زيد من جهة
كونه درهما **قوله** خاص بالمنتصب عنه ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي
مقامه فضلة كزيد في طاب بكر نفسا فان الاصل طاب نفس زيد **قوله** وفي
وتعلقه فلا يكون هو الاب **قوله** بحسب المعنى حتى يكون طاب في بكر وزيد
طيب وان عليه اما بحسب اللفظ فهو معطوف على بالغير **قوله** فالنفس غير
لان المراد بها ههنا ذات الشيء **قوله** على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار
الرجوع الى شخص معلوم **قوله** اي خبر فاد ساد وهذا القول انما يستعمل
للتعجب اي الخبر الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى
اي لله فما صدر عن الممدوح من خبر **قوله** بعدها لم يكن نصا الغرض من هذا
دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب بكر نفسا فان التمييز فيه اسم بتصح جعله لما
عنه ولا يصح لتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض **قوله** يصح
جعله لما انتصب عنه التمييز نحو طاب بكر نفسا مجازا باعتبار انه سبب لنصبه
حيث قال انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه
قوله رفع الابهام عنه فيه صارحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات
المقدرة المنسوبة اليه **قوله** اي فيما اذا ما كان الظاهر رجوع الضمير
الى الضمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه تكلف لارجع
الضمير حتى يشمله **قوله** ايضا المقتضاه وهذا تعريض بنجم الائمة حيث قال
وانا لا ارى بين التمييز والحال ههنا فرقا لان معنى التمييز والحال ههنا فرقا لان
معنى التمييز ما احسن فرسه فلا تتحصر في غير حال الفرسنة الا بهما وهذا
المعنى هو المستفاد من جعله حالا **قوله** لما قصد القرينة الدالة على ان الظرف
غير مراد **قوله** متعلقات الاناء من خل او عسل او ماء او لبن **قوله** غير

قادح فى التمسك اذ بناؤه على القلم الذى يقبله العقل السليم قوله الغير الخ اى
الى التعريف اى تعريف مطلق الاستثناء وهو بعد الاواخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشارك لفظ بيز
قتميه فيهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما فى تعريف واحد غير ممكن فلذا لم
يعرفهما المصنف فاسد فان الحقايق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك
قوله هو المخرج اه وههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا
فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد ثم قولك الا زيدا نفى حكم
القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل فى القوم بل
القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله
الا زيدا قرينة للسامع على مراد المتكلم ثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واو
الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة فلا
دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق فى الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه
الحقيقى ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه
ان قولك مثلا قام القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد قام
واو فلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم
وجودا على النسبة التى يدل عليها الفعل وهذا يقتضى حصول الدخول والاخراج
قبل النسبة فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ و
اخرج عنه فى التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام التحقق
باخره التغيير توقف حكم صدره على اخره كما فى ضربت زيدا راسه فلا تناقض
لاختلاف الجهة قوله فى كلام موجب انما وجب النصب لانه جعله بدلا يفضى الى
الكذب عند سقوط المبدل منه بظهور من قولك جاءنى الا زيدا اى جاءنى

كل احد قوله لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة قوله بدليل قوله او كان بعد
عدا وخلا اه لان النصب بعدهما على المفعولية قوله لان شيء الضمير راجع الى
المستثنى قوله اذ له نسبة الى الخبر اى المستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل او
شبهه لان الفعل وشبهه ينسبا الى المستثنى منه وحرفه والمستثنى فالمستثنى جزء
مما اسند اليه احدهما فالنسبة هى الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل
وشبهه اسندا الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هى الفردية
والاول اصح ولما اعمل فى الكل نائب بعمل فى الجزء الا ان هذا الجزء لما وضع
بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكر للغير
هو احد المذاهب فى بقية مذاهب اخر ثانى احدها ما ذهب اليه الكسائى وهو ان
عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام
القوم الا زيد ليس ثم ثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا حذفت
النون الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لا فالى انتصب الاسم بعدها فانها
واذا اتبع ما قبلها فى الاغراق فيلاء العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المصنف فى الا
وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا قال قال لانه دائما لا يكون هناك
فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذى ذهب اليه ان
عامل النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير متمكن
منها منزل الجزء فهو كحرف الجر وردّ المذاهب الباقية يفضى الى التطويل قوله
فالمنقطع مطلقا سواء كان فى كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يقع عليه
ام لا قوله من رحم هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال البعض
المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اما
رحمة من رحم او مكان من يرحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان

مرزوجم

من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفيه وعلى جميع هذه القادير فالاستثناء
متصل قوله ام الباب كلها موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع
لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء
لنوع من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه
قوله او الى البعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل
قوله عدا بجيئهم اى تجاوز المجيء في بدا وحاصله انه لم يجيء ولا يتصرف فيها
اى بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء فههنا فائدة تناسب المقام وهو
ان سبب قراءة سيبويه النحوانه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى
منه قوله تعالى من اصحابي احدا الا وانا شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء
فقال سيبويه انما هذا استثناء فقال حماد لا طلبن علما لا يلحن معه احد
ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسناد
الكثيرة الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه النحوانه جاء الى حماد بن سلمة
فقال ما تقول في رجل دعف بالصلوة بضم العين فقال له انه لحنت يا سيبويه
انما هو دعف بكسر العين فمضى ولزم الخليل قوله على البدلية اى بدل
البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي شرط
بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى
بعض من المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما اعرب
ما اعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنوب اليه هو المجموع المركب من
المستثنى منه والمستثنى واعراب المستثنى منه بما يقتضيه المنوب لانه الجزء
الاول والمستثنى صار بعده في خبر الفضلات فاعرب بالنصب فاذا اخذ المستثنى
منه لم يبق المستثنى فيه خبر الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب بانتفاء

الجزء الاول كذا افاده نجم الائمة قوله ليفيد فائدة صحيحة اى ليفيد الكلام
قوله نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشي هذا مثال لما يتضح فيه الحكم
على سبيل العموم لما نحن فيه انتهى وذلك لانه لا يتضح حد المستثنى منه و
تسليط عامله على ما بعد الا والقداح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله
لان في النفي موجب لاثبات هذا بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو ظ
لان منها الصفات المتناقضة كالقيام والقعود عمل بالمختار واغنى جعل المستثنى
بدلا كما عرفت ما بقي قوله صفة غير المتضادة كالعلم والكرم والشجاعة و
نحوها قوله لانه زاد انتفاء اى حتى من الاخفش الذي جوز زيادتها
في الايجاب فانه جوزه في غير فرد الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك لان فائدة
من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد جاءني رجل واحد بل جاءني اثنان
او اكثر فهي لتاكيد ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة
كانت في الظ للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة
ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات قوله لتاكيد النفي
اى نفي مجرورها وان لم تباشر نحو ما جاءني من رجل امرأة كما عرفت
قوله لان فتحته اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو
من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ اليس
بكناه ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر يقتضيه
السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على
على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى
المذهبين فائدة تناسب المقام البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاسكا

بين اذ نبا بهذا الفن حتى عد من المطارح وهو ما تابع لم يتبع منبوعه في
لفظه ومحله بالثبت ما فانه لم يسلم غير علم ثابت عاوات في اثباته حتى ثبت قوله
برفع غير لان اشكاله ان غيرا تابعة لعلم ولم تتبع لفظه وهو ظ ولا محله اعني النصب
على انه خبرها قبل تتبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتداء في الاصل انما
بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله
اي ما الله يعني ان فاعل ما شاء ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه قوله
على التفصيل المذكور ومن وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم و
المنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب
العوامل في الناقص قوله انتفى اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه قوله
لدلالة لانها على ذات مبهمة لكونها من مبهمات المعاني وتقول مررت برجل غيرك بالجر
اي مغايرك قوله او واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها اه هذا او جوه
مفهوم من تفسير قول المصنف تابع فان وقوع الشيء بعد شيء يستلزم وجود
الشيء الثاني لفظا وانما اشترط ان يكون مذكورا ليكون ظهر في كونها
صفة بخلاف غيرا فانها لما كانت متفرقة في الوصفية جاز تقدير موصوفها
وفائدة تفسير الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمثنى قوله كل
رجل الا زيدا جاءني اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذا الضابط
المتعدد بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع كما فسره به والا فاولى على ظاهر
لخروجه به قوله لتعذر الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله
قطعا والمنقطع يلزم دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة
غير معينة لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كل الى غير
من الاستثناء قوله مما جاءني ماته وجعل الاذيد وجه التعذر عدم

يتقن دخوله في الماته وعدم يتقن عدم دخوله فيها قوله الا واحدا والا رجلا
والا حمارا والاولان للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع قوله الذي يتقن هو
قيد للدخول اي لدخول المستثنى الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم قوله
الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يبفارقان ومثل هذا الشعر
قوله عم الناس كلهم ما لكون الا العالمون والعالمون كلهم ما لكون الا الناس
والعالمون كلهم ما لكون الا مخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والاوجب
ان يقال لانه مستثنى من كلام موجب قوله مكان زيد هذا الكلام اتم
الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اي ان معناه القوم جاءني بدل
زيد اي هو له يجيء والى فائدة لفظية نبه عليها بخم الائمة وهي ان سوى في
الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق سوى العدد وان اه سوى فاعل بقي ظهر
اعرابه لوجود الالف وهذا من ابيات لحماسة اولها فلما هجرتنا هجرة الشر قامت
هوى غربة نصرح اي انكشف عربان اي ظاهرة ناهم اي حزننا اي
عدونا كما جزانا ومنه كما ندين تدان قوله ودع الاخفش ان سواء هذه
بالمد حتى يبقى النصب في اخرها قوله اي لان كنت منطلقا فان هنا مصدرية
والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان حذف
حرف الجر من المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي من غيرهما
سماعي قوله ثم حذف كان يلا انه ان المصدرية فانها تستدعي الفعل وكان
دليل على الخاص فقدر العام قوله وابدل الضمير لعدم ما يعود به وهو كان
قوله وادغمت اه وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير ان كنت منطلقا فانطلا

تقدير الكسر يكون الشرط قوله اذ لا لام فيها لما عرفت من انها لا تحذف
قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة
الجنس قوله ولا يعبدان بق ولما سبق من ان غير المنون منها اقل قوله
فحذاميها مطر اى سواء كان منبتا او منضويا قوله احوال مترادفة بمعنى
بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادفت عليه وكثرة قوله اى يليها
نكرة اه تفضيل للاجمال الواقع في قوله المفرد فان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد
المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كما سيجيء الوقع والتكرير وقوله
ليترتب علة لتغيير العبارة المجملة بقوله اى يليها اه لان الاضافة اى الى المفرد
قوله على سبيل منع الخلو لامنع الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة ومفصولا
قوله فلا امتناع اه لان الجنس يقتضي تعددا وهو لا يتصور في مثل هذه
المكان قوله لا بعينه اى لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اتصل
بغير ايضا جاز كما في لا زيد في الدار ولا عمرو غير زيد قوله لاشتهاره لقوله عز
اقضاكم الى علي قوله لا حول عن المعاصي ولا قوة الا بالله روى عن علي بن ابي طالب
عان معناه لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله لزيد
عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان تكون لا في الموضوع عن بمعنى ليس وان تكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا وقعتها يحتمل ان تكون لا في
الموضعين بمعنى ليس وان تكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا
فتحت الاول ورفعت الثاني فيحتمل ان يكون الوقع محمولا على موضع اسم
للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها لغير ذلك من الوجوه التي
تستطلع عليها في اثناء تفضيل الوجوه قوله ويجوز الامران وهما كونه
من قبيل عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة قوله وضعف المضعف

وهو بحر الامة الرضي قوله اى تاثيرها لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق
الا في المعرب عند التغيير جاز ان يضمن في معمولها الذي حمل العمل على معناه المعنوي
اى التاثير قوله واما العرض وعروضه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا
للطالب قوله من حروف الافعال اى الحروف التي مدخولها افعال قوله
حيث لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل قوله الا رجل اخر بدل
بدل على محصلة تبيت المحصلة بالكسر التي تحصل تراب الحكم التقدير تبيت تفعل
كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا ولاه لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله
لما كان الاتحاد اى الاتحاد ذاتا او الاتصالا لفظا وتوجيه النفي اليه فان النفي
في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله
فانه المذكور اى فان المبني بالاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله وبنيه
على الفتح اى الثاني نظرا الى كونه تكرير اللفظ ويجوز فيه الاعراب رفعا
او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول قوله
على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد او قوله
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني النصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل
مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الوقع ايضا لان النصب في قولك لا
رجل ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فيحمل المعطوف
كان حرف النفي يباشره وهو اذا باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الامر كذلك
فهو اذا كان تابعا اولى قوله لمظنة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف
لقلته اذ هو على حرف واحد قوله في قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح
عبد الملك بن مروان وقوله او تكونا زرا اى جعل المجد داؤه وازاره
هو كناية عن شدة اهتمامه بر قوله في جواب اذا دبر الاسنة فان

اللام المحذوفة منها لاتحاد الاضافة قوله من نحو غلامين وادخل المثنى والمجموع قوله حين بضا كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها خبرا بزيادة لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوجهين ما سيدلي عليك قوله باطنها اللام الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة قوله من حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معنا الذات المتصفة بالابوة لكنها معتبرة من حيث كونه مضافا قوله وهو الاختصاص وبيانا ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله ابلك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة وابلك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معنا قوله او المعنى الفرق بينه وبينه الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حالة اعتبار الاضافة بوجود اللام ومشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف انه بهذا الاعتبار مشارك له للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف انه بهذا الاعتبار مشارك له قوله لمرجع صلة لثبوت قوله في النفي قال نجم الائمة ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة وقبلها المطلق النفي وهو الحق قوله بل هما مبتدء وهو خبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واصل الحجاز اعتبار شبهها بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم قوله اعم منه لجواز ان تحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قوله بجنبك درهم فان فان حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور ومع انه مجرور وذلك لكنه للمضاف اليه قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اي ملفوظا كان بزيادة ان المصدر وبمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف ردا على الرضي حيث

ذهب

فهم الى انه خلاف ذلك لان وقوع المصدر بالاسماعي لا قياسي قوله منسلخا يعني ان يذهب بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المتن في قوله وهي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير اه قوله علامتها ان يكون انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يتم المعنوية كون المضاف الان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ان انها معنى فلا يحمل عليه لكون قوله على التقديرين ممتنعة لعدم افادة التعريف والتخصيص فيها قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيها لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه فاضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام لابعد الشأ ويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم قلة كل من الاضافة وذا لا يجوز وردبان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فصحيح الاضافة الجزئي الى الكلي بما لا يجتنب في تصحيح اضافة الكل الى الجزئي او الفرد قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد بدير وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمان او اشهر بكونه غلاما لزيد او مفهوما بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فجيئة لغير معينة على خلاف وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقدامراه فان المراد بهم غير معين والالتفات في مقام المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة واخره فضيت ثم ملت

لا يعينه وثم حرف عطف والتاء لتأنيث اللفظ كرر قوله هذا الحكم وبه كتب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير مثل شبه ونظير وسوا قوله لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا تختص زيدا وكذا مغايرته فانه يشمل كما في الوجود قوله تحصيلا للحاصل قال في الحجم الائمة وعندك انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيهما زوال التعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فاذا اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال في الروضة كذا في الحاشية قال في الروضة شعر ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجعن التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي وارد يا البلاقع اي برجوع السلم ويكشف العمى من المستخبر الذي هو عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال اي فانه مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله جواح بيت الشعر فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة لسقوطه الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل لان يمنعه منه مانع قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول واستناع المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية على افادة التخفيف قوله كان الاتيان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرع فان السابقين فانه مذكور ضمنا قوله لكثرة لواحقه من مخالفة الفرع فيه والاستدلال عليه قوله ثوب

مضارة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله باد خال وبكاء نها لا تدخل الا على النكرات وبجوزه بعضهم اسنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران اما وجه قبح الوضع فلخلوا الصفة من ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله فاتحاده يعني ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي والجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون راجعا الى المسئلة قوله وعلى التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه رد الاستدلال الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله متاول اي مجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجده للصلاة فاضافة مثلها في قولهم سيف شجاع قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة الاولى وهي اول ساعة بعد الزوال قوله الجبة المحتفا لانها تنتهي مجاري السيول وموالي الاقدام فيلحقها الزوال قوله هو جانبه الضمير راجع الى جانبا اي الجانب جانبه لانه يكون الجانب جزءا من المكان والمكان واقع في جانب الغربي المقصود ان الجانب جزء مجانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي هو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له حمل كثير ومعنا قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الحمل اي ذهب حملها من كثرة احتلاقها قوله لتوجوز الفراء اضافة احد

المراد من الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندك لورودوه فى كلام امير المؤمنين
على كثرة الكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل
به البيان قوله سواء افاد وه اى اشارة الى ان لفظ يخصص الواقع فى عبارة
المتن ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من
للخصوص لامر التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله ففيه خفاء لان الشئ
عند جماعة يشمل الموجود الخارجى والذهنى والعين كلى فلا عموم و
بزول الخفاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج
والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية قوله بعد
كروز الكوز المحوالق وهو لقب لشعر بالذم اى ان بطنه منفوخة مثله قوله
وهو فى عرف النحاة لان بجتهم عن اواخر الكلم وعند البصريين ما سلم اولوسط
ونحوه من حروف العلة قوله بعد السكوت ونحو وصول وبير قوله
حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه واو وفاؤه او حكما كالضمير فى اكرمتك
والباء فى غلامى فانها لاستقلالها فى حكم الابتدا قوله بغيره اى المنفو
والمجرور قوله واى اوله قد اهمل فى المجاز ولا ارى ذ المجاز اسم سوق
بمعنى ارى على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان شاء الله وقد
انزلك هذا الموضع الشريف واقسم بابى ان هذا الموضع ليس بمبارك
قوله وتقول اى امرأة اه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحكم
والحق الى نفسه الاشا الاربعة اى اخى وابى وحمى وهنى قوله بالحركات
الثلاث فى فاء فم قوله مثل بها فى مدة اللام وحمل الاعراب على العبر
قوله وضع وضائه بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
مثلا لم يثبت لهم ان يقولوا جائنى رجل ذهب فجاؤا واضافوه اليه قوله

لكان

لكان اشمل لشمل الاعلام قوله حكم خاص كرد المحاتف والعلم فيضاف
الى المضمر لتنتفى تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله
كالكاهل وهو ما بين الكتفين قوله باذ بدل العامل اه فان ضمر زيد فيجب
وصل اعراب ان بكما من حيث انهما يشبهان لاعراب فى العروض كما قد عرفت
قوله ثم ان لفظة ثم ههنا اه معطوف على قوله واعلم اى ثم اعلم ثانيا وحاصله
ان لفظة كل لا تدخل فى التعريفات لانها لشمول الافراد والتعريف انما يكون
للمطابق والتعريف بالكسر هو الحقيقة فينبغى ان يقال عنا التابع هو الثانى بالاعتبار
سابقه وحاصل الجواب ان المقصود بالذات من التعريف لما كان عند النحاة
هو ما يكون جامعا مانعا وهذا المحد يفيد ذلك ان التوابع بالاستقراء اما الايضاح
منحصرة فيما ذكر فالحد جامع لها واما الثانى فلانه لما ادخل كل شمل الحقيقة
فى ضمن الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منطبقة على جميع تلك الافراد لا تصدق
على غير افرادها وهذا معنى كون الحد مانعا وقريب من هذا ما قوره بعض الاذكياء
بل هو عينه قوله فلو جردت اه بان يقول معناها غيرها قوله والرجيم
المرجو بالعمل الصالحين او المبعد عن رحمة الله قوله بدل اما انما يجئ
جميع استعمالاته قوله لانه صفة لانك انما تجئ بالصفة لتعريف المخاطب
الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان تكون الصفة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة
المخبر بها لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فاما
لم يكن خبر المبتداء معرفة ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا
واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها فى حكم النكرة
حيث النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه قام رجل

ذاهب

ذاهب الثاني قوله يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان التابع يدل على معنى في متبوعه وليس لها المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف ان لم يدل على صفة حقيقة قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله والنكرة جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة بقعدن اه لكن ضعف بقعدن اشد من قاعدن لان الالف والواو في الفعل قاعل في الاكثر بخلافهما في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله وضمير الغائبة اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يجعلون مثله على البدل قوله المادح والذام اي كانها لا توصف بوصف يفيد بيانها قوله لايضاحها فكذا لا توصف بوصف يفيد المدح والذم قوله اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الواقعة له وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والغير يحتاج في معرفته بالقلب فقط وكذا تذكير في المرتجل واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رأى في المنام كان الله قد نجاني من اهوال المحشر وقال لي جزيل الثواب لهذا السبب قوله مع صلته قيد لانه بدونها مبهم حتى ذهب اكثر النحاة الى ان تعريفه انما اتاه

من جهة الصلة المعلومة منها عند المخاطب قوله ان كان مدلول الاشارة و الرد قوله بل يجعل فهم من تذكير الاسم الاشارة والصفة قوله يعني المعطوف لان العطف بمعنى مصدر فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحقق توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شيء ونسبة شيء الى شيء اثنتان وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والشارح قد اوضحه بقوله فعمرو تابع اه قوله نسبة الى شيء نحو جاء زيد عمرو في الدار ونسبة شيء اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله والديباجي الكاتب قوله وقيل قد جوزه اه نقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة الاعلى من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله لا ايضا الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى متعدد فيجاب بان بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها ايضا مدخول الاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القرآن وفي الاشعار وفي بعض النسخ الادعية المأثورة المكتوبة وفي من اهل البيت بل قد عرضت عليهم وقرروهم حجة كظهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس لضرورة قوله لقصد عدم التعيين وحاصله ان الضمير وان كان عباءة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة النخلة اليها في حكم الانفصال فكان الاضافة مفقودة قوله او محمولة اه حاصله ان الاضافة بخالها الا ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي نخلة شاة لا نخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد

بالضمير

بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجملة عباءة عن السابق لا بعينه
شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع
واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف الى
الضمير على المحول رتب بهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا
الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر لان ذلك الشذوذ هو الذي
جعل جوابا ثانيا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع
ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه
ان الضمير انما لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى
ما ذكره نجم الائمة من ان الضمائر الراجعة الى النكرة المخصوصة نكرات
قوله اولها ان الجملة السببية جعل الشارح هذا الجواب ثالثا احتمالات الاول
منع كون الفاء للعطف الثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف
عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فلا يكفي
رابطة المعطوف عليه للمعطوف وهذا مأخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث
ذكر ثانيا ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها لان
ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا فقول الدجاج فتغرب الشمس فتبدو
لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس فتبدو والثالث ان انتفاء السببية
قيد للمعنى في الجملة الثانية رابطا لها بما رابط المعطوف عليه وهو ان
الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن نجواب اخر بتقدير الرابط قوله
بسبب الضمير راجع الى طيرانه قوله واني وقع العطف الغرض من هذا

اصلاح عباءة المصنف لان العطف ليس على عاملين بل على معمولها فاصلحه
العباءة ثلثة وجوه احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مستدل الى مصدر
من قبيل وما حمل بين الغير وذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير اذا
عطف اي وقع عطف بناء على وجود عاملين مختلفين له بحرف ما متنع
هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح بعض شراح اللباب
وحاصله ان العطف بمعنى الاضافة والتقدير اذا اضيف الاسمين المعمولين نحو
العاملين بان يجعلا مضافين لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكر الاكثر وهو ان في
عباءة المصنف مضافا مقدرا قوله فاكل سوداءه فان قوله بيضا عطف على
سوداء المجرور والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبحه ظاهرا
فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنه ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبر بالما
التمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة والشحمة عكسها
قوله كل امرئ اه فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل
قوله نارا عطف على امرئ المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معنى ان
الاسم منها للانكار والتقدير كل امرئ رأيته قطنينه رحلا كاملا في الاوصاف
وكل نار رأيتها توقد في الليل تحسبينها كالنيران المضرمة في الليل لطالب الضيف
وارشاد الضال الى الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظاهر جاز اراده الغرض
من هذا وقع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه الشرطية مناف للقيد
لان لفظ اذا وصيغة الماضي تقتضيان التحقق فالتقدير ح اذا وقع العطف على
عاملين وتحقق وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه
بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق والمتحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين

النحو كلها جائزة بحسب الصورة **قوله** عند الجمهور اى المتأخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الاستراباذي في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحق عندك ورودها في القرآن العظيم وفي الكلام الفصيح **قوله** انهم يقولون اه هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم لزوم لاحد القبيلين وفي العامل في المعطوف مذهبان اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو مذهب الفارسي وابن الحاجب ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى **قوله** في الدار اه فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في محمد ومعطوف على زيد والعامل فيه الابتداء **قوله** على حذف المضاف ناشئ من قبيل العطف على معمول عامل واحد **قوله** نحو يريدون الا بنية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف يجر ما اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه فكما المضاف يجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة **قوله** منوبا نحو ضرب ضرب زيد **قوله** او منوبا اليه نحو ضرب زيد زيد **قوله** اى التاكيد اه دفع لما قيل ان قولك الشمول لغو لظهوره ان كلهم في جاءني القوم كلهم بفرد امر متنوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقدير المتنوع في النسبة شائع بينهم في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول **قوله** تلتهم اعلم انه اذا اريد بتعيين العدد اعتبار النسبة بعض العدد الى ضمير المتبوع وذلك الثلثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد حتى تكون

تاكيدا **قوله** اى مكررا اه لتصحيح الحمل **قوله** فهم كم تكرير اللفظ اه قصد الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع بان الاول حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة وبخلاف اجمع واخواته **قوله** مطلقا اصطلاحيا او غيره **قوله** لهذه الكلمات فينبغي ان لا يذكرها كما لا يذكر حسن وبين فائدة مثل ابن قزمان اللفظ **قوله** ويمكن استنباطه اه كان يقال ما الاتمام لان العموم تمام الافراد والاجزاء واما الروي فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما الشمول فلانه يستلزم انبساط وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتدادا وان كان بين الامتدادين تباين **قوله** تغليبا فان الاول لحقيقة هو النفس **قوله** ولا حاجة اه اى لا حاجة المضم الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء معين عن ذكره **قوله** بقية الباب وان لم يكن هناك الا التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بما نحو ضربت انت نفسك وضربتما انفسهما وضربوهم انفسهم **قوله** بيان العوامل قليلا قليلا فلا يقعان فاعلا حتى يلزم المحذور **قوله** فلا يفيد والجزئي يقيده ابضع على اتبع **قوله** اى بقصد النسبة اليه اشار الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره في تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان غرضه ماذا وان اوثرت تفصيلا اتطلع على جميع تكاليف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المضاف البدل بانه تابع مقصود بما نسب اليه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاءني زيد اخوك فالذي نسب اليه المتبوع هو مجيء زيد لا نفس المقصود منه اخاك بل المقصود منه المجيء المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فاراد اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد المقدر فصار حاصل التعريف هكذا البدل تابع مقصود بنسبة

نسبة شيء اليه بسبب نسبة الامر الذي نسب الى متبوعه فاما قصدنا نسبة المجيء
الى اخوك بسبب نسبته الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الذي هو وسيلة
الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل الخ
واعتراضه على الشيخ ليس في محله فواجبه قوله اي دون المتبوع اه فضمير
دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي منحازا عن المتبوع
في كونه مقصودا قوله بنسبة فانسب اليه اي لا يكون نسبة المجيء الى المتبوع
مقصودة بل نسبة المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون مضرا لكون النسبة اليه مقصودة
ابتداء بل نسبة المجيء اليه طوطية لانتسابها الى تابعه قوله سواء كان
ما نسب اليه اي سواء كان ذلك الشيء الذي نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع
كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال الثاني فان الفعل فيه مسند
الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد قوله قال فيه فان التهم
مشتمل على الفتال لانه واقع فيه واعلم ان الشيخ جعل هذا وجها للتنبيه
هو ليس بمطرد الا ولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الا
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه ذا الا علية اما لا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني
منتظرة له وهذا الذي فسر به الشيخ الملابسة والاحسن ان نحمله وجها للتنبيه
ونحمل الملابسة عليها وحمل كلامه على هذا كما قاله الفاضل اللاوي بعيد
قوله وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم
يكن يدل عليها زيد كيف لا ولو اتحد مدلولاهما لكان الثاني تاكيدا لا بدا
قوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدل

لانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث
انه اخوك قوله نظرت الى القمر فلكراه ان قبل ان النسبة الى المبدل منه
في هذين المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال
فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا
الى الاسناد الى الفلك اجمالا وكذا في المثال الثاني اذا سئل عن المتكلم بهذا
التركيب هل رايت برج الاسد فقم رايت وجه الاسد كان الخاطب منظرا الى
البدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن الضمائر جعل هذا وجها للتوصيف
بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم ارتباطه او ملابسه فلو كان متصلا
لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان مفصولا به موصوفا قوله واستعمله
اي حمله ان يحمله على ذاته قوله فيما سبق في قوله وقال بعض الخ وراه قوله
اذا جعلته بدلا قال بعض النحويين في الفرق بين البدل انه لو قال رجل وجهك
ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان النكاح
الغلط واقع فيما لم يقصد بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ
الغلط واقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله افيد لتناوله لصورة الغلط
قوله الا لمن يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف كيضرب وحمل هذا الكلام
على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل الخ ان هذا الحد لا يصح الا ممن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي
لم يختلف اخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اي الاسم
المبني ضرفه بهذا التعريف فاخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا فيه فان
مبني في قوله مبني الاصل نكره مطلقة لانه اضافته الى ما بعده لفظية

فهو حق من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا المطلق المبني
فكانه قال المبني مطلقا اسما كان او غيرها ناسب مبنى الاصل وقد عرفت ان هذا
المبني الذي وقع بجزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله
او غيرها كالفعل والحرف الى الاشارة الحسية قوله كفجار فانه مشابه لنزال
الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح بوم على انه اكتفى البناء من المضاف
اليه اغنى اذ واما على قراءة الكسر فهو معرب قوله والمضاف اليه معرب لتركيبه
مع عامله اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف قوله لمنع الخلو لا لمنع الجمع
لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للشك ليكون الحد فاسدا قوله من حيث حركات
اواخره اي كون هذه الحركات القائمة بالمبني انما هو من حيث حركات اواخره لا من
حيث نفسه كما هو المتبادر ومن قوله والقائم فانه لا يتأتى للمبني الضم ولا الفتح
ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب هي كما هو
المتبادر ومن اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غيرها هو المصطلح
بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء عبر به من شيء اخر لا وهذا هو المتعارف
اللغة قوله واثره للترتيب اه لا مطلق حكمه كما هو المتبادر ومن اسم الجنس
المضاف قوله نحو من الرجال اه فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة
وفي الثالث ساكنة اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام
والكثرة تناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين
واما كسرة الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن
ان يكون على الكسر اما سكون الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء الاصوات
فانها ليست باسماء لعدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
قوله بهذا القيد اي بقيد الوضع لاحد الامور على الكل واحد من المفسر

اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان موضوعا
لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكى عن نفسه ولهذا
صح ان تقول انا متكلم وانا مخاطب قوله عند الحجازيين اي كون ما عاملا
محذوفا بلغة الحجاز كما عرفت قوله الى غير ذلك اي مبني مع قوله وانما بدأ
بالمتكلم عكس ترتيب اهل الصرف قوله اجماعا اي عند البصريين وذهب
الفراء الى ان انا بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان ما
تعتمد عليها لما لم تفصلها عن العامل لتستقل بالتلفظ قوله اختلافا كثيرة
احدها ما اختاره وهو مذهب الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك
واياء مجموعها اسم تاليها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد اياء هو الضمير
واياء عماد له كما عرفت وهو غير بعيد قوله فان الضمير دفع لما توهم من عدم اشتراك
الضمير بناء على ان التاء جزؤه فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير اه قوله
ستين كلمة فان لكل واحد من الضمائر الخمسة اثني عشر فضرب الخمسة في الاثنى
عشر تبلغ ستين ومضروبها في الثمانية عشر تبلغ ثمانين قوله علاوة
مناسبات اه كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم لمبتدء الكلام و
الهمزة لها مبتدء المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت معها
نون لانها مناسبة للحرف المد اللين حيث من انها متولدة وزيدة الالف
لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله في الخواص
وزيدة التاء لمناسبتها الواو في المخرج وكثرت التاء للمؤنثة لان الكثرة تدل
على الياء والتاء علامة التانيث فالكثرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في
المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتما وضربتم واصلها ان بقي ضربتا و
ضربتو التلا يلتبس الف التثنية بالالف الاشباع وزيد في جمع المؤنث نون

ليكون

ليكون جمع المؤنث مساويا بالجمع المذكر بالحاق ذيادتين فحاجزه الى غيره الله
من التعليلات المذكورة في المطولات قوله صفة جرت اه انما قيد
بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين
الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو ضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي
له بان تقع صفته او صلته او خبر انبائه قوله ليكون اشمل من تخصيصه الآتي
وشموله اما من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها بمن لا يعقل
لكنه اكثر افرادا قوله على ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله
وانما يتضح ذلك اه وانما يصح كون هذا المثال فاضحا به مثالا لكون الفصل
بسبب ان الصفة جرت على غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى تكون
الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرف انما لو جعل هذا الضمير تاكيدا
للفاعل المستتر فالابراز حينئذ انما هو لغرض التاكيد قوله ولكنه تاكيد
لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لانا كيدا اي يصح ما ذكر تا اذا
كان هي فاعلا لا تاكيدا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل
وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه اللزوم لوقوع اللبس في صورته
ثم ان الشيخ بعد ان جزم بانه تاكيد استدل بالمثال المذكور لانه لو كان
الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قبل ضاربوهم بل ضاربيهم للزوم اجتماع
الفاعلين وانما على ما روي عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحو
فاعل لا تاكيد اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل قوله
لا للبس نعم الان قامت قرينة على انها صفة لهند قوله وبابرازه علة
للطعن اي الطعن في اول الوهلة سيتقدم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا
لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ با

بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول في النصب كونه فضلة مثله قوله
في هذا المقام اي مقام ابتداء الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كما
جعل في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لو
لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجوده وهو بعيد قوله في الوسط حكما
لشدة امتزاج تاء الضمير معه لانه فاعل بخلاف تاء المتكلم فانه مفعول قوله
كما في اعتل فيلزم في فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل بين اللام
حرف واحد قوله وحملا معطوف على تحقيقا قوله قبل العوامل اي اللفظية
لانها المتبادرة عند الاطلاق قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة
الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله بتوسط لا بقوله ليتم فضلا لان اللام
المقدرة بعدها لام كي معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو
التوسط لا التتميم على ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضمير نحو كنت انت
الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرف قوله لامتناع اللام
بيان لوجه الشبه اي كما ان اللام لا تدخل المضاف فكذا افعل التفضيل فيجوز
وصف المعرفة بالقرينة منها فيحتاج الى ضمير الفصل قوله على انه خبر
مبتداه ما بعده قوله غير معهود فهو حري بالتاكيد قوله معنى
الكلام ويقع اه حاصله ان مراده بقوله بتقدم بعض مسناه لان معنى التقدم
الوقوع مقدما واوقعه هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح فقوله
الشروع مقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله مقدما لان حاصله
على ما عرف قبل الجملة قوله اي قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس ليحمل
الجملة بعد الخصة منه فينفعا بان فيكون حاصل فحيثما بان العبارة ويقع
قبل مطلق الجملة ضمير فصل وبحصة وقوعه من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على

الفاضل الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن في الجملتان حيث يجتمع واحد وظني ان هذا احسن واقل تكلفا من كلام
الشارح قوله اذا كان اي الضمير نحو قل هو الله احد قوله وغايته علة
للتتميم وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان سمي به وقيل انما سمي ضمير
الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا تقول هو
زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تتميم بقضية القصة
قوله وبجعل تانيثه اه لانه المسموع من العرب واما تانيثه تاويله بالقصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي في يد قائم فمجرد قياس قوله ليحصل التناسب
بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما قولك زيد هي قائم وان جاز
لكنه خال عن التناسب قوله معترضا اي بين الموصوف والصفة قوله في
هذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة قوله بلزوم استدراك
اه لان قوله لبنتي كانه هو المحكوم به والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المفيد
على الجملة لبنتي ضمير الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه
نظر فان ما بعده على هذا المقدر قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسير هذه الجملة
دون ما اخر من حروف تفسير او تتميم قوله فعلى هذا اي فعلى قولنا والظاهر
قوله اه لم يحمل التقديم على ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان بقاه قوله
انتقض القاعدة اه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز
تفسيره بالمفرد في قولك الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه
خارج من تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع واما
اذا جعل قوله لبنتي ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن قوله قوله
بلا دليل عليه اه اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من ياخل

البيت قرينة معنوية وهو ان كلمة ان لا تدخل على كلام الجزاء لافتضائها العلية والكينونة
قوله معبد الضان والجواذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية وكني به
عن الاولاد الحسان والظباء عن البنات الحسنا قوله اقوى شبها لان فيها
فتح الاول كالفعل قوله وملكوا عطف على قوله قد دواعلها قوله
اي اسما وضع انما قال ذلك لان المفسر بالفتح هو المجموع ووضع المجموع
ووضع اجزائه قوله اشارة حسنة الغرض دفع الاعتراض الذي اورده
الشارح على عبارة المتن وتقريره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية
لزم تعريف الشيء بما تتوقف معرفته والجهالة اذ الاشارة في الحدود
وان اريد الاشارة الحسية وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص وما يشير
غايته لذلك الامتداد قوله على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان من كانت
المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه يفهم من
نسبة الخبر الى المبتدا معنى فعلي تقييدي فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى
زيد مقيد بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع
الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت
قوله قدم اي قدم لفظ المشار مع انه حال عن ذان وذين ليكون الضمير
فيه قريب المرجع اغنى قوله المذكور بلا فاصلة قوله خبر الغرض من هذا
التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله هي مبتدا وما
الى اسماء الاشارة ولا يصح حملها عليها وحاصل الجواب ان ما مع ما عطف
عليها المجموع خبر وعلى هذا فقول المصنف مثلا ولمشار ذان وذين ليس
جملة مركبة من مبتدا وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال هكذا الى اخر اسماء

الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقديم لفظ خمسة بعد
قوله وهي اي الاسماء الاشارة غلط فانه جواب اخر لكن الشارح يقتضي فصله الى
غير قوله على احد الوجوه وقيل ان ههنا حرف اجاب بمعنى نعم وهذا ان
مبتدء ولساحران خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف قوله يكتب
لان فيه اخلال الالف المجهول اصلها قوله على سبيل اللحوق والعروض نفع
لما يرد من ان المتبادر من اللحوق انضمام الاخر وحاصل الدفع ان اللحوق
بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني من فوائد كلمة اللحوق
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان اوهمت شدة الامتزاج وكتابة بحروف
الكلمة قوله اي حروف الخطاب خمسة وهي كما كاف كن قوله في خمسة
من انواع اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان وهؤلاء قوله تؤتى الى
ستة وهي ذا وذي وتي وته وذي وذه وذه هي الا ان نوعها واحد حاصل
في ضمن احد هذه الافراد قوله على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان
كقولك ثم هناك الاية وهذا باستعانة ما هو موضوع للمكان للزمان كما
ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا
يكون هذا بيان الحاصل المعنى لان كان فيه مقدرة والا لكان قوله لجزء
خبر الا تنبيه قوله من الافعال اه فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة
لا حصرها فيجوز ان يكون تم منها قوله والمراد بالجزء التام اه توضيحه ان
الجزء التام هو الذي يكون جزء امن مركب اذا نحل المركب اليه لا يحتاج في
كونه جزء اله الى انضمام امر اخر كالفاعل من قولك قام زيد فانك اذا
حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد
فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول

لا يكون جزء اتاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله معناها اللغوي
وهو التمام للشيء ط قوله اذ وحيث فانهما يحتاجان الى جملة اعني الجملة التي
بعدهما فان اليها من غير عائد قوله كاسمي الفاعل فان الضارب بمعنى الذي يضرب
قوله تشبيه للام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والشبه معناها لفظا
اسم بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه
مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف قوله وبمرئاه اوله
اوله فان الماء ماء ابي وجدي وطوبى اي بنيت بالجارة قوله وما بمعناه
مقامه وهو الالف واللام وفروع الذي كالذان واللتان ونحوها قوله
من تذكراه كما يتذكر مثلا بمعرفة ان المحال والتمييز لا يجر ضمنا انه يجب تذكيرهما
وبمعرفة ان ضمير الشان لا يجر عنه انه يجب تصديره قوله الجملة الثانية وهي
وهي الجملة التي يكون الموصول مبتدؤها قوله وجعلتاه لان المطلوب
ان تثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا للملك المخبر عنه ولما لم يكن ان
يقع الموصول موقع المخبر عنه ليصدره مبتدء افلا بد ان يكون ناشيء وهو
الضمير العائد اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين
انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيته لكنه
لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه
الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله ليصح
بناء اسم الفاعل فتقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربته انا
زيدا والمضروبي زيد قوله بخلاف عجبت منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا
فانه جايز قوله وامتنع في المحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره
قوله زيد ضربت غلامه يصلح مثالا للاسم والما قبله فلذا لم يمثل له

هذا ما وجدت في النسخ المصححة

قوله اذا حملت الضمير اى الضمير الذى فى خبرية واما غلامه فهو خبر الذى و
ضمير الموصول يجب ان يكون فى الصلة قوله وتاتة اى غير محتاجة الى صلة او
صفة وقبل او الى موصوف فكانها تاتة بنفسها قوله الا فى الشاذ والضعيف
وعن الفارسى انها جائت تاتة ايضا كقول الشاعر شعر وكيف ذا هب امرء
واراع له وقد وكلت الى ليتنى بمروان ونعم من كان مرضاقة مذاهبه
ونعم من هو فى سرو اعلان اى مخلصا اى هو ورجلا هو فمن نصب الحال على
التمييز قوله انا ماندعو الابة اى اسم تتمونر سبحانه وتعالى بها فلله
الاسماء الحسنى قوله الا اذا احد صد صلتها هذا مذهب سيبويه ونحاة
الكوفيين وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية
والاستفهامية قال الزجاج فانبين له ان سيبويه غلط لانه وضع هذا
احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت
وقال الجرمى خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقتها الخندق الى مكة احدا
يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها فى الاية استفهامية
وانها مبتدأ واشد خبره ومفعول نترع اما محذوف والتقدير لننزعن
الذين يقولون ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله
من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش قوله فمن قرء بالضم وما
مزقرا بالنصب فهو مفعول للفعل قوله تعالى الله الرضى قد اجبنا
فى اول الكتاب عن هذا واخرنا ما ذهب اليه البعض قوله الا ماد واه
لفظان احدهما قوقا اى صوت من الصوت وغاغا اى تلاعبوا بالعرعر وهى
لعبة بالصبيان قوله معرفة اى علم جنس كسبحان فانه جنس للتسبيح قوله
عن الامر الفعلى قال اللبلى لغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل تلا تا او اكثر

وما فوقها جمع والجمع مؤنث فعقل انوثى الحقو الفعل الباء التى هى ضمير المؤنث
دليلا على التكواو ثم عدلوا نزال عن انزل فرارا من مؤنث كانزلى قوله
وبين وجهها حاصل بعض ما ذكره ان على ذلك زيدا اسم فعل منقول من الجار
والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد فاصل وجب عليك زيدا خذه فقل تمكنت منه
فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لياتى المامور
الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه النصب فمعنى
هيهات اى ما ابعد دشنا اى ما اشد الامتزاق وسرعانا اى ما اسرعنا والتعجب
هو التاكيد والمبالغة قوله كقطام وغلابها غلم امراة قوله
او غير ذلك مثل تشكين البهيمة وحملة على الشرب قال نجم الائمة وانا لا ارى
منعا من ارتكاب كون هذه الاصوات التى يصوت بها للبهائم اسماء افعال
بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها فى فهم الطير منها
كالعقلاء قوله اسمين وفعلين اى هذه المركبات كلها لم توجد الموجود
منها ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه واسم وفعل
نحو تبت يدا مركب من تبت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد عندهم علم
نصر فسمى به ونصر من باب الفعل قوله لتبين بينهما لتبناه لان نسبة
اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة قوله لافى الحال
ولا قبل التركيب بعرض بالفاضل الرضى حيث قال لتبين بينهما نسبة قبل
العلمية وهى عدول عن عموم العباة بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية
فى الجزاء على طريقة واحدة قوله وتابط شرا ان مثل كيف يتشى خروجه
عن هذه الضابطة مع انه مبنى قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة
التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله وتعين المنبا اه اى ادعى

مبلغ وعين النسبة الواقعة في كلام المتن على وجه اخرج عنها النسبة العطفية
فقدار تكب امر صعبا لانها منكرة في سياق النفي فتفيد العموم **قوله** لانه لا
على نسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل بعد الفحص عن
اصله وانه مركب من اى شئ **قوله** كل من خمسة عشر وحادي عشر فاخوات الثاني
ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزؤه
الاول على وزان الاعداد الاصلية **قوله** المشتق منه اى من العدد الزايد
فان حادي عشر مشتق من احد وهو زايد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر
كما استمع وفوق حادي وعشر لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد
عشر وانما بعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد **قوله**
قبل التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه يبقى على ما كان عليه **قوله**
وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه في المحال وفي الاصل وحادي
عشر في الاصل واحد من احد عشر غير من احد الى حادي بان اخرت الواو عن
الدال وقلبت الحاء على الالف فصار الحاد وثم قلبت الواو ياء كما في الداعي
قوله والمراد به ههنا والمراد به ههنا في باب المبنيات **قوله** المعنى
المصدري وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر
عن شئ معين اه فان فيه مصدرية فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء
على ما يخفى **قوله** ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كمن كناية عن
القبيح وكفلان وفلانة **قوله** بل بعضه اعني المكنى به المبني **قوله**
ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس من هذا الباب
كالمضمر الغايب ومن وما اذا عرفت معنى العبارة على هذا التمشط ظهر لك
فساد قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول المتن ولا كل بعض لا فرق بينه

وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ انتهى
قوله ويتعذر تعريفه اى لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكناية
على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا في الامالي حيث قال والمراد بالكناية
ههنا الفاظ منها يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرها الا بها مر على
المخاطب واما لنسيانها وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين
من افراده كان يطلق الرجال ويراد به زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة
ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة
فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا تفي معرفتها
من تعدادها مفصلة مبدئة باسمائها **قوله** وضع الحرف اى ثناه فاد
الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل **قوله** من حيث
هي لا يستحقاه لا من حيث وقوع المفرد موقعها فجملة انك قائم في قولك بلغني
انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما بالنظر الى قيامها مقام
الفاعل فهي انما في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط
حيث قال وانما بنيت كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبني وهو مجمل **قوله**
منحطاه وذلك لانه في الاصل معرب كثر تكرره اعرب بنون تنوين
قوله تحكما اى ترجيحا بلا مرجح والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين
فلا تحكم ح **قوله** فيه ما يبنى وهو المميز كلفظ المائة **قوله** لموافقته جرا
اه لموافقة هذا الجر اعني جر المميز بالحرف فجره بالاضافة اى باضافة
كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها
سابقا اعني النصب **قوله** لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام من الشارح
لما ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه

الا بكذا وهذا فلا يرد ما فصله
فلا يرد ما عرض عن تعريف
الكنايات مع

كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالآية
قوله اي كل واحد منهما نبه على وجه كون الخبر مفردا مع ان المبتدا مثنى وذلك
لانه مفرد مفهوم لفظا قوله او شبه فعل تركه المصنف اقتصارا على الاصل
لانه اراد بالفعل ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم قوله الا يجب التمييز وذلك
لانها اسم مبني مبهم لا يحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا به او غيرهما
الا بتمييزه الرافع لابهامه وقد تضمن كلامه الشريف هذا دفع اعتراض الفاضل
الرضي حيث قال ان قول المصنف ينقض بكم يوم القيمة ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس بشبه الا على
الظرفية فاجاب بان مذا ونصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما
هو على تمييزها قوله فتبينه اي تعيين كم وكونه اي منصوبه قوله اي لم
يكن اي التمييز قوله اي لم يكن اي التمييز قوله نكرة متضمنة استفهاما
لانها في معنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام
ثلاثون ام نحوهما قوله قاعدة النصب لانه مصدق عليه انه وقع بعد
شبه فعل غير مشتغل عنه بضمير ولا متعلقة لقيامه مقام عامله فكان العامل
غير مقدر فلم يكن بعد ح شبه فعل قوله مع انتصابه اي انتصاب هذا
الرفع العام وهي وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية
حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي
خرجت عن النصب على الظرفية قوله وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ
التي رايتها للرسالة مثله ويؤيده قوله بعد وقد يجاء باضمار الضمير ولولا
ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يجاء بالتمييز قوله باعتبار ضمير
الوجوه اي المنصوب والجر قوله رفعه بالابتداء استفهاما منه كانت التمييز

وح فتمامها منصوبا ومجرورا والخبر قوله قد جلبت قوله فانه قد اشار
اه على الترجيح النصب بكثرة افراده قوله ان هذا باعتبار الوجوه الثلاثة
في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم قوله ان هذا الوجه وهو احتمال الاعتبار
الاوجه الثلاثة في عدد التي احد افراده رفعها قوله انما عداه اي ان جلبت بعد كم
بنفسه فلم عداه بالحرف قوله اي كم مرة بالنصب اشارة الى نصبه على الظرفية او كم
جلسة بالنصب اشارة الى النصب على المصدرية وفي عليها حال الخوتها قوله لذلك
واضح لكونها تابعين لها لكونها معطفا عليها وفاعل صفة لها قوله في هذا
المثال اي في قولك لم ضربت تحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان
قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر وان كان للنوع فمطلقه فان ضربته
للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا
كان المصدر للعدد فالعدد تفهم منهما وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا
على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة وبالتبع
فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا
وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا قوله
عند نسبا اي مجردا من اللفظ وعلى ارادة بالنية لانه ح غير منتفع بالمعنى
حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء المبنية عن الاضافة كوحيد
وعمرو قوله معنى حرف الاضافة هو اللام ومن ومعناها هو الاختصاص
واشباهه قوله لجبر النقصان اي نقصان ما الحقها بسببه فاضافة قوله
ما بمعناها كاقام واسفل ودون واول ومن عل قوله فساغ اه ساغ
الماء اي سهل مدخله في الحلق وقوله الغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة
في الحلق والمراد بالماء الجنس الماء الباد والحار وفي رواية اغص بالماء الفرد

قوله

قوله فلا افرقا اه اى لا فرق فى المعنى بين التضمين فان المضاف اليه فى كليهما محذوف عوض عنه فى احدهما غير معوض عنه فى الآخر وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل قد فى قوله وكما فيها اى كما فى الظروف فان قولك قام زيد بتة ولما قط مفرد مجرد عن اضافة الى المجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصداق تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا قوله غلبة وقوعه لا لزومه منه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسى العقر هو ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر واقامها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كها اى فاذا الزنبور كالعقرب فهو مبنى على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعة لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصابها كناية عن الجملة التى عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت فى حكم النكرة خامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو لاياها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه الوجوه كلها ضعيفة والحق عليه ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عندها بالخليفة

القول ما قاله الكسائى وامروا بالنطق به فلم يقدروا قوله جار مجرى المثل فى انها تقبل تقدير فى مثلها قوله بعض الشراح هو صاحب المتوسط ووجهه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له فى زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله فى هذا الحال اى فى هذه الحال كيف هو وعن صاحب المفصل بوجه لما ذكره الشارح قوله حال كونها متلبسا بالعدد جعل الباء للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى طلب صلة الباء لما قاله نجم الائمة حيث قال والباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قوله والخبر بعرفه لان مذ بمعنى اول المدة او جميع المدة قوله غدوة خاصة سماعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتمييز وما سمع منه قول الشاعر لدن غدوة حتى الاذ لجفها بقيته منقوص من الصل فالص قوله اى اطلق الفعل اه يريد ان الماضى اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول يصير معناها المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى الزمان الماضى الذى نفى فيه وعلى الثانى الاسناد ظاهر وكذا الكلام فى المستقبل المنفى قوله اى لذاته المتعينة الظاهر ان لفظ لذاته مصدة باللام لا بالباء وهو تفسير للشئ المبهم لا للقوله بعينه ولفظ المتعينة تفسير للعين وحاصل التعريف ح ان الاسم المعرفة هو الذى وضع لذات مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشئ قوله الشئ مقيدا بتعدد المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة وفى نسخة الفاضل المحشى الذات مصدة بالباء كما فى كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا مناسب اللغة قوله فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام فى اول الكتاب فارجع

البيه لتفهم ما هنا **قوله** والميم اه جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالميم قسم من اقسام التعريف فلم اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد قسما اخر **قوله** ولهذا ما اثبتاه اى لاجل ان تفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه ونوعه **قوله** اختلافات كثيرة قد بينا ما سابقا **قوله** افردها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة **قوله** منفردة كانت او مع لاعتراض بحم الاثنتى حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنتان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب ان واحد وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة **قوله** رجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجالا او غيرها فيحتاج فى فهمه الى لفظ اخر **قوله** من جنس واحد وهو التأنيث بالتاء **قوله** من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف **قوله** واما تذكير الثانى اه جواب اعتراض تقديره انك ذكرت الجزء الثانى فى تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولولا هذا المحذور لما ذكرت وهو غيرت فى احد عشر لو انثت الجزء الثانى فلم ذكرته **قوله** والتاء فى ثنتان اه جواب عما بقى انه لزم اجتماع تانيثين من جنس واحد فى ثنتا عشرة واثنتا عشرة فغيرت عنه وحاصل الجواب ان التاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة اعنى الالف لا التاء كالتاء فى بنتان فانها بدل من الواو فلم تمحض للتانيث واما فى اثنتان فالهمزة عوض من اللام فالتاء محض للتانيث حقيقة لكن حمد على ما اذا لم تمحض لم يجوز فيه ما جوز فيه **قوله** ولما غيراه حاصل العبارة ان المضاف اذا

بعيد هذا بقاعدة كلية هى قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره مبنيا على القاعدة من قوله احد عشر وان احد عشر منه مندرج فيها وفوق فوقها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحد عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا فى قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم فى الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا خص القاعدة بما عداها **قوله** لكنهم ركبوا اه تركيب العجاة ان بلى فعل والتمر فاعله والمجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا تمر الثلاث هنا وقالوا ثلاث مأة رجل او قع تمييز المأة اعنى رجل بدل الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو املاء التمر لما هو فى صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون درهما ونحوهما **قوله** لم يمتزج اه لان المضاف اليه اذا كان تمييزا فهو المقصود بالاول فى المعنى وانما جئ به ليبانه فكانه الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه فى خمسة عشر لك مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلاثة اشياء واحد من حيث المعنى **قوله** هذا اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز افادة التاكيد كما فى اله واحد والهين اثنين **قوله** بهيئة خاصة كرجل مثلا وكذا على هذا الحال لا يرد الاعتراض السابق **قوله** فلما افاد التمييز اه بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجالا لم يعلم عددهم ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هى **قوله** اى تصيير ذلك المفرد اه حاصله ان قوله تصيير مصدر مضافا الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا او قوله انقص من عدد مصفة له وقوله ازيد مفعوله الثانى وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثانى مثلا يصير ذلك العدد اى الواحد الذى هو انقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى

الاول اى الناقص بواحد فان قولك ثانى واحد معناه ان الثانى مصير الواحد
اثنين باضمامه اليه وقوله او زيد صفة لمحذوف قصد محذوف فاى عدد ازيد
انقص من عدده اى غير العدد الذى اشتق منه فان الثانى مشتق من اثنين
اسماء الفاعلين كضارب وقاتل ونحوهما **قوله** والا يلزم ارادة الواحد الخ
اى جواز ارادته الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم يتعين له المرتبة العاشرة
كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا **قوله** وجعل بعض الشارحين هو صفتا
الموسط **قوله** لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتمروه وعلى هذا فيجب
ان يبقى حكم التانيث فى الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ
الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت
تاء نحو المسلمات وبقلبها انكانت الفا نحو الجليات والصحراوات كان ذلك
التغير كنوع من التكسير كان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل
فيه مقدر كالزنيبات والهندات عليه لان المقدر عندهم فى حكم الملفوظ **قوله**
فانث بالحبا وانما جاز فيه الوجهان لانه مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار
اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين بتقدير المضاف
لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ بل الالف والنون والياء والنون
انما الحقتا باخره **قوله** او قدر قصر المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهى
الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذى الخ واخره الف وياء
ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذى الحقت به
هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فان التعريف لا يصدق الا على
مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جمع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا
قوله ولو اكتفى اى اذ الظن من هذا العبارة ان المراد ما فى اخره الف او ياء

ملحقا **قوله** من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتى تحقيقه **قوله**
ولا باس بايشمالاه جواب سؤال تقديره ان لحوق النون داخل فى الدال على كل من
التقادير الثلاث مع انه لا دخل له فى الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال
هو الاسم المفرد مع الالف او الياء وهما ولهذا لو سمى فيه النون للزمه كانت الكلمة
بحالها **قوله** على تقدير التسمية اشارة الى منع ما اجمعوا عليه من كون علامة
التانيث الالف والياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء والنون
علامة وهذا النون فى بعض الاحوال لا ينافيه **قوله** باعتبار دخوله اه بيان
لكون ذلك المثل من جنس المفرد توضيحه انا اذا قلنا الاسد فالاسد الذى هو جملة
الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثانى تحت جنس وهو النوع
له اللفظ اعنى الحيوان المفترس المشترك بينهما **قوله** لا يجوز تثنيته الا
آه هذا مفهوم من قوله من جنسه **قوله** ثم باول الاسم اى بعد ان تسمى
الاب باسم اول الاسم بمفهوم كلى اعنى المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المقيد
بالابوة هما فردان لجنس واحد اعنى المسمى الكلى الشامل لهذين الفردين و
لغيرهما وهذا التاويل تكلف وتحمل فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها
غير بعيد **قوله** اخذا وعدا جوابه استناد الى ان المشترك له اجناس تؤخذ
احادها تثنى وتجمع كالقرءين للطهر والقرء للاطهار فلو ثنى او جمع
باعتبار تاء المخالفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى الطهران
ان ام حيضان ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه لا لبس له جنس تؤخذ احاده فتثنى
وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس **قوله** وبهذا
الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى تحصل ان ذلك المفهوم الكلى
قوله الف مفرد ما احترز بقوله مفرد عن الالف المقرونة بهمزة فانها ممدودة

قوله لانه ضد الممدود فهو على هذا ماخوذ من القصر خلاف الممدود على التوجيه الآخر
هو ماخوذ من القصر بمعنى الحبس قوله او حكما اه وانما كان في حكم المنقلب عن
الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الباء الدال على كونها
منقلبة عنه فكانه ينفي عنه لوازم كونها ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا
في الاصل قوله اي غير فاقيد او بعداه اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان
على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي
يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة
هو مع الرباعي قوله او عليها اي على عدم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة
ولكن جاء عن العرب انها كتيان وبليان في المثنى يجيء بلى واما مجهولة
الاصل فهي التي تقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلها قوله وتخفيفا اه وذلك
لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصلية
كما سيأتي في كشا ورداء قوله او زائدة كما سيأتي في حمراء قوله كعلباء وهو
وهو عصب العنق قوله منقلبة عن واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم
ان وخبرها وفائدتها بيان ان الالف الالحاق لا تكون الا منقلبة اما عن
واو او عن ياء وحاصل العبارة ان الالف الالحاق حالكونها منقلبة ملحقة
بالحرف الاصلي حيثما وقعت مقابلة له فكانها اصلية قوله لان عين
الهمزة اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذي وقعت مقابلة له او منقلبة
عنه فهي ليست باصلية فشابهت ما ليس باصلي كحمراء قوله وفي الترجمة اه
هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة
ايضاح قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود
سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا قوله ورودها الى الاصل اعم من

ان يكون واوا او ياء قوله التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت لالتبس مثنى
المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه كان لا يكون كمذكور كما مضى
قوله مستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيا والبيان مشتاهما لا مثنى
الخصية والالية غير خالف بقياس وكلام ابن الائمة صريح في هذا قوله
على جملة انما قيد الآحاد بالجملة الثلاثية لهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله
في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الآحاد جملة او صفة طائفة او اثنين اثنين
او واحد واحد قوله هو زيادة المفرد لان صورة المفرد غير باقية حالة الجمع قوله
اما بزيادة كرجال قوله او نقصان كطلبة في جمع طالب قوله حقيقة مثل
اسد جمع اسد قوله او حكما مثل فلك وصيان حيث اعتبر الضمة والكسرة
في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد اصليتين
مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحاصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا او فرضا قوله
او بقوله دال الدلالة بحروف المفرد معناه انها لما دخلت في الدلالة لانها
منقلبة بها اذ هيئة الجمع لما دخل بعض في الدلالة قوله وكرهط
نفر الوهط من الثلاثة الى العشرة والنفر الى جميع الناس وما دون العشرة
قوله كثلاثة وعشرة لاواحد واثنين لعدد ولانها على الاحاد لان
اقل الجمع ثلاثة قوله فبقوله مقصورة اي تخرج عن الحد بهذا القيد
لدلالتها حينئذ على احاد غير مقصورة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد
ابتداء باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها قوله بحروف مفردة اي
يخرج بهذا القيد فانها حينئذ وان دلت على احاد مقصورة حين الاستعمال
الا ان تلك الدلالة ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل لهما
مع نخلة وتمرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير

على

على لفظها والنسبة اليه ونحوهما قوله اسماء الجموع والعدد انما لم يكن لهما مفرد بكلان على الاصح بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد نحو مركب وصحب فان مفرديه الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب وحده لم يعبر بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد انما يراد به الفرد الواحد وح فيصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور قوله كالجماعة اى كما ان لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمور وكر قوله كجامل اسم لجمع جمل وباقر اسم لجمع بقر قوله عن الحركة كما في احمدان فانه لا سوين فيه قوله او التنوين اى هما على سبيل الجمع كما في زيدا قوله فان قيل اسم التفضيل الخ حاصل السؤال ان اكثر في قولنا المضاسم تفضيل والتفضيل هذا اللاحق يدل على ان معنى المفرد المكثور منه فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى تضاف اليه الاكثر به من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما في زيدا علم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيدا فقه من الحمار اى لو فرض ثبوت الفقاهة له فزيد اخص من الحمار مع فرض ثبوت الفقاهة له فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر منه قوله اى فكوهذا اشار به الى دفع اعتراض الفاضل الرضي الذي يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى اما الاول فلتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر خبر لقوله شرطه لعدم وجود العائد فيها الرابط لها بالمبتدا واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكورا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر ليتحقق

معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكورا وهو خبر شرطه فوجد العائد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عائد كما اجاب به الفاضل الرضي قوله من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الذال بحال مدلوله قوله لفرس اسمه هلال نسبة اليه الاعوجيا كان لكنده فاهدته سليم ثم صار الى بني هلال قوله واراد بالمذكر اه جواب عن اعتراض نجم الائمة الرضي حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله فذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو مسلما وودقا على رجلين قوله بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات وذلك تخفة الالف والتاء قوله هو التاء اى في الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستوا اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيه المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فضلاء خلاف الاصل وذلك لمشابهتهما بالاسم فان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس لفظ كالجمل والناقة والمرء والمرأة قوله الاسم المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذا العبارة سخيفة لان ضمير يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء التثنية في غير وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور اى المذكور بصيغته فكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكورا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاء وبل الوصف دفع لما يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره قوله والشرط الخامس اقول يغني عن هذا الشرط سابقه فان العلامة

بتوجيه المذكر والمؤنث قوله وتاء التانيث قد حققنا لك ان التاء التي
هي تاء التانيث فارجع اليه قوله لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه
جمع علام او علامة قوله تحت قاعدة كلية لانه قال بعد ان ذكر قسمي الجمع
السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما جبر بنقصه من ذا التاء
المحذوف في التجزم مثلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع معتبرا او له كنون او غير
معتبر كبثون وجاء قاون على اوجهين وقد شذ نحو سكدون واوزون وارضون
انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا
صفة فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوف التجزم مثلا وليس له مذكر يجمع بالواو
والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك
كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها سنو فجمع هذا الجمع جبرا لها
فانه من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون
هذا الجمع عوضا عن محذوف قوله فان تغيير الواحد اي ان تغيير مفرد
مصفون الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما جمع التغيير
ساكنان هما الالف والواو فحذف الالف قوله واما التغيير جواب
عما يقال كيف حملت التغيير هنا على هذا القرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغير
قوله جمع القلة افعل اه قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء
للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع الكثرة فيها فهي للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والامر مشترك كاحبال
ومصانع هذا واعلم ان انحصاص جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع
الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعله كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلا
كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجبرانه اه اعلم ان الجبر بان في

اصطلاحهم يستعمل لمعنيين احدهما ما ذكره وهو جبر بان المصدر على الفعل تاليها
جبر بان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه نحو كاتب وسكران وثالثها
جبر بان الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدء لها او ذو حال
او موصوف او موصول وكل في المعنى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم ذكرها
في الحد كما ذكره الفاضل الرضي قوله بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى
اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق
منه وذهب الكوفيون الى ضالة الفعل واستدلوا عليه بلا يل احدها
ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاعلال
ثبت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء واصلا في اخر وثانيها ان
المصدر جاء موكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من
التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة
الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر
جزء من مفهوم الفعل والكل صل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخول
يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية
في الاشتقاق الا ترى ان اعد واخواته فرع يعد في الاعلال وليس مشتقا
عنه واما على الثاني فلانه يلزم فرعيته له في الاعراب لا في الاشتقاق و
اما عن الثالث لانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحرف عامل
في الاسماء فليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال
التي وجدلها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء متقدم على الكل والاصل
موجود فيكون اصلا لا اشتقاقه قوله وان كان الاخبار اه لكن فعلهما

من غير لفظهما نحو الزم الله زيدا ويلا وبجا اى عذابا وهلاكا ومن هنا
ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق قوله اى سماعى يعنى انه اطلق السماع و
اراد السماعى مجازا ولم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت هذا فهما قوله و
اثنين وثلاثين علما للضم فى الشافية وهى قبل وفسق وشغل ورحم وكتف
وكذب دعوى وذكرى وبشرى وثنيان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب
وصغر وهدى وغلبة وسقم وتهاب وكتاب وسؤال وذهاب ودعاية وزيارة وخور
وقبول وجيف وصهوبة وسعاد ومحمدة وكراهية قوله بالقطع قيد لقوله يعمل
المصدر عملا مقطوعا بان العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا
من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما يجئ
قوله لا باعتبار الشبه واما اذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق فى الاشتقاق بين
زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا
لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان فاقدا
له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها له للضاد لفظا ومخالفه معنى فسقطت قوة المشابهة
فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل
لانه انما يعمل لكونه فى تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى
الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال قوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا اى حقيقة واما المجازى نحو صوت ضرب الامير اللص فيعمل قوله و
معموله عليه يجوز نحو الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع ولورود نحو
قوله اللهم ارزقنى من عدوك البراءة والبك الفرار قال الله تعالى ولا تأخذكم
بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى تقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل ما اول
لشئ حكم ذلك الشئ فى جميع الامور قوله ولا شئ مما فى جرانه لانها

حرف مصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قوله ان يكون الظرف واه والتقدير
صح ولا يقع اضمار والمستتر فيه بان يقع فى مثل الزيدان اعجبنى ضربهما الزيدان اعجبنى
ضربان على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمير المثنى اى لو اضمر
فى المصدر لا اضمر فيه اذ انثى وجمع فيلزم مع اتباع علامة تثنية وعلامة
تثنية وعلامة جمع كانك اذا قلت اعجبنى ضربان والالف فيه علامة التثنية
المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج الى الف اخرى تدل على
ذلك المستتر كالفاعلة المقدرة فى باب الاضمار قوله لا ضمير فى المثنى
اى لو اضمر فى المصدر لا اضمر واحد فى الحقيقة ولذا عد من خواص الاسم
التثنية والجمع قوله ولا شبهة اه كلام مستانف يتضمن جوابا عن سؤال
تقريره ان الاضمار فى المصدر قد دفع فى مثل ضربى زيدا حاصل فان الياء ضمير متكلم
وهو مستتر فى المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا
بقى له انه مضمر ولا يقال انه مضمر فى المصدر ولا فى غيره قوله فى مفهوم هو الحدث
المذكور فى التعريف سابقا قوله بدلا منه قال نجم الائمة خلافا للنحاة فى المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا اى سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف ظاهر
المتن قوله فلو اخرت اه اى لو اخرت تلك الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم
معموله المنتهية عند قوله واعماله بالالف قليل عن القسم الثانى لتوهم ان نسبة
هذه الاحكام الى كل القسمين واحدة حيث انتها واقعة بعدهما والحال ليس
كذلك فان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول قوله اى حدث وهو المصدر
وذلك يقتضى سبق ذهن من تتمة المصدر فعلا احدثا وحدثانا قوله موضوعا على ما سيجئ
ذلك اه فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع

قوله هنا فاما اشار الى ان المراد بمن اتم من العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به الفعل
من قام به الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما قوله وغير ذلك
كالآلة واسم الزمان والمكان قوله لان الجميع اه فان اسم المفعول لمن وقع
عليه والفعل ومعنى الزمان والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها الفعل اى بتوسطها
قوله والظاهر ان اسم التفضيل اه اى الظاهر من قول المصنف لمن قام به خرج فاعل الصفة
دخول اسم التفضيل في الجمع اى في قوله فاعل الصفة فانه بمنزلة خرج الجميع الا الصفة
قوله كما علمت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف
اى حدث موضوعا ذلك الاسم ونحو اشرنا الى الفائدة قوله وان كان ماضيا
اى بالنسبة الى زمان نزول الآية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان نبينا
قوله تشترط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش
والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكانهم اعتبروا نفس
الشبه لا اعماله من غير اعتماد على صاحبه والهمزة او نحوها هذا واعلم انه قال النجم
الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام والا فلا فانه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل
فيه قوله بسبب الحرفين كالا يشترط ذلك فيما اذا دخله اللام هذا كلامه وهو
كلام انيق قوله وحيث الاضافة وقع العلماء على هذه المسئلة مسئلة في
الضمان وهي ان القائل اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة فكان
ضامنا واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة
الاولى حيث انه لو استعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعة
في الزمان الماضي واما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
فهو توعد منه بالقتل والسرقة لا اخبار بما وقع منه قوله فبفعل متعلق قال

الثاني في الاجوزية هنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني في ضرورة حيث
لم يمكن الاضافة اليه لانه ضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في
اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي
في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع
من المواضع مع كثرة ورودهم فيكلامهم قوله اللام الموصولة قيل بها احتراز
عن لام التعريف لانه اذا دخل اسم الفاعل لا ينتبه عن شرط من شرائط العمل
قوله لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري في جمعه جمع التكسير الا ان يقال انه حمل
على ما لا ملحمة تغيير طرد اللباب قوله تنبيه على المفعولية اشارة الى ان
اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية انه لا يجوز
مع عمل رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول قوله المفضل
الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اى اشد
ضاربيته قوله او التفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول
نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اى اكثرهم مشهورية ومعرفية قوله واشترط
عمله باهل الزمانين قال النجم الائمة ابن هذا كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابي
علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كالاسم الفاعل قوله خامر وطالق فانهما اسما فاعل
فيهما في الاصل بمعنى الحدث ولكن غلب استعمالهما في الشؤن فلا يقع طالق الا لمن ثبت
لها الطلاق لا لمن تجدد لها انا فانا قوله المستكن في مخالفة والضمير
المستكن راجع الى الصيغة والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغة حال كون صيغة
الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغة قياسية
لا سماعية قوله ليس بموصول بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم
يكن موصولة لان مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كما

الاان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه لما عرفت ولا ثاني في الصفة
ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد
فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه
وكيف مشابهته للمفعول كونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام قوله
عكس المعهود اه ان هذا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة
الى المعرفة كضارب زيد ونحوه قوله في ضرورة الشعر كما قالوا قامت على ربعها
جارتا صفا كميت لاعالي جونا مصطلاها فاضاف جونا الى المصطلى المضاف
الى ضمير الجارتين فهو مثل حسن وجهه قوله في اصل ذلك الفعل المتبادر
من الاطلاق وفيه هذا جواب لاعتراض الفاضل الرضي حيث قال ينتقض بنحو فاضل
وزايد وغالب فانه فيها زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لو قصد فيها الزيادة
في الفعل الكاشق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الفعل او الزيادة والغلبة بل المراد
بقولنا زيد فاضل على عمر وانه اكثر منه مالا او جاها او نحوهما قوله متلبس قال
يعني مع قوله ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم
ولا يدري انها اي ذات لا يذكر الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة
لنا الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف
بل لزمان فقط قوله من حيث صيغته قد يدفع بانه لو صح حمل افضل على اسم التفضيل
هو الموزون بافعل وهي صيغته ومعناه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل
قوله من الرباعي اه فانه اذا قيل ما اخرجه لم يدر انه ماخوذ من درج او من
خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي
المجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده
لزوم الالتباس بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد

خروجه استخراجه قوله مقدما بالطبع لان تقدمه الطبعي على ما عرفت موكون
المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل
على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حضور
الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير اي على
تقدير ان المراد العيب الظاهر ينبغي صحة احمق من غير شذوذ ومع انهم حكموا عليه بالشذوذ
قوله فالجواب اه هذا الجواب للفاضل الهندي وله يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه
عجيب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق ثاره الظاهرة مثل تعليق الحرز ونحوها فهو
العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي منشأ
هذه الاثار فهو من العيوب الباطنة قوله ففيه شائبة الفاء اما زائدة
او على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام والتقدير فاما الجواب ففيه
قوله من حمق ابن هبنقة قد تكرر منه احمق لفظا ابن والد صحح الفاضل الهندي
وصاحب القاموس ابن هبنقة من غير زيادة الف ابن قال فيه وذو الودعات هبنقة
يزيد بن مزرد ان قوله مناسا لانه اذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب
الباطنة وبناء فعل التفضيل منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ ولانه
ح يكون من العيوب الظاهرة قوله على خلاف القياس ورد وده في كلام المحمد
محمد كثيرا شائعا في الصحيفة اعدل شاهد على موافقته للقياس والفاروق القرينة
قوله الا نفضلا الحقيقي اخذه اجتماعها وعدم ارتفاعها قوله بتعيين
الجار والمجرور متعلق بمعين والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله
با للام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير اللام قوله وقوله
صفة مذكور ومعين قوله كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه اذا كان مع
غير اللام لفظا واما حكما فكما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما

افضل من الاخر فمقول فلان الافضل **قوله** وانما الغرة للكاثر الغرة الغلبة
والكاثر من هو اكثر عددا وافى عشائره وقبائله من غيره **قوله** من بينهم وهذا
كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من علي فهو محمد وهو افضل
من علي وفيما نحن فيه ان لست انا البعض الاكثر حضي من هذه القبيلة **قوله**
من كل شئ وتقديره المشهور عند المحمدية اكبر من ان يوصف **قوله** اي احدهما
زيادة اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقرير
ان المضاف بعض **قوله** المفعول فالمعنيان اي المقصود ان وان يقصد مصدر بمعنى
المفعول التقدير لعل المفعولين قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير
جائز وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحذف المضاف
وهذا المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى
والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد احدهما **قوله** او على ما لا
ليدخل فيه اعدك الخول واجسم الفيول **قوله** تحققا اي تحقق المضاف اليه
في ضمن من عد المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل مضاف اليه وهو
من جملتهم لزم تفضيل الشئ على نفسه اعترف هذا فالاوضح في العبارة ان
يقول في ضمن ما عد المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي
بعض كان **قوله** من مشاركته اعلم ان المشاركة اما تحققا نحو زيد احسن
من عمرو او تقديرا نحو قول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من
ان افطر يوما من رمضان الا ان افطار يوم الشك يمكن ان يكون من رمضان
محبوبا عند المخالف فقدره عمر محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكأنه
قال لان افطر يوما محبوب عندك ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم بدلنا
بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خيرا بدلهم في

شرا منهم في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر مثله **قوله** نعم اصحاب الجنة
يومئذ خير مستقرا كذا افاده نجم الائمة رضي **قوله** اي ثاني معينه اه هذا اشارة
الى ما بينهما من علية في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق **قوله**
يوسف اخوته احسن اي احسن من كل احد من بني اخوته اي انه اخص بهذه الفضيلة
قوله لفظا اي معنى اما لفظا ففي الاسم المذكور من في لفظه واما معنى
فكالنوع الاول اي المضاف اليه قصد به الزيادة على ما اضيف اليه فانه ممتنع بمعنى
التفضيل معنا باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي معنى اللفظ **قوله** باب
احمر اي افعل الصفة فكان فعل التفضيل واقعا وسطا وهذا لا يجوز الفصل
بينه وبين من الا بمعمول له **قوله** الرفع بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من
العرب نصبه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قوله** في الضمير
قيد بنجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وتعليل الشارح يدل
عليه **قوله** اي وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى به وصف التبس على
ما عرفه وهو كونه في اللفظ صفة شئ وفي الحقيقة هو صفة المتعلق ذلك الشئ ويسمى
الوصف بحال متعلق الموصوف قسم الوصف بحاله **قوله** بسبب اي لمتعلق ذلك
الشئ فان الكحل مسبب لفقوله وعملا اي متعلقه وملابسه ثم حصل في عينه بسببه
كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسببا ثم حيثانه حصل
في ملكه بسببه هذا واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب
دون المسبب لعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت
قوله مفضلا باعتبار عين الرجل اه كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها
عملت الرفع في الوجه الذي هو من متعلقات زيد **قوله** زيد ضارب عمرو امثال
لكون مفعول اسم الفاعل الذي من متعلقات الموصوف **قوله** فانهما مختلفان

فان الكحل الثاني لم يعتبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير
مرجعه متحد ان يعبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا
المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل اي مار ايت رجلا احسن كحلا
عينه من كحل عين زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال
المشهور فانه قد لوحظ مطلقا اي مجردا عن التعدد فان هو شيء واحد حيث انه
جرد عن التعدد الا ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قد يتارة يكون في عين
زيد وتارة يكون في عين زيد وتارة يكون في عين الرجل وتعدد القيود لا يوجب
تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة
يكون في ضمن زيد وتارة يكون في ضمن عمرو وهكذا وهو شيء واحد لا يتعدد
بتعدد القيود فلا يخفى ان الكحل الذي في عين زيد الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا القيد
اعني تخصص عين زيد بذلك القيد اعني تخصص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا هذا قوله وهو
التغاير فان الاصل في اسم التفضيل الذي لا بد ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل
عليه قوله مغايرة ذاتية نحو زيد احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا
مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك قوله ليسهل اه علة لعدة
البقاء اي علة بقائه على ما هو الاصل لاجل ان يسهل اخراجه عن معنى التفضيل فيصير
بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله في المواد الاخر اي في امثلة الاخر التي تشابه
هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل قوله في عين كل احد
هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل نكرة في سياق النفي قوله مع النفي بمعنى
حسن فالتقدير ما رايت رجلا احسن كحلا عينيه مثل حسن كحل عين زيد بل هو اقل
منه قوله مع ان الاصل فان الزيادة ماخوذة فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها
ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة عرفا لا ينافي معه وجود من التفضيلية اذ لا يبقى

لذكرها وفيه قوله او يكون دونه اي يكون حسن كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل
قوله لما اقتضاه المقام اي مقام المدح قوله ولا يبعده هذا في الحقيقة معنى ما
فهم للاولين حاصله انا لا نعتبر هم التفضيل قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة وكما في
الثاني بل نعتبره مقيدا بها واذا اقترن بها لا نقول ان النفي المسلط عليه توجه الى
قيد الكمية والزيادة كما في المعنى الاول بل يقصد نفي المساواة ويحصل في ضمن هذا
القصد نفي الزيادة لان للمساواة فردان احدهما المساواة الحقيقة وفي غيرها فاصل وثانيهما
المساواة مع زيادة في غير وقع فيه النفي اي قوله مساوية لم يكن في ضمن الزائد
ولو كان في ضمنه فقوله ولو كان اه عطف على مقدر قوله من جميع ذلك اي من جميع
معاني الثلاثة او من جميع اعمال التي هي ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة الى
اخر الاعمال قوله زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي فالباء بمعنى
مع لا صلة للزوال لان هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على نفي والها سواء كان رجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر ليتم التوجيه
السابق على توجيهنا فتامل قوله اذ ليس كذلك اه هذا التحقيق الى رد كلام الكسائي
والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل بأجنبي لان المبتدأ عندهما معمول للخبر كما
ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه للخبر
معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول على قولهما مطلقا كقولنا زيد
قائم وقوله في عين زيد قائم معمولا لاحسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى
الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما احتجنا الى الاتيان بهذا المعمول
كما سبق قوله ولا يخرجه اه جواب سؤال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب
عامل فيهما فاشركا في كونهما معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الآخر
وحاصل الجواب ان العامل حينئذ في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل

وذلك

وذلك الاشارة لا يخرجه عن الاجنبية قوله تقعيد وكيك وهو عود الضمير الى ما لم
يذكر كذا قيل ورده الفاضل المحقق بانه لا داعي الى ان يرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبة
وح فيقول انه اشارة الى التحقيق في قولهم هذا لبر الطيب منه وطبا من انه اذا
تعلق بعامل في حدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما في احد
وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل في حدثين حدث المفضل وحدث
المفضل عليه اي حدث التفضيل والتفضيل على الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله
في عينه باعتبار وحدث المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه
فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين
وجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد
فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه
لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه فافهم هذا
المقام على هذا المنوال قوله على كل تقدير اه ردا لما ذكره نجم الائمة حيث قال
على عمدة الفضلاء اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على
العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار فيهما متغايرين بالذات واما قوله ان
المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فالمقدر منه في
عين زيد مجرد ومن كحل العين الظهور المراد قوله وتقديره اه ردا لما
ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل
بدلا منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها
ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على

وضوح